د. محمد رضا فودة

الأمن القومي للخليج العربي

الأمن القومي
للخليج العربي

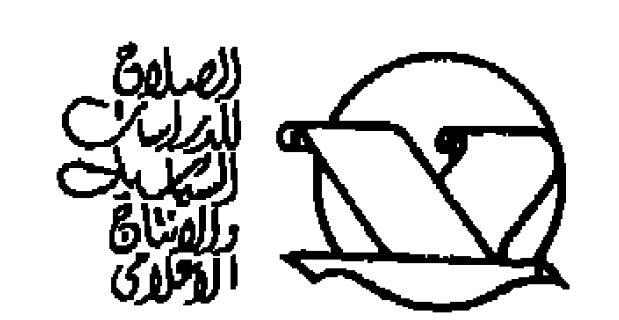
اسم الكتـــــاب : الأمن القومى للخليج العربى
اسم المؤلـــــف : د . محمد رضا فوده
تصميم الغــلاف : عماد حليم
الصف والإخراج : المكتب العربى للمعارف
الطبعـة الأولــى : أبريل ١٩٩١

الناشر
الصلاح للدراسات السياسية والأنتاج الأعلامى
ص . ب . ٢٣ - ٨ - ٧٥٠٠٨ باريس - سديكس ٨

الموزع
المكتب العربى للمعارف
٢٣ «أ» شارع الإمام على - ميدان الاسماعيلية - مصر الجديدة
ت: ٢٩٠٠٣٢٣

د. محمد رضا فودة

الأمن القومي للخليج العربي



مقدمة

تعتبر منطقة الخليج العربي إحدى المناطق الاستراتيجية الهامة في عالمنا المعاصر ، وتتزايد أهميتها مع زيادة أهمية البترول كسلعة استراتيجية ، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبولوتيكية للمنطقة.

وقد أصبحت المنطقة مسرحا لصراع ونفوذ الدول الكبرى سواء كانت شرقية أو غربية ، وكذلك بعض القوى الإقليمية في المنطقة ، ويرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متوارثة ، وقد أدى ذلك إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم.

وذلك بالرغم من أن الدول الشرقية والغربية أبدت اهتماما كبيرا بأمن المنطقة نتيجة لرغبتها في الحفاظ على مصالحها فيها ، وتقدمت بمقترحات عديدة لتأمينها وإن تعارضت مع بعضها نتيجة لأن كل دولة تقدمت بمشروع لتأمين المنطقة إنما وضعته انطلاقا من وجهة نظرها ومصالحها فيها .

وتختلف نوعية التهديد الذي يجابه المنطقة من وجهة نظر المتحدث عن ذلك التهديد فنجد أن الدول الغربية تقصد بالتهديد هو التهديد السوفييتي ، في حين يقصد السوفييت بالتهديد هو التهديد الأمريكي للمنطقة .

ويقصد بمنطقة الخليج العربي تلك المنطقة التي تقع على شرق وغرب الخليج ، وتشمل هذه الدول : دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، البحرين ، دولة قطر ، المملكة العربية السعودية ، إيران والكويت .

وبذا نجد أن الدول المطلة على الخليج هي دول عربية باستثناء إيران التي تسيطر على الشاطىء الشرقي للخليج والتي كان يطلق عليها عربستان أي أرض العرب باللغة الفارسية ، وهذا يؤكد عروبة المنطقة .

وقد تم أول غزو أجنبي للخليج من قبل البرتغاليين في بداية القرن السادس عشر ، وفي عام ١٦٨٩ جاء الهولنديون إلى المنطقة وأنشأوا لهم موانئ في شمال الخليج على الساحل الإيراني ثم شهدت المنطقة صراعا بين المطامع الهولندية والفرنسية والبريطانية.

عمل الإنجليز منذ عام ١٩٦٦ بالاتفاق مع فرنسا على إقصاء النفوذ الهولندي ، وفي نهاية القرن الثامن عشر قضت على النفوذ الفرنسي وبدأت في تقليص الحكم العثماني وحصره في

أقاليم محددة على الساحل الشرقى للجزيرة العربية ، وقد أعطت الاتفاقيات لبريطانيا الحق فى الدفاع عن هذه الإمارات وتولى شئونها الخارجية .

وفى الفترة ما بين الحربين قامت وزارة الهند بتوزيع الجزر التى لم تتحدد ملكيتها حتى ذلك الوقت إلى المجاميع الآتية :

أ- المجموعة الأولى وسميت «مجموعة الكويت» لقربها منها وشملت ٦ جزر .

ب- المجموعة الثانية وسميت «مجموعة البحرين» وشملت ٩ جزر .

جـ- المجموعة الثالثة وسميت «مجموعة الساحل المتصالح» وشملت ٢٢ جزيرة .

وقد طلبت إيران تأجير ثلاث جزر من المجموعة الثالثة وهى : طنب الصغرى ، طنب الكبرى وأبو موسى . وهذه الجزر تمكن إيران من السيطرة على مضيق هرمز ، وبذا تظهر أهداف إيران من أن تكون هى القوة الإقليمية الأقوى والمسيطرة فى المنطقة ، وقد وضع حاكم رأس الخيمة شروطه للموافقة على تأجير الجزر ورفضت إيران ، ولكن بانسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١ ، استولت إيران على الجزر الثلاث فى شهر ديسمبر ١٩٧١ .

وفى ١٨ من يوليو ١٩٧١ أعلن عن ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة والتى ضمت سبع إمارات هى : أبو ظبى ، دبى ، رأس الخيمة ، الشارقة ، الفجيرة ، عجمان ، أم القوين .

استمرت علاقات سلطنة عمان ببريطانيا بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة وذلك على أساس معاهدة الصداقة المعقودة بينهما فى عام ١٩٥١ ، وما زالت حتى اليوم ترتبط بعلاقات متميزة معها .

وتتمتع منطقة الخليج العربى بأهمية استراتيجية كبيرة ترجع إلى الشخصية المميزة للخليج سواء من الناحية الجيوبولوتيكية أو الاقتصادية أو البشرية أو السياسية أو العسكرية .

أما من وجهة النظر الجيوبولوتيكية فإن الخليج العربى هو أحد ذراعين يمتدان من المحيط الهندى شمالا ، ويوجد على مدخل الخليج مضيق هرمز الذى يمثل عنق الزجاجة حيث من يسيطر عليه يسيطر على الملاحة فى الخليج . ويمر بالخليج ٥٠٪ من ناقلات البترول فى العالم .

وتطل إيران على الخليج من الشرق وسلطنة عمان من الغرب ودولة الإمارات من الجنوب الغربى ويبلغ طول المضيق ٢٠ ميلا بحريا .

ويعتبر موقع الخليج الاستراتيجى بين قارات العالم القديم أو آسيا وأفريقيا هو الطريق الطبيعى للنفاذ إلى داخل غرب آسيا والعراق ، ومدخل طبيعى للوصول إلى شبه الجزيرة من ناحية الشرق ، كذلك يعتبر الخليج وامتداده شمالا ، طريقا بريا بحريا يصل بين الغرب الأوربى والشرق الآسيوى .

أما بالنسبة للبعد الاقتصادى فيعتبر البترول هو السلعة الاستراتيجية الأساسية بالمنطقة حيث

يمثل بترول الخليج ٤٠٪ من إجمالى الإنتاج العالمى ، ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى ، وتعتبر دول الخليج مالكة فقط للآبار ، حيث تملك الدول الأوروبية الخبرة الفنية ومعامل التكرير ووسائل النقل .

كذلك تعتبر دول المنطقة من الدول النامية نظرا لانخفاض المستوى العلمى والتكنولوجى والاعتماد على العمالة الخارجية والاستيراد الخارجى ، والاعتماد على البترول فى التصدير .

وإذا ما تعرضنا للعامل البشرى فسوف نجد أن دول الخليج تتميز من الناحية البشرية بقلة عدد سكانها باستثناء السعودية والعراق وإيران ، ولا شك فى أن لذلك أثره على حجم الإنتاج المطلوب وعلى التنمية الاقتصادية لدولها . وقد أدى انخفاض عدد السكان إلى استيراد العمالة الخارجية التى اتسمت بكبر الحجم بالنسبة لحجم السكان ، كذلك فقد أثارت العديد من المشاكل للدول المضيفة ، كذلك فإن هذه العمالة الغريبة عن الدولة لن تكون حريصة على تحقيق الأمن القومى لتلك الدولة بل تعمل لصالحها الشخصى أو لصالح دولها .

وتعتمد دول الخليج على العمالة من كل من : الأردن ، سوريا ، لبنان ، مصر ، اليمن ، السودان، الصومال والفلسطينيين . فى حين تعتمد على العمالة الآسيوية من كل من الهند ، كوريا ، بنجلاديش وسرى لانكا وأفغانستان ، كذلك تستورد عمالة من كل من أوربا وأمريكا الشمالية . وتشكل مثل تلك العمالة المختلفة الأجناس والاتجاهات تهديدا لأمن دول الخليج ، وأكثر تلك العمالة تهديدا هى العمالة الفلسطينية التى تقوم بمحاولة التأثير فى سياسة وقرارات دول الخليج .

وفيما يختص بالعامل السياسى فسوف نجد أن دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية قد أدت دورا أساسيا هاما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بإيقافها لتصدير البترول إلى الدول التى أيدت إسرائيل . وقد أجبر ذلك بعض الدول الأوروبية على اتخاذ قرار فى صالح قضية الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ ، وبالتالى تأتى قراراتها متمشية مع رغبات الدول العربية المنتجة للبترول خاصة دول الخليج .

إلا أن هناك تهديدات توجه لمنطقة الخليج تؤثر على استقرارها السياسى سواء كانت تلك التهديدات داخلية أو خارجية .

تعتبر الناحية العسكرية لدول الخليج هى نقطة الضعف لعدم فاعليتها وعجزها عن توفير الدفاع عن الخليج وتأمينه للأسباب الآتية : قلة عدد السكان ، انخفاض المستوى الثقافى ، عدم توفر الكوادر الفنية والعلمية التى يمكنها استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، استعانة بعض دول الخليج بجنود من الخارج ، عدم رغبة الحكام فى توحيد قواتهم العسكرية ، بالإضافة إلى عدم وجود النواة من القادة والقيادات القادرة على التخطيط والتدريب للقوات المسلحة ويستثنى من ذلك العراق وإيران والمملكة العربية السعودية .

وقد نتج عن ذلك عدم وجود جيش قوي يمكنه الدفاع عن أي دولة من دول الخليج تتعرض لهجوم خارجي، وقد أدى ضعف القوات المسلحة لدول المنطقة مع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والمحاولات الاتحاد السوفيتي السيطرة على المنطقة أن حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية أن تعمل على زيادة وجودها بالمنطقة [illegible]

ولما كانت منطقة الخليج العربي تقع شرقي جمهورية مصر العربية وارتباط المنطقة بالبحر الأحمر، لذا فإن الصراعات التي تجري في منطقة الخليج لها تأثير مباشر على الأمن القومي المصري، خاصة مع وجود علاقات حسنة تربط بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الحيوية في منطقة الخليج العربي.

الفصل الأول

التهديدات الموجهة لأمن الخليج

لقد كان لحادث انفجار المفاعل الذرى «تشرنوبيل» أثره فى أن يعيد كثير من الدول حساباته مرة أخرى فى سوق الطاقة العالمية ، وبذا فإن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج سوف تزداد وسوف يزداد صراع الشرق والغرب فى المنطقة ، ولن يقتصر الصراع فى المنطقة على القوى الكبرى ، وإنما ليمتد ليشمل القوى الإقليمية الرئيسية فى المنطقة والقوى الصغرى فيه وهو ما حدث فعلا فى عملية اجتياح العراق للكويت ، ويرجع ذلك إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متوارثة وسائدة فى منطقة من أكثر المناطق حساسية فى العالم.

وتواجه منطقة الخليج العربى العديد من التهديدات التى تؤثر على الأمن القومى لدول المنطقة وهذه التهديدات تتمثل فى :

مشكلة جزر المنطقة

حيث نجم عدد من المشاكل بين دول المنطقة نتيجة تقسيم الجزر بين دولها فنجد : مطالبة المملكة العربية السعودية بجزيرتى «جنا وجريد» حيث ادعت أحقيتها فيهما ، ولم توافق بريطانيا والهند على ذلك ، واستقر الرأى على أن تترك الأمور للظروف وألا تشجع الكويت على اتخاذ أى موقف قد يثير ادعاء مضادا .

أما فيما يختص بالمجموعة الثانية وهى ما أطلق عليها مجموعة البحرين ، فقد اعترضت المملكة العربية السعودية على جزر نجوى ، قصقوص ، فشت الدبيل وخورفشت ، واعترضت المملكة العربية السعودية على ضم مجموعة جزر حوار وفشت الدبيل إلى البحرين حيث اعتبرتها متممة لأراضى قطر ، كذلك فإن استغلال نفط قطر كان فى ذلك الوقت فى أيدى شركة بريطانية بينما استغلال نفط البحرين فى أيدى شركة أمريكية ، وبذا فإنه من صالح بريطانيا أن تضم تلك الجزر إلى قطر ، ولم يتم التوصل إلى حل ، وسوف نجد أن جزيرة فشت الدبيل قد أثارت أزمة بين كل من قطر والبحرين وكادت تندلع الحرب الشاملة بينهما لولا تدخل مجلس التعاون الخليجى لحل تلك المشكلة .

وفيما يختص بالمجموعة الثالثة «مجموعة الساحل المتصالح» فقد اعترضت بريطانيا على ضم

جزيرتي جالوق وشوائعه إلى أبوظبي وفضلت ضمهما إلى قطر لاستغلال البترول فيهما . وقد خلعت جزيرة صير أبو نعير للشارقة ، ويطلون الشارقة ورأس الخيمة إمارتين منفصلتين اقتسمتا الجزر فيما بينهما . وقد أثارت إيران ادعاءات كثيرة حول ملكيتها لجزر طنب الكبرى ، طنب الصغرى وأبو موسى وانتهت باستيلائها عليها وكفت بالمطالبة بالبحرين ذاتها .

مشاكل الحدود :

لقد شهدت منطقة الخليج العربي العديد من الصراعات وما زالت تعيش في كثير منها حتى اليوم وأضراها الصراع العراقي الكويتي الحالي ، ومرجع ذلك اختلاف المصالح المباشرة لدول المنطقة ، وبالرغم من قيام مجلس التعاون الخليجي وقطعه شوطا كبيرا في المحافظة على أمن واستقرار المنطقة ، ومحاولة إبعادها عن دائرة الصراع والاستقطاب الدولي .

وتعتبر مشاكل الحدود من المشاكل الكامنة بين دول المنطقة ، حيث لم تعرف المنطقة تحديدا للحدود السياسية بين دولها ، نظرا لطبيعة النظام القبلي الذي لا يعترف بالحدود ، وبالرغم من قيام دول حديثة بالمنطقة فإن طابع الحياة القبلية هو الذي ظل سائدا . ومع ظهور البترول في المنطقة وفي مناطق الحدود ظهرت أهمية تحديد الحدود بدقة وتحديد تبعيتها ، ولكن لم تتوصل دول المنطقة إلى حل كامل الحدود ، لذا فقد تم تحديد مناطق محايدة تشترك فيها أكثر من دولة وتتقاسم فيها حقوق السيادة وتنظيم الاستغلال ، وبالرغم من ذلك فقد استمر الصراع حول الحدود .

ويمكن إيضاح هذه الصراعات في الآتي :

نزاع الحدود بين العراق والكويت والخلاف حول مياه شط العرب ، وسوف نرجئ الحديث فيها للفصل الثالث حيث نتناول مشكلة العراق والكويت .

الخلافات الإقليمية بين قطر والبحرين :

حيث تطالب قطر بضم جزيرة حوار التابعة للبحرين إليها ، وهي تبعد عن قطر مسافة ٩٠٠م أي أنها أقرب إلى قطر منها إلى البحرين ، ولا شك في أنها إحدى المشاكل التي خلقها الاستعمار للمنطقة .

أما البحرين فتطالب بالسيادة على القبائل الساكنة في قرية «الزبارة» . وقد عرضت قطر على البحرين أن تطهر ما يساوي جزيرة حوار من مياه البحر المجاورة للبحرين ، وكذلك أن تعوض

البحرين عن الجزيرة بقطعة من الجرف القارى ورسم الحدود البحرية بين البلدين بما يضمن للبحرين موردا بتروليا ثابتا ومجزيا ، وتتقاسم البحرين مع قطر دخل جزيرة حوار من البترول عند اكتشافه ، وتدفع قطر عشرة ملايين دينار كهدية لصاحب الاتفاقية ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدولتين بالرغم من أنه يعتبر أسلوبا منطقيا لإنهاء هذه المشكلة .

أما جزيرة فشت الديبل فهى تقع على مسافة ١٢ ميلا غربى قطر ، ١٥٠ ميلا شرقى جزيرة المحرق البحرينية وتبلغ مساحتها ١٠كم مربع ، ونتيجة لقيام البحرين بإنشاء مركز حراسة بالجزيرة وعدم العدول عن ذلك عندما وجهت قطر إنذاراً لها ، قامت قطر بالإغارة على الجزيرة واعتقال ٢٩ مهندسا هولنديا يعملون بالجزيرة ، ويعتبر هذا النزاع مكملا للنزاع الجارى حول جزر حوار ، وفشلت جميع المحاولات السلمية بالرغم من محاولات «عبد الله بشارة» أمين مجلس التعاون ، ولكن نتيجة لجهود المملكة العربية السعودية أمكن إيقاف الأعمال الهندسية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه ، وتعتبر فشت الديبل ليست الوحيدة ولكنها نموذج لقنابل معدة للانفجار ولكنها مؤجلة .

الخلاف حول واحة البوريمى :

وهى مشكلة ثلاثية الأطراف ، بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من جهة ، والسعودية وإمارة أبو ظبى من جهة أخرى . وقد طرحت هذه المشكلة على جامعة الدول العربية عام ١٩٥٥ وتم التوصل إلى حل فى عام ١٩٧٤ على أساس أن تعطى المملكة العربية السعودية ست واحات لدولة الإمارات فى مقابل أن تحصل السعودية على منفذ بحرى لبترولها على الخليج العربى فى «خور العديد» وبذا تكون قد أضافت لها منفذاً آخر بخلاف ميناء «الخبر» .

الصراع حول المياه الإقليمية والجرف القارى :

وقد نشبت هذه الخلافات على أثر ظهور البترول فى المنطقة ، خاصة مع ظهوره أسفل مياه الخليج . وقد أدى ذلك إلى : قيام خلافات بين السعودية والكويت حول المياه الإقليمية ، وبين السعودية والبحرين حول المياه الإقليمية أيضا ، وبين السعودية والكويت حول المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة .

وقد ثارت خلافات بين إيران ومعظم الدول الخليجية على اقتسام الجرف القارى ، وكذلك أثير الخلاف بين العراق والكويت حول تقسيم الجرف القارى بينهما .

وقد عرضت الدول المتنازعة خلافاتها حول المياه الإقليمية فى الخليج على مؤتمر قانونى عقد فى كوبنهاجن عام ١٩٦٦ لوضع قواعد تحدد تبعية المياه الإقليمية .

أما الصراع حول الجرف القارى ، فقد وضع مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ قواعد تقسيم الجرف على أساس أن يكون لكل دولة حق استغلال مواردها الطبيعية فى المنطقة التالية لمياهها الإقليمية إذا كان عمقها يقل عن مائتى متر ، ونظرا لأن الخليج ضحل لذا فإنه يكون كله جرفا قاريا ، لذا اتفق على أن يكون الخط الوهمى الذى يمر بمنتصف الخليج لفصل الجرف القارى لإيران عن الجرف القارى للإمارات ودول الخليج .

ولكن نظرا لأن المياه الإقليمية للعراق تتداخل مع الجرف القارى للكويت بزاوية لا بخط مستقيم مما أدى إلى صعوبة التوصل حتى الآن إلى حل للمشكلة بين الدولتين .

ولا تقتصر المشاكل الداخلية التى تهدد أمن الخليج العربى على الخلافات حول الحدود فقط ، ولكن هناك عدة عوامل أخرى لها أثرها أيضا ونوضحها فيما يلى :

- التفاوت فى المستوى الحضارى .
- الخلاف المذهبى .
- انخفاض التعداد السكانى لبعض دول الخليج .

التفاوت فى المستوى الحضارى :

حيث يتفاوت المستوى الحضارى بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وهذا يؤدى إلى اختلاف المصالح والغايات والأهداف لدول المنطقة خاصة تلك الكبيرة منها مثل العراق ، وهذا أدى إلى الصراع بين دول المنطقة .

ويعتبر التفاوت فى البعد الاقتصادى هو الأساس فى ازدياد حدة التفاوت الحضارى، حيث تتمتع الدول ذات المستوى الاقتصادى المرتفع بمستوى حضارى متميز عن دول الخليج الأخرى .

ويرجع هذا الاختلاف إلى حجم البترول المكتشف وما تقوم به الدولة من عمليات تكرير ومعالجة ، وما تم وضعه من خطط تنمية للدولة والتى تعتمد فى موازنتها على عوائد البترول .

وقد أدى هذا الاختلاف إلى محاولة كل دولة المحافظة على استقلاليتها ، للاحتفاظ بثرواتها على الرغم من أنها قد تكون دولة صغرى تفوق إمكانياتها مطالب شعوبها ، وبذا نجد أنه قد فشلت محاولة ضم كل من قطر والبحرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وكذلك أدى إلى زيادة حدة التوتر بين دول المنطقة .

الصراع الديني :-

تعاني المنطقة من الصراعات الدينية حيث تتعدد الديانات والمذاهب الدينية ويتواجد مختلف دور العبادة ، وقامت بعض البعثات التبشيرية بنشاط كبير لها في المنطقة خاصة في البحرين ، نضيف إلى ذلك دخول الدين الإسلامي منذ بدء الدعوة الإسلامية حيث اعتنقه غالبية سكان المنطقة .

وبالرغم من انتشار الدين الإسلامي والذى كان يحتم توحيد هذه الدول والمواطنين إلا أن الاختلاف في المذاهب أدى إلى وجود خلافات بين الدول حيث تواجد السنة والشيعة . ونجد معظم الشيعة في دبي والبحرين ، والسنة في بقية إمارات الساحل ، بل نجد أن البحرين تنقسم إلى ٦٠٪ سنة ، ٤٠٪ شيعة ، في حين أن قطر بها ٦٠٪ شيعة ، ٤٠٪ سنة ، بينما في الإمارات نجد أن ٦٠٪ سنة ، ٤٠٪ شيعة . وقد أدى هذا الاختلاف بين شافعي ووهابي وسني وشيعي إلى صراع مستمر بين هذه الجماعات . كذلك فقد أدى إلى تقارب بين بعض هذه الدول أساسه ديني مذهبي مثل التقارب بين قطر والعراق وبين إيران وعمان ، في حين أنه أدى إلى صراع بين إيران والعراق مثلا .

التعداد السكاني :

تتميز بعض دول الخليج بقلة التعداد السكاني للمواطنين الأصليين بالدولة مثل الكويت وقطر والبحرين وإمارات دولة الإمارات المتحدة ، وقد أدى ذلك النقص إلى عدم تمكن المواطنين من القيام بمهام الدولة المختلفة ، وقد أدى ذلك إلى الاستعانة بالعمالة الخارجية العربية والآسيوية ، نضيف إلى ذلك أن المواطنين عزفوا عن القيام بالأعمال الدنيا واكتفوا بالقيام بالوظائف العليا بالإضافة إلى التجارة ومن هنا فقد استعانت تلك الدول بعمالة من الهند وباكستان والفلبين ومصر واليمن وإيران والأردن بالإضافة إلى العمالة الفلسطينية .

وقد أدى ذلك إلى أن تتولى تلك العمالة أعمال الشرطة وهي من أعمال السيادة في الدولة ، كذلك فقد كانت بعض هذه العمالة مخططة من قبل دولها المصدرة مثل العمالة الإيرانية . كذلك فقد تجمعت عمالة كل دولة في منطقة معينة مما أدى إلى تكوين مناطق لها لغتها الخاصة التي تخالف لغة الدولة المضيفة وكذلك لها مدارسها الخاصة وطابعها المميز الخاص .

كذلك فقد تدخلت بعض فئات من تلك العمالة في الشئون السياسية للدولة مثل العمالة الفلسطينية والتي منحت مميزات خاصة في دول الخليج باستثناء سلطنة عمان التي لفظت هذه العمالة .

وقد بلغت الهجرة في إمارة دبي حوالي ٨٥٪ من تعداد السكان ، وهم يشكلون جماعات ضغط

على الحكومة لتتخذ قرارات سياسية تتمشى مع مطالبهم .

مجلس التعاون الخليجي

إن فكرة إنشاء مجلس اتحادى لدول الخليج ليست بفكرة حديثة ، لكنها بدأت عام ١٩٥٢ بمحاولة بريطانيا إنشاء مجلس اتحادى للشيوخ يطلق عليه اسم «مجلس الإمارات المتصالحة» وذلك بهدف تنسيق الشئون الاقتصادية والمالية والاجتماعية والخدمات البريدية ، ثم تلا ذلك تأليف قوة اتحاد للأمن الداخلى .

وفى شهر مايو ١٩٨١ أعلن عن قيام «مجلس التعاون لدول الخليج» من ست دول هى : دولة الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، المملكة العربية السعودية ، قطر ، الكويت وسلطنة عمان . واستبعدت اليمن والعراق لخشية دول المجلس من أن تسيطر العراق عليه، لذا فقد سمى بمجلس التعاون لدول الخليج بدلا من أن يطلق عليه مجلس التعاون لشبه الجزيرة العربية .

وقد نظم المجلس على أساس أن يشتمل على :

– مجلس أعلى يضم رؤساء الدول ، يجتمع مرتين سنويا ، ويقوم بتحديد السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجى .

– مجلس وزارى يضم وزراء الخارجية ويقوم بإعداد الأعمال السياسية لمجلس التنسيق وإعداد التوصيات والدراسات والمشروعات التى من شأنها دعم التعاون بين الدول الأعضاء .

– الأمانة العامة للمجلس والتى تتولى أعمال التنظيم والتنسيق والمتابعة .

ويهدف مجلس التعاون للآتى :

– تحقيق الأمن القومى لدول المجلس .

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .

– تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات .

– دفع عجلة التقدم العلمى والفنى فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروة المائية والحيوانية والبحوث العلمية .

وقد نصت المادة العاشرة من النظام الأساسى للمجلس على تشكيل «هيئة تسوية المنازعات» وتتبع المجلس الأعلى على أن يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة فى كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف ، ويتم تحويل الخلافات لتلك الهيئة فى حالة فشل المجلس الأعلى فى تسوية النزاع . حيث تقوم الهيئة بتقديم تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى

لاتخاذ ما يراه مناسبا .

وتعتبر المواجهة بين قطر والبحرين فى منطقة فشت الدبيل هى أول اختبار لمجلس التعاون الخليجى ، حيث تعتبر أول مشكلة تطرأ بين دول المجلس ، ولا شك فى أن فشل المجلس فى حل مثل تلك المشكلة نتج عنه الآتى :

– أظهر المجلس بصورة عاجزة وقاصرة عن التغلب على أولى المشاكل التى تجابهه وخاصة أنها بين دولتين من أعضاء المجلس .

– أظهر أيضا ضعف المجلس فى إمكانية تحقيق أمن دول المنطقة وهو الهدف الأساسى من قيام المجلس .

– إن محاولة اللجوء للتحكيم الدولى لحسم المشكلة ، أظهرت ضعف المؤسسات الخاصة بالمجلس، وعرضها لزعزعة الثقة بها وتعتبر سابقة يمكن أن تحذو أى دولة حذوها فيما يطرأ من خلافات مع أحد الأعضاء . وبالرغم من قيام المملكة العربية السعودية بالوساطة بين الدولتين والتى تهدف إلى أن تقوم البحرين بإزالة المنشئات التى تمت فى الجزيرة وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، إلا أن تلك المحاولات وإن كانت قد أتت من إحدى دول المجلس بل وأكبرها ، إلا أنها أتت فى نطاق فردى من جانب المملكة وليست فى نطاق المجلس ككل .

ولا شك فى أن تلك المشاكل التى تجابه دول الخليج العربى والتى تؤثر على أمن الخليج ، سواء كانت هذه المشاكل داخلية أو خارجية والمتمثلة فى الصراع الدولى على المنطقة والتهديدات الإيرانية والعراقية لها . وهذا يهدد أمن المنطقة ويعرضها للخطر ، وأن استمرار الخلافات بين دول المنطقة حول الحدود وإن كانت كامنة فى الفترات السابقة ، إلا أنها انفجرت فعلا بين العراق والكويت ، وقد تنفجر بين دولها فى فترات لاحقة .

الفصل الثاني

الصراع في منطقة الخليج العربي

مرت منطقة الخليج فى فترة القرن العشرين بفترات حرجة تتميز بعدة سمات بارزة أهمها تصارع كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية على محاولة السيطرة على المنطقة أو على الأقل الاحتفاظ بعلاقات قوية ومتينة معها بما يضمن تدفق البترول إليها ويحافظ على مصالحها الخاصة بالمنطقة.

كذلك فإن هذه المرحلة تتصف بمحاولة دول المنطقة الوصول إلى شكل يحقق لها أمنها واستقرارها الداخلى والخارجى ، بما يبقى المنطقة خارج سيطرة الغرب أو الشرق أو إحدى دول المنطقة التى تسعى للسيطرة عليها بل وابتلاعها إن أمكنها ذلك.

وقد تعرضت المنطقة لمتغيرين رئيسيين أثرا على أمنها القومى بدرجة كبيرة ، المتغير الأول هو حرب إيران العراق أما الثانى فهو اجتياح العراق للكويت .

أما المتغيرات التى حدثت على الساحة الأوروبية واتباع الاتحاد السوفيتى لسياسة البريستوريكا فقد منحت الولايات المتحدة حرية حركة أكبر للتحرك للسيطرة على المنطقة.

أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية تمثيل دبلوماسى بالمنطقة حتى أنشئت السفارة الأمريكية بالسعودية عام ١٩٤١ ، بهدف الاستعداد للحرب فى الشرق الأقصى ولاحتياجها لقاعدة عسكرية فى منطقة الخليج لمتابعة الحرب مع اليابان ، ووقع الاختيار على منطقة الظهران ، وبنهاية الحرب لم تهتم الولايات المتحدة بإعداد القاعدة حتى وقوع الصراع المسلح فى كوريا ، حيث عقدت اتفاقية مع المملكة العربية السعودية فى يونيو عام ١٩٥١ لاستخدام القاعدة مقابل تسليح وتدريب القوات المسلحة السعودية وحددت مدة الاتفاقية بخمس سنوات . وبانسحاب إنجلترا من المنطقة فى ما سميت «باستراتيجية شرق السويس» ظهرت أهمية الوجود الأمريكى لسد الفراغ الذى نتج عن ذلك الانسحاب وهو ما سمى «بنظرية الفراغ» التى تبناها أيزنهاور ، حيث كانت ترى الولايات المتحدة أنها القوة الوحيدة المؤهلة لشغل الفراغ ولتأمين مصالحها ومصالح الدول الغربية فى المنطقة ، وإبان حرب إيران والعراق ، وبتهديد الملاحة فى منطقة الخليج ، تدخلت الولايات المتحدة بمعاونة الدول

الأوروبية الغربية لتأمين الخليج وتطهير مياهه من الألغام وأبقت الاتحاد السوفيتى خارج هذه المشاركة حتى لا تسنح له الفرصة بالتسلل إلى دول الخليج . وفى منتصف الثمانينات ويتولى الرئيس جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، وما تلا ذلك من تحولات حادة داخل أنظمة أوربا الشرقية ، تمكنت الولايات المتحدة أن تكون منفردة بالعمل فى مسرح الخليج .

ويمكن تقسيم أهداف ومصالح الولايات المتحدة إلى الآتى :

– مصالح السمعة والهيبة : وهى المصالح ذات الطبيعة المعنوية النفسية ، فالولايات المتحدة ترغب فى أن ترسخ فى أذهان الدول العربية كونها دولة عظمى ذات قدرات كبرى وأنها القوة الوحيدة المهيأة للدفاع عن الدول العربية خاصة تلك الدول الخليجية .

– مصالح استراتيجية : وهى تلك المصالح التى تتعلق بتوازن القوى العالمى فى أبعاده العسكرية والتكنولوجية بين العملاقين ، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تكثيف وجودها فى المنطقة إلى أقصى حد ممكن ، فى الوقت الذى تسعى فيه إلى تقليص الوجود والنفوذ السوفيتى فى المنطقة ، كذلك الحد من التغلغل الصينى خاصة بعد صفقة الصواريخ الصينية للسعودية .

– مجموعة مترابطة المصالح المادية والموضوعية : والتى تكمن فى طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية بصفة عامة ، وتتضمن هذه المجموعة من مصالح أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى تدعيم الأمن الإسرائيلى ، تقوية نفوذ ومساندة الدول العربية المرتبطة معها بعلاقات طيبة .

وانطلاقا من هذه الأهداف والمصالح فإنه يمكن تحديد استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فى الآتى :

– مساندة الدول الصديقة فى المنطقة خاصة المملكة العربية السعودية ومصر .

– السعى إلى ضم أكبر قدر من الدول العربية إلى دائرة ما يسمى «بالعالم الحر» وليدور فى فلك الكتلة الغربية .

– منع الاتحاد السوفيتى من الوصول إلى منابع البترول .

– تأمين حرية حركتها فى البحار والمضايق والممرات بالمنطقة .

– عدم السماح بقيام تكتلات فى المنطقة تستند إلى القومية العربية أو الإسلام ، والتى قد تصبح مناوئة لها فيما بعد وتهدد مصالح الكتلة الغربية .

– استخدام العون السياسى والاقتصادى والعسكرى كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها وتنفيذ

سياستها فى القارة .

– استغلال المنطقة كسوق جيدة للسلاح .

وتبنى الولايات المتحدة استراتيجيتها لتحقيق هذه الأهداف على أساس استخدام القوة العسكرية ضد أى محاولات أجنبية للتدخل فى المنطقة وهو ما عرف «بمبدأ كارتر» حيث ثبت عدم جدوى «مبدأ نيكسون» الذى كان يهدف المحافظة على أمن المنطقة بالاعتماد على قوة إقليمية فيها ، حيث اقترح أن تقوم بذلك إيران والتى انتهت بسقوط الشاه .

وبفشل الولايات المتحدة فى إنقاذ الرهائن الأمريكيين فى إيران ، اهتزت صورتها أمام دول الخليج ولجأت بعضها لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتى . وبسقوط حكم الشاه وخروج الأمريكيين من إيران ، كان عليها أن تختار بين أحد الأسلوبين : الأول وهو الاعتماد المباشر على القوة الأمريكية وذلك عن طريق تكثيف الوجود العسكرى لها فى الخليج والمحيط الهندى ، بهدف مواجهة الوجود السوفيتى فى أفغانستان وعدن .

أما الثانى فهو الاعتماد على التسهيلات العسكرية التى يمكنها الحصول عليها فى المنطقة ، بالرغم من أنها تحتاج إلى منشئات أمنية فى المنطقة المباشرة بالإضافة إلى مطارات ومنشئات دعم متقدمة ، مع التركيز على القدرات البحرية والجوية . وهذا ما اتبعته الولايات المتحدة إبان فترة حكم الرئيس كارتر حيث حاولت الحصول على تسهيلات فى مصر ، ووقعت اتفاق التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل ، وحصلت على تسهيلات فى الصومال ، وقامت بتكوين قوة الانتشار السريع . ولكن هذه الاستراتيجية تغيرت بتولى الرئيس ريجان الذى اتبع خطا سياسيا متشددا ، واتبع استراتيجية تكثيف الوجود العسكرى بالمنطقة ، وتطوير قاعدة ديجوجارسيا ، ولا شك فى أن ذلك الوجود قد زاد فى الفترة الأخيرة لمجابهة التهديدات الإيرانية للملاحة بالخليج ، واشترك مع الولايات المتحدة بعض الدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا .

بالإضافة إلى ذلك فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية حلفائها فى المناطق التى ترغب فى التواجد فيها سواء أكان تواجدا مباشرا أم غير مباشر . وقد أوضح ذلك الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية فى تصريح له أمام لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب حيث ورد بالتصريح الآتى :

«لقد تقدم الرئيس ريجان بمقترحات لإعادة تشكيل قدرات أمريكا الدفاعية ، ويتوافق برنامج المعونة الأمنية مع هذا الجهد ، ويجب أن تعطى له أولوية مساوية ، ويعود ذلك إلى أن الدول الصديقة التى ندعمها تستطيع مساعدتنا فى تأمين أكثر مصالحنا القومية حيوية . فمثلا يتمتع الكثير من شركائنا فى برامج المعونة الأمنية بموقع جغرافى قريب من الموارد التى يتطلبها اقتصادنا ، ويملك

آخرون معرفة بالأحداث الإقليمية المعقدة فى حينها وهم مؤهلون أفضل تأهيل لفهم هذه الأحداث وضمان ألا تفلت من السيطرة المسئولة»

كذلك تعمل الولايات المتحدة على استمرار الفرقة العربية حتى لا تجابه بجبهة عربية موحدة مثل ما حدث عام ١٩٧٣ . ومن هنا جاء موقف الولايات المتحدة من التكامل المصرى السودانى ، والذى خشيت معه من قيام دولتى التكامل بإنتاج قمح يغطى احتياجات منطقة الشرق الأوسط حيث : أحجمت عن المشاركة فى مشروعات التكامل برأس المال الأمريكى ، الإحجام عن إمداد دولتى التكامل بالتكنولوجيا الحديثة المطلوبة للتطوير الزراعى والصناعى ، الضغط على مؤسسات التمويل الدولية لمنعها من تقديم القروض لدولتى التكامل ، كذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار التفوق الإسرائيلى العسكرى والتكنولوجى على الدول العربية بما يحقق الأمن القومى الإسرائيلى .

الأهداف والمصالح البريطانية

تواجدت بريطانيا فى منطقة الخليج قرابة قرن ونصف من الزمان ، ولم تجل منها إلا فى الخمسينات نتيجة استراتيجية شرق السويس ، ولكنها ما زالت على علاقات وثيقة مع حكام دول المنطقة ، ولها علاقات متميزة مع سلطنة عمان ، وذلك بغية تنفيذ أهدافها ومصالحها فى المنطقة والتى نوجزها فيما يلى :

– استمرار النفوذ البريطانى فى المنطقة بالرغم من إتمام انسحابها منها منذ عام ١٩٧١ .

– تأمين تدفق البترول العربى عبر مضيق هرمز إليها وإلى الدول الغربية .

– استمرار فتح السوق الخليجية أمام المنتجات البريطانية .

– استمرار استثمار رؤوس الأموال العربية فى المؤسسات البريطانية .

– الاحتفاظ بامتياز التنقيب والبحث عن البترول فى المنطقة .

– إمداد دول المنطقة بالسلاح والتكنولوجيا الحديثة ، وإمداد بعض منها بالخبراء والمستشارين العسكريين .

– إقامة الشركات المشتركة وبذا يمكن السيطرة على المنطقة صناعيا بدلا من السيطرة عليها عسكريا .

وقد قامت الملكة إليزابيث بزيارة المنطقة فى السبعينات لتأكيد أواصر الصداقة مع الحكام ، واستقبلت استقبالا حافلا من حكامها .

وقد شاركت بريطانيا بقطع بحرية وكاسحات ألغام لتأمين الملاحة فى منطقة الخليج عندما قامت إيران بتلغيمه إبان حربها مع العراق .

الأهداف والمصالح الفرنسية :

لم يكن لفرنسا دور فى المنطقة مثل دورها فى شمال أفريقيا ، كذلك فلم تلق اللغة الفرنسية اهتماما من جانب دول المنطقة إلا فى أواخر السبعينات وفى قليل منها مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

ونتيجة للأهمية الجيوبولوتيكية للمنطقة ولاحتياج فرنسا للبترول كمصدر للطاقة الصناعية وخاصة بعد الحظر البترولى الذى فرض عام ١٩٧٣ ، وقد بدأت فرنسا توالى اهتماماتها بالمنطقة وتضعها ضمن استراتيجيتها بالبحر الأحمر ، لذا فقد حافظت على بقائها فى جيبوتى بل عززته حتى بعد إعلان استقلال جيبوتى عام ١٩٧٦ .

وقد اتبعت فرنسا نفس استراتيجية الاستعمار الجديد وفى السيطرة على دول المنطقة من خلال إمدادات السلاح والتكنولوجيا بالإضافة إلى المعاونة فى التنمية الاقتصادية لدول المنطقة ، حيث نجد أنها قامت بمعاونة العراق فى بناء مفاعله النووى الذى دمرته إسرائيل ، وتقوم بإمداد القوات المسلحة لدول المنطقة بالسلاح والتدريب عليه ، ومن جانب آخر فقد فرضت فرنسا حظرا عام ١٩٧٣ على مبيعات السلاح لدول المنطقة ، ولا شك فى أن إسرائيل كانت فى الدولة الأكثر تأثيرا بهذا القرار حيث لم تكن دول المنطقة تستورد سلاحا فرنسيا فى هذه الفترة ؛ أما من وجهة النظر الاقتصادية فقد شاركت فرنسا فى إقامة العديد من المشروعات والشركات الصناعية بهدف المحافظة على السوق العربية .

ومن الناحية السياسية فقد اتخذت فرنسا العديد من المواقف المؤيدة للدول العربية فى المحافل الدولية ، وخاصة فيما يختص بالمشكلة الفلسطينية وما زالت على موقفها حتى اليوم الداعى لحل المشكلة الفلسطينية عن طريق الاعتراف المتبادل بين كل من المنظمة وإسرائيل وبالتفاوض المباشر مع ضرورة إقامة وطن للفلسطينيين .

وقد وقفت فرنسا بجانب دول جبهة الرفض بعد مبادرة كامب دافيد إرضاء لدول الخليج والمحافظة على مصالحها الحيوية فى المنطقة خاصة فيما يختص بالبترول ، ولكن بتولى الرئيس حسنى مبارك تحسنت العلاقات الفرنسية المصرية وهى الآن على أحسن ما يكون . وقد سارعت فرنسا المشاركة مع القوات البحرية الأمريكية والبريطانية فى تطهير الخليج العربى من الألغام وذلك

أثناء الحرب الإيرانية العراقية ، لتأمين الملاحة به وبالتبعية تأمين مصالحها البترولية فى المنطقة .

الاتحاد السوفيتى :

يرجع اهتمام الاتحاد السوفيتى بالمنطقة إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وقد حاول الاتحاد السوفيتى التسلل إلى المنطقة عام ١٨٨٢ بالتحالف مع فرنسا، وتمكن من استعمال ميناء مسقط لتزويد السفن بالفحم الحجرى ، ولكن بريطانيا أمكنها القضاء على هذا التحالف وإبعادهما عن مسقط التى ما زالت تحتفظ بعلاقات قوية مع بريطانيا حتى اليوم .

وفى الخمسينات بدأ اهتمام الاتحاد السوفيتى بالمنطقة وخاصة بعد وفاة ستالين الذى كان يرى أن المنطقة غير مؤهلة لنشر الأيديولوجية السوفيتية . وقد جاء هذا الاهتمام مواكبا للاستراتيجية السوفيتية الرامية إلى فتح باب التعامل مع العالم الخارجى ، وقد ظهرت صور هذا الاهتمام فيما وقع من اتفاقيات تجارية مع كل من إيران والعراق .

ويجىء الدور السوفيتى فى المنطقة العربية فى نطاق دوره واستراتيجيته فى العالم الثالث ، حيث يسعى لبسط نفوذه على المنطقة بأسلوب مباشر أو غير مباشر .

ولا تستهدف الاستراتيجية السوفيتية الحديثة إقامة نظم ماركسية فى المنطقة بقدر ما تستهدف إثارة العداء الأيديولوجى والسياسى والاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة القضاء على نفوذها فى تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية .

ومع تغير سياسة الاتحاد السوفيتى فى منتصف الثمانينات واتجاهه لحل مشاكله الاقتصادية الداخلية ، فقد توقف النشاط الأيديولوجى السوفيتى فى المنطقة ، وتقلص حجم مساعداته الاقتصادية ، وإن كان لم يتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب لحل المشاكل الإقليمية ، ويحاول أن يثبت أنه ما زال له نفوذه فى المنطقة . كذلك يسعى الاتحاد السوفيتى للحد من النشاط الصينى فى المنطقة خاصة مع قيامها بإمداد بعض الدول العربية بالأسلحة المتطورة .

وبذا فإن الاتحاد السوفيتى يعتبر المنافس العسكرى الرئيسى للولايات المتحدة فى المنطقة ، وأنه أكثر قدرة على استخدام القوات العسكرية التقليدية ، ولا شك فى أنه بالرغم من المتغيرات التى طرأت على الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ، إلا أن الاتحاد السوفيتى ما زال يتمسك باستراتيجيته الأمنية نظرا لأن مسائل الأمن هى مسائل حيوية لا تتغير بتغير القيادات .

وهناك العديد من العوامل التى تؤثر فى وضع الأهداف والاستراتيجية السوفيتية فى المنطقة نوضحها فيما يلى :

– يرى الاتحاد السوفيتى فى نفسه قوى شاملة ، ويرغب فى أن ينظر إليه من هذا المنطلق .

– يسعى الاتحاد السوفيتى مثل غيره من الدول الكبرى لتحقيق أمنه القومى الذى يشمل العالم أجمع من وجهة نظر الاستراتيجية السوفيتية ويستخدم فى ذلك نفس أساليب الدول الاستعمارية الأخرى الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

– احتياج الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية لبترول المنطقة ، لذا فإن هناك ضرورة ملحة للاحتفاظ بعلاقات قوية مع الدول المصدرة للبترول .

– وجود حدود مشتركة مع دول إسلامية خاصة مع إيران والتى قامت فيها الثورة الإسلامية الخمينية ، وخشية الاتحاد السوفيتى من تصدير هذه الثورة إلى الجمهوريات السوفيتية الملاصقة للحدود ، وبذا تزداد القوى الإسلامية وتشكل قوة ضغط داخل الاتحاد السوفيتى .

– انتهاء الوجود الأمريكى فى إيران والذى كانت تستغله الولايات المتحدة فى التجسس على الاتحاد السوفيتى وتهديد الأهداف الحيوية داخله .

وانطلاقا من تلك العوامل فقد قام الاتحاد السوفيتى لوضع أهدافه الآتية فى المنطقة:

– محاولة إبعاد النفوذ الغربى من المنطقة وذلك بالوجود السوفيتى فى المنطقة من خلال مبيعات السلاح أو التعاون الاقتصادى أو إقامة العلاقات الدبلوماسية .

– محاولة إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الخليجية حتى يتمكن من التواجد فى داخل المنطقة وقد نجح فى ذلك مع الكويت وأخيرا مع المملكة العربية السعودية .

– نشر النفوذ السياسى والاقتصادى بما يمكنه من تخفيف حدة نفوذ وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية .

– استنزاف جهود الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نتيجة لتواجده ونشاطه فى المنطقة، وبما يمكنه من الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة وأوربا الغربية بسهولة .

– مواجهة التحدى الأيديولوجى والسياسى لجمهورية الصين الشعبية وخاصة بعد دخول الصين فى مجال مبيعات السلاح ، وأيضا بعد ازدياد الخلاف العقائدى بينهما بعد التحول الذى طرأ فى الاتحاد السوفيتى نتيجة لسياسة البريستورويكا .

– غزو السوق الخليجية بالمنتجات السوفيتية ، بهدف الحصول على العملات الصعبة لاستغلالها فى التنمية الاقتصادية له .

جمهورية الصين الشعبية :

تدخل منطقة الخليج العربي ضمن استراتيجية الصين فى آسيا حيث تسعى لقيادة دول العالم الثالث فى مواجهة القوتين العظميين ، هذا بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية، لذا كان لزاما عليها أن تحتفظ بعلاقات متميزة مع دول المنطقة . ونظرا لضعف إمكانيات الصين الاقتصادية فقد لجأت للأسلوب التالى :

– الاستفادة من السوق الخليجية لتصريف المنتجات الصينية خاصة مع انخفاض أسعارها بالنسبة لمثيلاتها الغربية .

– استغلال المنطقة كسوق للعمالة الصينية والتى تمكنها من الحصول على العملات الحرة ، بالإضافة إلى أنه يمكن الاستفادة منها كقوة ضغط داخل المنطقة .

– إبعاد الوجود السوفيتى عن المنطقة وهو الخط السياسى الرئيسى الذى تنتهجه الصين اتجاه الاتحاد السوفيتى ، ومن هنا نبع موقفها من إمداد إيران بالصواريخ «سيلك وورم» .

– دخول مضمار مبيعات السلاح للمنطقة حيث عقدت صفقة الصواريخ أرض / أرض مع المملكة العربية السعودية .

– استغلال مسلمى الصين فى توطيد علاقاتها مع دول الخليج .

اليابان :

تتبع اليابان سياسة التنمية الاقتصادية لها بعد الحرب العالمية الثانية ، وتسعى من خلال ذلك إلى السيطرة الاقتصادية على العالم خاصة مع التطور التكنولوجى الكبير للصناعات اليابانية مع ظهور ألمانيا الموحدة . وقد نبعت استراتيجيتها فى منطقة الخليج من هذا المنطلق حيث تسعى للحفاظ على احتياجاتها من البترول اللازم للطاقة وهى تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها من منطقة الخليج .

وتقوم اليابان حاليا بأعمال البحث والتنقيب عن البترول فى المنطقة ، بالإضافة إلى قيام أسطول النقل البحرى اليابانى بنقل بترول المنطقة إلى جميع أنحاء العالم .

كذلك فإن السوق الخليجية تعتبر أكبر سوق مستورد للصناعات اليابانية الإلكترونية والسيارات والمعدات الكهربائية . بالإضافة إلى أن منطقة الخليج قريبة من اليابان ، وبذا فإن تكلفة الصادرات إليها وواردات البترول منها سوف تنخفض مما يساعد على زيادة حجمها والإقبال عليها .

إلا أن تلك السياسة قد ساعدت على التقدم الاقتصادى لليابان ومنافسته للمنتجات الأمريكية فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، مما أدى إلى تغير سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان وطالبتها بالاشتراك فى تكلفة الدفاع عن اليابان .

إسرائيل :

إن إسرائيل بما تملكه من ترسانة من الأسلحة التقليدية المتطورة ، وكذلك من الأسلحة النووية ، ومع قدرتها على الحصول على أحدث ما توصل إليه العالم من تكنولوجيا متطورة ، ونتيجة لوجودها فى وسط العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج هى جزء منه ، لذا فيمكنها خدمة السياسة الأمريكية ، وقد أدى ذلك إلى توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجى بينهما ، ووضع إسرائيل فى مركز قوة بالنسبة للدول العربية التى تعتريها حالة من التفكك ، بالإضافة إلى ما ثبت من اتصالات وتعاملات بين بعض الدول العربية وإسرائيل .

وقد اشتملت الاستراتيجية الإسرائيلية على :

– العمل على عدم قيام دولة عربية فلسطينية بالضفة وقطاع غزة .

– بقاء البحر الأحمر وباب المندب مفتوحين أمام الملاحة الإسرائيلية ، وقد عبر عن ذلك موسى ديان بقوله «إن حرية الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر ، تعتبر واحدة من أهم قضايا الصراع العربى الإسرائيلى» .

– التوسع خارج الحدود الإسرائيلية عام ١٩٤٨ حتى يمكن تحقيق أمنها القومى من خلال احتلالها لمناطق حيوية من الدول العربية المجاورة التى تحقق لها ذلك مثل هضبة الجولان وجنوب لبنان .

– تنمية علاقاتها مع الدول غير العربية أو المعادية للدول العربية فى المنطقة مثل إيران وأثيوبيا .

– العمل على بث الفرقة العربية حتى لا تضطر إلى خوض حرب مع دول عربية موحدة ، وقد قامت فى سبيل ذلك باستغلال القوميات والنعرات الطائفية .

– توجيه ضربات إحباط لأى قوات تهدد أمن إسرائيل مثل ما حدث فى الغارة على المفاعل النووى العراقى .

– منع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية وقد أدى ذلك إلى تقوية الوجود البحرى الإسرائيلى فى البحر الأحمر ، وتنمية العلاقات مع أثيوبيا مع بقاء أريتريا كجزء من أثيوبيا حتى تتمكن من استخدام الجزر الإريترية ، وحتى لا تتحول أريتريا إلى دولة عربية على البحر الأحمر

وبذا تصبح جميع الدول المطلة عليه دولا عربية عدا إسرائيل .

وانطلاقا من تلك الاستراتيجية تقوم إسرائيل بالعمل على :

– استمرار بث الفرقة العربية .

– رفض عقد المؤتمر الدولى لمشكلة الشرق الأوسط ، ورفض مبادرات السلام التى لا تحقق لإسرائيل ما تصبو إليه لتحقيق أمنها القومى .

– استمرار احتلال المنطقة الأمنية بجنوب لبنان والجولان .

– العمل على استمرار الخلافات الإيرانية العراقية لشغل العراق ومحاولة إضعافها ، ولشغل الدول العربية خاصة الخليجية منها بما يهدد أمنها القومى أكثر من القضية الفلسطينية .

– التواجد البحرى القوى فى منطقة البحر الأحمر ، خاصة فى منطقة مضيق باب المندب .

إيران :

وتعتبر إيران من أهم الأطراف غير العربية المعنية بالأوضاع فى المنطقة ، والتى تهدد أمن المنطقة واستقرارها منذ عهد الشاه نتيجة لأطماعها فى المنطقة . وكان لاستيلاء إيران على جزر «طنب الكبرى – طنب الصغرى – أبو موسى» فى مضيق هرمز، هو أول خطوة فعلية لإيران للسيطرة على الخليج العربى .

وقد باركت الولايات المتحدة قيام إيران بالسيطرة على الخليج لأن ذلك يتمشى مع أهدافها بالمنطقة والتى يمكن أن تحققها إيران وقد عملت إيران على تحييد موقف الاتحاد السوفيتى حيث عقدت اتفاقية تجارية لمدة خمسة عشر عاما ، وبذلك ارتبطت المصالح الاقتصادية السوفيتية والإيرانية لمدة طويلة ، كذلك نص بيان مشترك سوفيتى / إيرانى على أن أمن الخليج هو من اختصاص الدول الساحلية المطلة على الخليج وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وهناك عدة عوامل تؤثر فى تحديد إيران لأهدافها بالمنطقة أبرزها :

– موقعها على الشاطىء الشرقى للخليج فى مواجهة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا يجعلها تعيش فى خضم أحداث الخليج وتطوراته ، وتسعى للاستقرار السياسى والاقتصادى بالمنطقة والسيطرة عليه بواسطة إيران .

– وجود ادعاءات تاريخية لها فى المنطقة مثل المطالبة بتبعية البحرين لها والمطالبة بضمها لها قبل استقلالها . ومن المحتمل أن تكون هذه الادعاءات فى فكر القيادة الإيرانية حتى اليوم ،

وخاصة أنها قد عارضت اتحاد الإمارات فى بادىء الأمر عندما اقترح ضم البحرين إليه .

تنسب إيران لنفسها أنها قوة حامية للطائفة الشيعية ابتداء من العراق شمالا حتى سلطنة عمان جنوبا ، لذا ترى أنها أحق برعاية مصالح تلك الطائفة من بين السكان .

وقد حرصت إيران على تحديد علاقاتها بالدول المعنية بالمنطقة وفقا للاهتمامات الذاتية لكل منها ومن ذلك :

– التلاقى مع السعودية فى إطار حرص السعودية على منع تسرب التيارات اليسارية للمنطقة .

– استغلال حساسية الكويت تجاه ضعف مقوماتها الذاتية كدولة بغرض الاستعداد لضمان الكيان الكويتى والدفاع عنه الأمر الذى أسفر عن حرص من جانب الكويت على مستوى علاقات مع إيران بالرغم مما تبديه من اعتراض على تصرفاتها فى الخليج .

– الوقوف بحزم فى وجه محاولات العراق للتأثير على المصالح الإيرانية فى الخليج .

وقد تغيرت استراتيجية إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية وإبان حربها مع العراق لتكون :

– الدفاع عن سيادة الأراضى الإيرانية مع التخلى عن دور إيران كشرطى الخليج ولحين انتهائها من حربها مع العراق .

– المحافظة على وحدة الأراضى الإيرانية وتثبيت أقدام الثورة الإسلامية وقمع الحركات الانفصالية .

ومع توقف الحرب الإيرانية العراقية ، ومع إعلان الرئيس صدام حسين بقبوله اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والخاصة بالحدود العراقية الإيرانية ، فمن المنتظر أن تتبع السياسة الآتية :

– حماية وضمان استمرار تدفق البترول الإيرانى عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الخارجية .

– محاولة إبقاء السيطرة الإيرانية على الخليج العربى ولو أنها سوف تجابه بالوجود الأجنبى الحالى والذى سوف يسعى لوضع نظام أمنى جديد للمنطقة .

– مساندة الشيعة فى العراق سواء تمكنوا من الاستيلاء على الحكم أو لم يستطيعوا ذلك .

العراق :

يتحكم فى نظرة العراق لمنطقة الخليج العربى عدة اعتبارات تتمثل فى الآتى :

– العمل على تحديد أهدافها بالمنطقة ، خاصة تلك الداعية بضم الكويت إلى العراق باعتباره لواء من ألوية البصرة .

– وجوده كإحدى الدول المطلة على الخليج التى يهمها المشاركة فى ترتيب الأوضاع بالمنطقة مع

أحقيتها في ذلك باعتبارها طرفا عربيا بالمقارنة بالأطراف الأخرى غير العربية (إيران) .

– رغبته كدولة عقائدية في نشر المبادىء البعثية والتي يمكنه من خلالها السيطرة على المنطقة .

وبالرغم من الخطوات التي أخذتها العراق لدعم مكانتها لدى الإمارات في مختلف المجالات خاصة تغلغل عناصره السياسية كمستشارين ومسئولين لدى الحكام ، فإن الوجود العراقي لا يتمتع بثقل ملموس نظرا للآتي :

– تخوف مختلف الأطراف من نوايا البعث وأهدافه في المنطقة .

– تخبط سياسة البعث تجاه المنطقة بين التشدد الذي يغلب عليه طابع المزايدة وبين محاولات التهدئة المرفوضة .

– اقتران رغبته في تدعيم علاقاته بالإمارات بالتعرض لمصالح إيران في محاولة للتأثير على ثقلها .

– فشل محاولاته لاستغلال الكويت في تهيئة مجالات مشاركته في التنسيق مع الدول المعنية بالمنطقة .

– قلق العرب والدول المحيطة من الآثار التي يمكن أن تترتب على توقيع معاهدة الصداقة العراقية / السوفيتية بالنسبة للخليج .

ولقد كان للحرب الإيرانية / العراقية وكذلك لتدمير إسرائيل للمفاعل النووي العراقي بجوار بغداد أثر كبير في اهتزاز صورة العراق أمام دول الخليج حيث كانت تحيط العراق نفسها بهالة أكبر من حقيقتها واستغلتها في تهديد دول الخليج وإخضاعها لرغباتها .

الفصل الثالث

اجتياح الكويت وردود الفعل العربية

إن النزاع الكويتي العراقي حول الحدود ليس بوليد اليوم ولكنه نزاع قديم وقامت بتغذيته حرب إيران العراق . وقد كانت الكويت ترتبط بعلاقات تبعية مباشرة بالدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وفى عام ١٩٢٣ وبموجب معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن سيادتها على الأقاليم الواقعة خارج أراضيها ، وبذا أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية ، ولها حدودها مع العراق طبقا لاتفاقية الحدود البريطانية العثمانية الموقعة عام ١٩١٣ .

وقد وافق العراق عليها بعد إعلان استقلاله عام ١٩٣٢ وذلك فى خطابات متبادلة بين الدولتين . وبإعلان بريطانيا إنهاء اتفاقية الحماية الموقعة عام ١٨٩٩ وإعلان استقلال الكويت وذلك فى شهر يونيو ١٩٦١ ، طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق حيث هى جزء من ولاية البصرة ، وهذا انطلاقا من أن الكويت تمثل أهمية استراتيجية للعراق حيث آبار الروضتين الكويتية وكذلك يمكن للعراق الإطلال على الخليج العربى والعمل بحرية تامة فيه .

وقد جاءت أولى محاولات ضم الكويت بالقوة للعراق فى تلك المحاولة التى قام بها عبد الكريم قاسم حيث قام بحشد قواته المسلحة على حدود الكويت ، مما أدى إلى طلب الكويت لمساعدة بريطانيا التى بادرت بإرسال قوات بريطانية لحمايتها . وفى نفس الوقت عرضت القضية على مجلس الأمن ، وباعتراف الدول العربية بدولة الكويت أمكنها الانضمام لجامعة الدول العربية فى يوليو عام ١٩٦١ ، والتى اشتمل قرارها على الآتى : انسحاب القوات البريطانية التى جاءت بناء على طلب الكويت فى أقرب وقت ممكن ، التزام العراق بعدم اللجوء للقوة العسكرية لضم الكويت ، أن الجامعة لا تمانع فى اتحاد الكويت مع أى دولة عربية إذا ما رغبت فى ذلك . تكوين قوات أمن عربية للمحافظة على استقلال الكويت وتنسحب بناء على طلب من الكويت . وقد قام الرئيس عبد الناصر بدور هام لحل الخلاف ، وشاركت مصر ضمن القوة العربية . وقد جاءت المحاولة الثانية لضم الكويت فى عهد الرئيس أحمد حسن البكر فى مارس ١٩٧٣ ، عندما قامت القوات العراقية بالاستيلاء على موقع شرطة السمطة الكويتية ، وتم إنهاء المشكلة بوساطة عربية، وتم سحب القوات العراقية .

وفى عام ١٩٧٥ أثار العراق مرة أخرى مشكلة الحدود مع الكويت حيث طالب العراق بالآتى :

تأجير نصف جزيرة بوبيان الكويتية لمدة ٩٩ عاما ، أن تتنازل الكويت عن جزيرة وربة للعراق ، مقابل أن يعترف العراق بالحدود الحالية بين الدولتين كحدود دولية بينهما . وتمت محاولات عربية من بينها محاولات الرئيس السادات لحل هذا الخلاف ، وطالب الكويت بأن تمد العراق الكويت بالمياه وهى ما أطلق عليها الخلاف حول مياه شط العرب .

وقد طرحت الكويت على العراق أن يتم إمداد الكويت بالمياه العذبة من خلال خط أنابيب على أساس أن يتنازل العراق عن قطعة الأرض التى سوف تمر بها الأنابيب وحتى ثلاثين مترا من جانبى خط الأنابيب بالإضافة إلى الأراضى الأخرى اللازمة لإقامة المنشئات . ورفض العراق ذلك ، وبذا لم يتم التوصل إلى اتفاق لحل المشاكل بينهما .

وهنا يجب أن نشير إلى أن كلا من الدولتين رفض أن يسهل للطرف الآخر مطالبه لتحقيق أمنه القومى ، سواء كانت لتسهيل الملاحة والدخول للخليج بالنسبة للعراق ، أو بالإمداد بالمياه العذبة اللازمة للحياة فى الكويت ، وأمكن للكويت التغلب على المشكلة عن طريق المكثفات فى منطقة الشويخ.

الهجوم العراقى على الكويت :

أثيرت المشكلة مرة أخرى على نطاق واسع فى يوليو ١٩٩٠ ، وأدت إلى قيام العراق باجتياح الكويت يوم ٢ من أغسطس ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك لعدة أسباب مرجعها لحربه مع إيران :

– الموقف الاقتصادى المتدهور فى العراق والذى أغرق بالديون والقروض ومعظمها من دول الخليج العربى ، ويرجع ذلك إلى استنزاف الموارد العراقية على التسليح والحرب مع إيران .

– حجم التدمير الكبير الذى أصاب المدن العراقية وما يتطلبه ذلك من ميزانية ضخمة لإعادة البناء .

– زيادة حجم الديون العسكرية ، وبالرغم من حربه مع إيران إلا أن العراق تمكن من زيادة القدرة العسكرية لقواته المسلحة ، حيث أمكنه إنتاج الأسلحة الكيماوية ، تطوير الصواريخ أرض / أرض ، تطوير طائرات الاستطلاع الالكترونية ، زيادة خبرة القيادة العسكرية والوحدات فى أمور التخطيط والتنفيذ ، وقد أصاب ذلك القيادة العسكرية العراقية بالغرور .

– إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن مساعدة العراق اقتصاديا لإعادة بناء ما تهدم أثناء حربه مع إيران، ويرجع ذلك لتخوف كل من الولايات المتحدة وإسرائيل من تزايد القوة العسكرية العراقية التى تهدد الأمن القومى الإسرائيلى ، وتهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية البترولية فى

المنطقة .

– اقتناع العراق بأنه قام بحربه مع إيران دفاعا عن البوابة الشرقية للعالم العربى .

لذا أصبح لزاما على العراق أن يسعى لتدبير موارد مالية من الخارج فاتجه نحو الكويت ، آملا فى أن يحصل على مطالبه بالتهديد .

وقد حدد العراق موقفه من الكويت فى الخطاب الذى وجهه وزير الخارجية إلى أمين عام جامعة الدول العربية ويتلخص فى :

– إثارة مشكلة الحدود بين الدولتين ، واتهم الكويت بأنها أقامت منشئات عسكرية وبترولية على غير أراضيها .

– اتهام العراق للكويت باستنزاف حقل الرميلة البترولى ، وأنها قد أنتجت منه ما قيمته ٢,٤ مليار دولار أثناء حرب العراق إيران ، وأن للعراق الحق فى استعادة قيمة هذا البترول .

– إن الكويت وكذلك دولة الإمارات العربية قد خرقتا اتفاق منظمة الأوبك ، بتصديرها كميات بترولية أكثر من المصدق لهما بها ، كذلك بأسعار أقل من السعر المتفق عليه ، وهذا يؤدى إلى كساد البترول العراقى بسوق البترول الدولية و آثاره السيئة على الاقتصاد العراقى .

– أن العراق قد خاض الحرب مع إيران دفاعا عن الأمن القومى العربى ، وقد بلغ حجم الإنفاق العسكرى ١٠٢ مليار دولار أمريكى ، بالإضافة إلى ما تحمله من زيادة فى حجم الإنفاق الاقتصادى . لذا فقد طالب العراق أن تقوم الكويت بشطب ديونه طرفها والتى قدمتها للعراق إبان حربه مع إيران .

– طالب العراق بإنشاء مشروع مارشال عربى لسداد ديون العراق الخارجية غير العربية ، وكذلك المساهمة فى إعادة بناء العراق مرة أخرى .

– طالب العراق أن تؤمن الكويت له ممرا بحريا على الخليج ، وذلك بتأجير جزيرتى «بوبيان ، وربة» الكويتيتين واللتين تتحكمان فى مدخل العراق إلى مياه الخليج المفتوحة .

وبدراسة هذه المطالب سوف نجد الآتى :

– أن العراق هو الذى شن الحرب على إيران فى ٢٢ من سبتمبر ١٩٨٠ ، لتحقيق أهدافه ومطامعه الخاصة باسترداد أراض يدعى ملكيتها وذلك فى الوقت الذى كانت فيه الثورة الإسلامية فى إيران فى بدايتها وكان موقف إيران الداخلى يشوبه الكثير من الخلل نتيجة للتغيرات فى كل من السياسة الداخلية الإيرانية وكذلك سياستها الخارجية ، وبالتالى فلم يكن الهجوم العراقى دفاعا عن الأمن القومى العربى ، وإن كانت البيانات العراقية التى أذيعت فى هذه الفترة حاولت إظهار الموقف على أنه تحرك عراقى لصد التهديد الإيرانى الموجه للدول العربية والخليجية منها على وجه

الخصوص .

ونتيجة لخطأ فى حسابات القيادة العراقية وعدم قدرتها على تقدير الموقف تقديرا سليما أن استمرت الحرب بين الدولتين لمدة ٨ سنوات . وهنا يجب عدم إغفال المساعدات العسكرية العربية للعراق خاصة فى مجال الخبراء والمعونات المادية وكانت الكويت فى مقدمة تلك الدول العربية التى سارعت لنجدة العراق .

– أن العراق باستغلال المعونات الخارجية أمكنه رفع قدرته القتالية بإدخال الصواريخ أرض / أرض والأسلحة الكيماوية فى تنظيم قواته ، وبالإضافة إلى أنها حققت له التفوق العسكرى على إيران ، فإنه استخدمها كوسيلة للضغط وإرهاب دول الخليج العربى .

– أما مشكلة الحدود فقد تم حسمها بين الدولتين واعترف بها العراق فى خطاباته المتبادلة مع الكويت . كذلك فإنه طبقا لميثاق جامعة الدول العربية فإنه ملزم لأعضائها باحترام الحدود القائمة بين دولها ، وأن تحل المشاكل بينهما بالطرق السلمية .

– أما فيما يختص بمشروع مارشال عربى الذى تطالب به ، فإن مصر التى خاضت أربع حروب منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٣ دفاعا عن الحق العربى وعن الأمن العربى ، وهى الأولى بأن يقام لها مشروع مارشال عربى ، وهو مالم تقم به الدول العربية ولم تطلبه مصر ومعظم المساعدات التى قدمتها الدول العربية لمصر فى صورة قروض واجبة الرد . هذا بالإضافة إلى أن القروض العربية التى قدمت للعراق كانت من دول الخليج وليست من الكويت فقط حتى توجه لها العراق هذه الضربة القاضية .

وهنا نشير إلى تصريح الرئيس العراقى صدام حسين فى المؤتمر العربى الذى عقد فى الدار البيضاء عام ١٩٨٩ حيث أعلن : أن الكبار يمكنهم التهام الصغار» وهذا يخالف خطابه فى اتحاد المحامين العرب والذى شجب فيه أى اعتداء من دولة عربية على دولة أخرى وطلب أن يجيشوا جيوشهم ضد العراق اذا ما قام بذلك .

محاولات احتواء الخلاف :

بدأ الخلاف على السطح ليس بتحديد العراق لمطالبه ولكن نتيجة لما ورد على لسان الرئيس صدام حسين فى خطابه بمناسبة ثورة ١٧ من يوليو حيث هاجم بعض دول الخليج ، لم يسمها بالاسم ، حيث حذرها بأنه سيقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة ، ووصفها بأنها دول عميلة للولايات المتحدة وتنفذ سياستها فى المنطقة . وهى بذلك تضر بأمن الأمة العربية .

ونتيجة لدقة الموقف وبعد نظر الرئيس محمد حسنى مبارك أن أدركت مصر مدى خطورة الموقف وخشيت أن يتطور بما يهدد المنطقة لذا صدر بيان أصدرته رئاسة الجمهورية دعا إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الأخوى باعتباره الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح الأمة العربية بعيدا عن الإثارة والتوتر ، وأكد ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى والحفاظ على وحدته لمواجهة التحديات العاتية ، والتصدى للأخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط (ملحق «أ» يوضح نص البيان) .

وقام الرئيس حسنى مبارك بتحرك سريع لمحاولة احتواء الموقف وهذه ليست المرة الأولى التى يقوم بها الرئيس حسنى مبارك لاحتواء أزمة سببها العراق ، ولكنه الثانى حيث كان الأول هو تحركه لاحتواء الأزمة التى نشبت نتيجة لتصريح الرئيس العراقى بأنه سوف يحرق نصف إسرائيل – لذا فقد قام الرئيس مبارك بالسفر يوم ٢٤ من يوليو إلى كل من بغداد والكويت وجدة وأوضح سيادته رؤيته للحل حيث اقترح جلوس طرفى النزاع على أساس : إيقاف الحملات الإعلامية بين الطرفين ، حل المشكلة بالحوار الهادىء حول تفاصيل الخلاف بينهما وبدون تدخل طرف ثالث .

ونتيجة لاتصال الرئيس مبارك بالملك فهد وأمراء دول الخليج تم الاتفاق على عقد المؤتمر فى جدة .

ولكن المؤتمر فشل فى التوصل إلى قرار لحل الأزمة نتيجة لتشدد العراق فى مطالبه وعدم استجابة الكويت لهذه المطالب بالإضافة إلى أن العراق كان يضع فى تخطيطه الاستيلاء على الكويت وإعادتها للوطن الأم العراق كما يدعى .

ومن هنا جاء اجتياح العراق للكويت صباح يوم ٢ من أغسطس ، بقوة ٣٥٠ دبابة بالإضافة إلى عدد كبير من العربات المدرعة ، حيث تمكنت من اقتحام العاصمة الكويتية خلال ٧ ساعات .

التخطيط للهجوم :

– إن تفكير القيادة العراقية الحالية فى احتلال الكويت ليس وليد اللحظة ولكنه قد تم التخطيط والإعداد له وتنفيذ عمليات خداعية منذ فترة طويلة حيث :

– قام العراق بتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع المملكة العربية السعودية ، وحتى تبث الطمأنينة فى نفوس المملكة العربية السعودية فى أنها لا تنوى تهديد المملكة ، وبذا فعند قيامها باحتلال الكويت سوف تكون تلك الاتفاقية بمثابة الضمان لعدم مهاجمة العراق للسعودية . وقد أثارت تلك الاتفاقية علامات استفهام كثيرة عند توقيعها ، ولم يخطر ببال المفكرين الاستراتيجيين والسياسيين

ما يضمره العراق نحو الكويت .

– إن مهاجمة مدينة مثل مدينة الكويت ومحاولة السيطرة السريعة عليها يتأتى من خلال السيطرة السريعة على أماكن القيادة والسيطرة فى الدولة مثل قصر الرئاسة ، رئاسة الوزراء ، وزارة الدفاع، مبنى الإذاعة بالإضافة إلى المنشئات الحيوية الأخرى . وهذا يستلزم تدريب القوات المهاجمة على تلك العملية لمعرفة تلك الأماكن والمسالك إليها وهى لا شك تحتاج إلى فترة من الزمن ، بالإضافة إلى ضرورة استخدام طابور خامس من داخل الكويت للقيام بعملية الإرشاد للقوات المهاجمة وذلك أيضا يحتاج إلى فترة للتنسيق معهم وهم ليسوا من المواطنين الكويتيين وأثبتت الحرب أنه لا يوجد أحد منهم قد خان بلده وتعاون مع العراق .

– إن التخطيط للعملية صاحبه عملية تخطيط خداع استراتيجى ، فبالإضافة إلى توقيع اتفاقية عدم الاعتداء بين العراق والمملكة العربية السعودية ، قد أكد صدام حسين للرئيس الأمريكى جورج بوش فى رسالة له أن العراق لا يعتزم القيام بعمل عسكرى ، وأنه يشعر بالأسف لأن الولايات المتحدة وضعت أسطولها فى الخليج فى حالة تأهب وشرعت فى القيام بمناورات فى الخليج ، وأن العراق لا يريد حربا فهو يعرف مرارة الحرب وتكاليفها ، وأن الخلاف بينه وبين الكويت هو خلاف بين أفراد عائلة واحدة ، وأن القضية تتعلق فى نهاية الأمر بمسائل من اختصاص الأمة العربية » .

كذلك أبلغ الرئيس العراقى ، الرئيس حسنى مبارك بأن تحرك الحرس الجمهورى العراقى تجاه الحدود الكويتية ، هو بهدف التدريب المشترك مع قوات متمركزة فى المنطقة على مسافة ٧٠ – ٨٠ كم من الحدود . ونفى بأن هناك نية لدى العراق لمهاجمة الكويت .

– وقد اعتمد العراق على أن قواته المسلحة أقوى قوة فى المنطقة ويمكنها تنفيذ مهمتها بنجاح خاصة بعد أن تمكن من رفع قدراتها العسكرية أثناء حربه مع إيران .

– أقام مجلس التعاون العربى وضم مصر له ، بهدف إمكانية استقطابها وتحييد موقفها من عملية غزو الكويت .

ويوضح «الملحق ب المرفق» حجم القوات المسلحة العراقية ودول الخليج وبعض الدول الإقليمية المحيطة بالعراق والتى قد يزج بها فى المشكلة . وبتحليل هذا الملحق سوف نجد الآتى :–

التفوق الكاسح للقوة المسلحة العراقية على الكويت حيث تبلغ القوات الآتى :

– حجم القوات ٤٩,٢٦ : ١

– المقاتلات ١٥,٩٤ : ١

– الدبابات ٢٠,٣٦ : ١

هذا بالإضافة إلى الفارق فى مستوى التدريب والتنظيم والخبرة ، بالإضافة إلى ما يوجد لدى

العراق من أسلحة كيماوية وصواريخ أرض / أرض .

– التفوق الكبير فى حجم القوات المسلحة العراقية على أى دولة من دول المنطقة بما فيها إسرائيل على أساس كل دولة منفردة .

– التفوق الكاسح للعراق فى المقاتلات على دول المنطقة ولكنه متكافىء مع إسرائيل .

– التفوق الكبير فى الدبابات على دول المنطقة .

ولكن هنا يجب أن نشير إلى أن هناك عوامل حاسمة أخرى يجب أن توضع فى الاعتبار مثل :

– التفوق النوعى والتكنولوجى للأسلحة والمعدات المتيسرة لدى الدولة ، حيث لا يعتبر التفوق الكمى هو الفيصل فى قياس قدرة القوات المسلحة .

– الخبرة القتالية المتوفرة لدى القوات ، ومستوى تدريب القادة والقيادات .

مدى ملائمة المستوى التكنولوجى العسكرى مع المستوى العلمى والتدريبى للجندى المستخدم .

مستوى القدرة النووية والكيماوية ، حيث يجب أن نضع فى الاعتبار أنه لا يمكن فصل القدرة النووية عن القدرة التقليدية ، حيث تعتبر الأخيرة هى الأداة العسكرية الحاسمة المطروحة لتحقيق النصر .

وأخيرا يمكننا أن نقول إن الميزان العسكرى يميل ناحية كل من العراق وإسرائيل فى المنطقة . ولكن يؤخذ على العراق أنها فى أثناء حربها مع إيران لم تحسن استخدام دباباتها فى العمليات الهجومية ، بل لجأت إلى خندقتها وبذا أفقدتها القدرة على المناورة وقوة الصدمة .

الأهداف العراقية لغزو الكويت :

حدد العراق مطالبه من الكويت وهى تلك المطالب التى أدت إلى بداية الأزمة ، والتى اعتبر العراق أن رفض الكويت للاستجابة لها يعطيه الحق فى مهاجمة الكويت والتى يعتبرها إحدى مقاطعاته وبذا فإن تلك المطالب تعتبر هى الأهداف المعلنة من قبل العراق بالإضافة إلى ما أعلنته العراق من أنها قد دخلت الكويت استجابة لمطالب «حكومة الكويت المؤقتة الحرة» التى أطاحت بأمير الكويت ، وهى غير موجودة فى حقيقة الأمر .

ولكن هناك أهدافاً عراقية غير معلنة لضم الكويت والتى يمكننا إيضاحها فى الآتى :

– تأمين نظام حكم كويتى موال للعراق ، ثم طور ذلك الهدف بضم الكويت – حلم العراق القديم – واعتبرتها المحافظة رقم ١٩ – من المحافظات العراقية . وقد عللت ذلك بأن لها حقوقاً تاريخية فى الكويت ، ولا شك فى أن هذا الهدف يتعارض مع المواثيق الدولية ومع ميثاق جامعة الدول

العربية . هذا أيضا يعطى فرصة لبعض الدول لتحقيق مطامعها فى أجزاء من دول أخرى بحجة الحقوق التاريخية .

– إظهار القدرة العسكرية العراقية ، وإثبات أن العراق يمكنه تنفيذ مطالبه بقوة السلاح، وأنه المهيأ لتولى دور الزعامة فى العالم العربى ، وبذا يمكن للعراق فرض أهدافه واستراتيجيته فى المنطقة متبعا أسلوب التهديد بالردع العسكرى .

– الاستيلاء على بترول الكويت وأرصدتها الداخلية والخارجية بما يمكن العراق من سداد ديونه وزيادة دخله ويمكنه من إجراء التنمية الشاملة للدولة ، حيث سيتحكم فى ٢٠٪ من إنتاج البترول العالمى .

– استخدام الساحل الكويتى للسيطرة البحرية على الخليج العربى بدلا من الاكتفاء باستئجار جزيرتى «بوبيان ، وربة» التى تؤمنان المدخل العراقى للخليج .

تذويب الشخصية الكويتية وإحلال الشخصية العراقية محلها ، وبذا لا توجد قاعدة كويتية شعبية يمكن الاعتماد عليها فى المقاومة الداخلية لنظام الحكم العراقى المفروض على الكويت .

– أن يشغل الشعب فى حرب جديدة ، حيث بدأ الشعب فى تقييم الحرب مع إيران والخسائر التى لحقت بالشعب والدولة من جراء تلك الحرب ، وحتى يمكنه استمرار السيطرة على الدولة وهى تكون سهلة إذا ما كانت الدولة تخوض حربا ضد عدو خارجي.

اختيار توقيت الهجوم :

لقد اختار العراق توقيت العملية فى فترة حرجة كانت تسعى فيها الدول العربية لتوحيد الصف العربى بما يحقق الأمن القومى العربى حيث إن عملية الهجوم جاءت :

– بعد انعقاد مؤتمر القمة العربى فى بغداد ، وظهور بوادر وحدة عربية ، وظهور نوايا عربية حسنة لحل المشاكل العربية / العربية بالطرق السلمية ، وكانت أولى تلك المشاكل التى طرحت على المؤتمر هى الخلافات السورية العراقية .

– أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ، والذى كانت تسعى فيه الدول العربية للحصول على قرارات لحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة القدس .

وقد جاء التوقيت كضربة قاصمة للأمن العربى ، من ناحية اجتياح دولة عربية إسلامية لدولة عربية إسلامية أخرى وإعلان ضمها إليها ، وهو ما ترفضه جميع دول العالم . كذلك فقد أدت عملية الهجوم إلى تحويل مؤتمر خارجية الدول الإسلامية عن الهدف من انعقاده ، وتحوله للنظر فى الأزمة

التى طرأت .

النتائج وردود الأفعال :

لأى أزمة آثارها الإيجابية والسلبية على أطراف النزاع وكذلك إقليميا وعالميا حيث نعيش فى عالم متشابك المصالح خاصة تلك الاقتصادية منها ، وبالتبعية فإن الدول تكون حريصة على تحقيق مصالحها خاصة تلك التى تتعلق بالحياة والرفاهية لشعوبها ، ومن هنا فإن أزمة الكويت أحدثت ردود فعل محلية وإقليمية وعالمية .

وإذا ما تناولنا أطراف النزاع سوف نجد أن :

الكويت :

تم تدمير اقتصادها والبنية الأساسية للدولة وأصبح مواطنوها لاجئين فى دول الخليج وفى مصر، أى أن الدولة قد منيت بأفدح خسائر بالإضافة إلى محاولة العراق لمحو شخصيتها وإعلان ضمها لتكون المحافظة التاسعة عشرة من محافظات العراق ، ثم ما تلا ذلك من نسف وإشعال آبار البترول البالغ عددها حوالى ٥٩٠ بئرا .

العراق :

لم تقدر القيادة العراقية المتمثلة فى شخص الرئيس العراقى صدام حسين موقفها تقديرا سليما قبل الإقدام على عملية اجتياح الكويت ، وهذه هى المرة الثانية حيث أخفقت أيضا فى تقدير موقفها قبل شن عدوانها على إيران ، الذى حددت فيه إمكانية تنفيذ أهدافها خلال ثمانية أيام فاستمرت الحرب ثمانى سنوات .

وللقيام بمثل هذه العملية فإن القيادة السياسية تبنى قرارها على تقدير الموقف العسكرى والاقتصادى لها وللطرف الآخر الذى سوف تدخل فى مواجهة معه ، ثم تدرس أثر القيام بتلك العملية على مصالح الدول الإقليمية والعالمية ، ومدى إمكانية تقبلهم له ، وبالتالى يمكنها أن تحدد هل ستواجه أطرافاً أخرى نتيجة لعمليتها تلك أم لا ، وما قدرات تلك الأطراف المحتمل أن تواجهها ؟ .

وهل يمكن للدولة مجابهة تلك الأطراف من عدمه ، وما حجم هذه الأطراف وقدرتها على التأثير إقليميا وعالميا ؟ . وهنا فإن الدولة قبل أن تتخذ قرارها القيام بعملية عسكرية ضد دولة أخرى لا بد أن تقوم بعمل ما نسميه بحسابات القوة الشاملة للدولة والتى تشتمل على تقييم :

- الكتلة الحيوية للدولة .
- القدرة الاقتصادية .
- القدرة العسكرية .
- القدرة على النفوذ إقليميا وعالميا .
- الهدف القومى للدولة ومدى استجابة الجماهير له .
- عنصر الإرادة الوطنية ونعنى بها قدسية التراب الوطنى للدولة لدى المواطنين .
- قدرة الجهاز الدبلوماسى الذى سوف ينقل أهداف الدولة للدول الأخرى لإقناعهم بها ، وسوف يوضح لدولته آراء ومواقف الدول الأخرى من هذا الحدث .

ويجب أن تقوم بعملية دراسة مماثلة للدول أو الأطراف المنتظر أن تقحم فى هذه العملية لتحديد تلك الأطراف ، كذلك الخروج بالأسلوب أو الوسيلة المنتظر أن تستخدمها تلك الأطراف للضغط على دولته .

ومن هنا يمكن للدولة أن تتخذ القرار السليم الذى يحقق لها أهدافها وغاياتها القومية وأمنها القومى .

وانطلاقا من هذا الأساس فيمكننا تقييم موقف العراق حيث نجد أنه قد أمكنه تقييم الموقف العربى تقييما صحيحا إلى حد كبير ، حيث وضع فى اعتباره أن رد الفعل العربى إزاء مهاجمته للكويت سيكون ضعيفا ، نتيجة لعدم قدرة الدول العربية على اتخاذ قرار موحد إزاء أى أزمة تواجه العالم العربى ، ونتيجة لتفكك العالم العربى فإن القرار العربى سوف يكون ضعيفا . كذلك فإن الدول العربية التى يمكنها مجابهة العراق مجابهة جادة هى سوريا وهو منغمسة تماما فى لبنان ، مصر وهى عضو فى مجلس التعاون العربى وتوقع العراق بأنه بذلك قد يمكنه استقطابها وتحييد موقفها على أسوأ تقدير إن لم تؤيده فى موقفه ، أما دول المغرب العربى فهى مشغولة بالاتحاد فيما بينها ، وأنه يمكن للعراق استقطاب بعض منها ووعده بالمساعدات المادية وبذا يمكنها تحييده . كذلك فهناك دول لا يعنيها أن يستولى العراق على الكويت ، أو تربطها روابط تعاون اقتصادى مع العراق ومثل تلك الدولة إن لم تؤيد العراق فهى لن تقف ضده . وبذا يمكن للعراق فرض سياسة الأمر الواقع على العالم العربى ، ولا شك فى أنه جانبه التوفيق فى تقدير الموقف المصرى .

أما تقييم العراق للموقف الدولى فقد جانبه التوفيق تماما ، حيث لم يتوقع العراق أن يجمع

العالم على إدانة مثل هذا العمل ، حيث لم يسبق أن اتفق العالم على مثل هذا الإجماع منذ الحرب العالمية الأولى . ولم يتوقع أن يدان العراق بقرارات من مجلس الأمن مثل تلك التى صدرت ، ولا أن تتخذ ضده إجراءات المقاطعة والحصار التى فرضت عليه، فى الوقت الذى لا يوجد لديه مخزون من المواد الغذائية يكفيه أكثر من شهرين .

وإذا ما تناولنا العائد على العراق من جراء تلك الحرب سوف نجد الآتى :

– تمكن العراق من تحقيق هدفه القومى الرامى إلى إعادة الكويت إلى الدولة الأم طبقا لادعاءات العراق .

– الاستيلاء على السيولة المالية فى البنوك الكويتية .

– زيادة إنتاج العراق من البترول حيث أمكنه السيطرة على إنتاج الكويت (١,٥ مليون برميل / يوم) ، وبذا يمكنه أن يؤدى دورا متميزا فى سوق البترول العالمى .

– تأمين ممر بحرى له بالاستيلاء على جزيرتى «وربة ، بوبيان» ، وكذلك الساحل الكويتى بموانيه المختلفة ، وهذا حقق له حرية حركة بحرية كاملة داخل الخليج العربى .

– زيادة قدراته القتالية بما استولى عليه من معدات وأسلحة وقطع بحرية كويتية .

– إظهار العراق بمظهر أقوى دولة عربية فى المنطقة ، بل زعيمة العالم العربى ، وأنها قادرة على تحقيق رغباتها بقوة السلاح .

– التواجد المباشر على حدود المملكة العربية السعودية ، وهذا يمكنه من القيام بتهديدها من حين إلى آخر لإخضاعها لرغباته ، خاصة المنطقة الشرقية من المملكة مصدر البترول .

أما إذا ما تناولنا الخسائر التى منيت بها العراق نتيجة لتلك العمليةسوف نجد الآتى:

– إصابة الموقف الاقتصادى العراقى بخسائر فادحة ، نتيجة للموقف العالمى المتشدد الذى رفض الهجوم العراقى على الكويت ، ثم رفض بشدة إعلان ضم الكويت ، وطالب بإعادة الوضع فى الكويت إلى ما كان عليه ، مع إعادة الشرعية الدستورية للدولة، وتصفية المشاكل المعلقة بينهما بالطرق السلمية ، وعليه تم تطبيق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة : حيث تم فرض حظر عالمى على البترول العراقى والكويتى ، تجميد الأرصدة الكويتية والعراقية ، فرض حظر اقتصادى على العراق .

ثم ما تلا ذلك من تطبيق المادة ٤٢ والتى تقضى بفرض حصار على العراق وانتهت بفرض الحصار الجوى ، وهنا نجد أنه قد تم إيقاف الصادرات العراقية والتى أساسها البترول وتم إيقاف الضخ فى خط الأنابيب المار بالسعودية والآخر المار بتركيا ، ورفضت سوريا إعادة الضخ خلال خط الأنابيب المار بأراضيها . وكذلك أوقفت الواردات إلى العراق وخاصة العسكرية ، وسمح ببعض

الأغذية والأدوية لأسباب إنسانية .

– فقد المصداقية للرئيس العراقى حيث نفى لكل من الرئيس چورچ بوش والرئيس حسنى مبارك أنه سوف يستخدم القوة المسلحة ضد الكويت ، فى الوقت الذى كان يضمر فيه استخدام القوة المسلحة ويجرى العدة لذلك .

– إن ظهور العراق بمظهر الدولة القوية فى المنطقة التى تسعى لفرض سيطرتها على دول المنطقة حتى ولو باستخدام القوة المسلحة ، ومع توفر الأسلحة الكيماوية والصواريخ أرض / أرض، فإن ذلك أثار الدول الكبرى وإسرائيل وبعض الدول الإقليمية الأخرى التى ترى أن سياسة العراق واستراتيچيتها مع ما هو متوفر لديه من قوى عسكرية يشكل تهديدا لأمنها القومى ، وبذا نجد أن تلك العملية قد أثارت تلك الدول ضد العراق .

– تذمر فى داخل القوات المسلحة العراقية نتيجة لخوضها حربين متتاليتين وما يتوقعونه من حرب ضروس يواجهون فيها قوات دولية متفوقة ، وقد تم إعدام ١٢٠ ضابطا رفضوا الحرب عند بدايتها .

– ردود أفعال داخلية وهى كامنة الآن ، إلا أنها لا بد وأن تطفو على السطح ، ومرجعها للتدهور الاقتصادى الذى أصيب به العراق .

محاولات العراق لمواجهة الأزمة :

ولإنهاء الأزمة بما يحقق أهداف العراق وأطماعه فى الكويت قامت العراق بعدة إجراءات ومبادرات آملة فى أن تتمكن من إقناع العالم بها ويسلم للعراق باحتلاله للكويت وهى تتمثل فى :

إعلان ضم الكويت :

أعلن بيان رسمى عراقى يوم ٣ من أغسطس بأنه سوف يبدأ سحب القوات العراقية من الكويت وفقا لجدول زمنى شريطة عدم تعرض أمن العراق أو الكويت للخطر وعدم عودة الأسرة الكويتية الحاكمة السابقة للحكم . وهذا البيان بالإضافة إلى عدم التيقن من أنه كان سوف يوضع موضع التنفيذ لعدم وفاء الرئيس العراقى صدام حسين بالالتزام بكلمته أو وعوده ، فإن العراق كان عاقدا العزم من الأصل على ضم الكويت حيث خطط للعملية منذ عدة سنوات مضت واتخذ قراره بالهجوم فى أول يوليو وذلك طبقا لما صرح به الملك حسين ملك الأردن . وكذلك فإن هذا البيان نص على عدم عودة النظام الحاكم الشرعى للكويت أى أن أسلوب استخدام القوة من دولة ما لتغيير نظام الحكم فى دولة أخرى مجاورة لها سيصبح أسلوبا معترفا به دوليا . لذا فإن مجلس جامعة الدول العربية

أدان يوم ٤ من أغسطس احتلال العراق للكويت وطالب بانسحاب العراق وعودة الشرعية الدستورية للكويت .

وقد أدان مجلس الأمن الاعتداء العراقى على الكويت فى قراره رقم ٦٦٠ / ٩٠ بأغلبية ١٣ صوتا وامتناع كوبا واليمن .

وليضرب العراق بقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن عرض الحائط ، قام بإعلان ضم الكويت واعتبارها المحافظة رقم ١٩ من المحافظات العراقية ، وعين العقيد علاء حسين على رئيس الحكومة الكويتية المؤقتة نائبا لرئيس الوزراء ، وباقى أعضاء الحكومة الكويتية المؤقتة مستشارين فى الحكومة بدرجة وزير .

وأعلن العراق بأنه قد ألغى ديونه التى كانت عليه للكويت ، وأعلن التزامه بكل التزامات الكويت المالية وطلب من كل السفارات الأجنبية فى الكويت نقل كل أعمالها إلى بغداد . ولا شك فى أن هذا البيان فيه شىء من الخداع حيث إن التزامات الكويت المالية هى قروض واستثمارات برأسمال كويتى فى العالم ، أى أنه سوف يكسب عائدا ماديا من جراء ذلك ولن يقوم بتسديد شىء على الكويت إلا صفقات السلاح فقط ، إن لم يكن قد تم تسديدها من قبل ، بالإضافة إلى ما سوف يعود على العراق من جراء إلغاء الديون الكويتية التى عليه .

مبادرة صدام حسين بتاريخ ١١ من أغسطس :

نتيجة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ / ٩٠ الصادر فى ٦ من أغسطس والقاضى بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية شاملة على العراق ، ولشعور العراق بأنه سيصبح هناك تهديد داخلى على النظام العراقى نتيجة لذلك القرار فتقدم الرئيس صدام حسين بمبادرة له نصت على الآتى :-

١- إعداد ترتيبات انسحاب وفقا لما سمى بمبادىء واحدة تحقق انسحاب إسرائيل من فلسطين وسوريا من لبنان ، والانسحاب العراقى من إيران على أن تكون البداية فى تطبيق ما هو أسبق للاحتلال ، ومراعاة الحقوق التاريخية للعراق فى أرضه واختيار شعب الكويت .

٢- أن تنسحب القوات الأجنبية - الدولية على وجه الخصوص من السعودية ، وتحل محلها قوات عربية يحدد حجمها وجنسيتها وواجباتها مجلس الأمن ، ويتفق على جنسية تلك القوات بين العراق والسعودية ، على ألا يكون بينها قوات مصرية .

٣- التجميد الفورى لكل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق .

وبتحليل تلك المبادرة نجد الآتى :

– تجاهلت المبادرة تماما الإشارة إلى موقف العراق من الكويت أى أن العراق ما زال مصرا على موقفه من ضم الكويت .

– تجاهلت المبادرة قرارات مجلس الأمن ورد فعل العراق تجاهها .

– وبفرض الأخذ بهذه المعاهدة ، فإن حل المشكلة الكويتية سيكون آخر الحلول لأنه سوف يلى الانسحاب السورى والإسرائيلى من لبنان وفلسطين ، دون أى ضمان لتنفيذ العراق لالتزامه حتى ولو جاء مكتوبا .

– انسحاب القوات الأجنبية من المملكة العربية السعودية وكذلك القوات العربية والإسلامية واستبدالها بقوات عربية يتفق على جنسياتها وهنا يبرز إلى السطح الدول المؤيدة للعراق فى موقفه من الغزو ، وتشارك فى تلك القوات مما يجعلها تتخذ مواقف لصالح العراق .

– لم تنص المبادرة على القيادة التى ستخضع لها تلك القوات وتأتمر بأمرها ، وهل ستكون تحت أمر مجلس القمة العربى والذى رفض العراق قراراته ، أم تشكله قيادة مشتركة من كل من العراق والسعودية ، أم تحت إمرة مجلس الأمن .

– لم يعط العراق أى تنازل فى موقفه مقابل رفع الحصار الاقتصادى عنه .

– إن حل المشكلة الفلسطينية المعقدة لن يتم فى فترة قصيرة من الزمن ، وإنما سوف يستغرق وقتا طويلا ، ولما كان العراق يرى أنه بعد ذلك تحل مشكلة الكويت ، فإن الكويت سوف تظل تحت الاحتلال العراقى ويظل شعبها مشردا ، بالإضافة إلى أن إسرائيل لن تكون حريصة على حل مشكلة الكويت بل يهمها أن يستمر هذا الموقف السيء وأن تحل المشكلة بالقوة المسلحة بهدف تدميرها حيث تشكل أكبر تهديد لإسرائيل .

– أما موضوع الحقوق التاريخية واختيار شعب الكويت ، فإن عملية التهجير التى تمت وتذويب الشخصية الكويتية ، سيجعل أى استفتاء يجرى داخل الكويت حتى ولو جاء تحت إشراف الأمم المتحدة فإنه سوف يأتى ممثلا لرغبات العراق ومنافيا لرغبات المواطنين الكويتيين .

ومع تأزم الموقف بالنسبة للعراق وظهور احتمالات استخدام القوة المسلحة لمهاجمة العراق ، قام العراق بمنع الرعايا الأجانب من مغادرة البلاد واستخدمهم كحائط بشرى بوضعهم فى الأهداف الاستراتيجية المحتمل مهاجمتها ، وقد أثار ذلك الدول الأوروبية التى تولى حرية الفرد فيها اهتمامها الأول .

وبدأت العراق فى المساومة بالرعايا الأجانب لمحاولة الخروج من المأزق الحالى لها فأعلن الرئيس صدام حسين يوم ١٩ من أغسطس مبادرته التى اشتملت على الآتى :

– يتعهد مجلس الأمن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفقا لجدول زمنى لا يزيد عن فترة وصول تلك القوات إلى المنطقة .

يتعهد مجلس الأمن للسعودية بالوقوف عسكريا ضد العراق وبصورة جماعية ، فى حالة اعتداء العراق عليها ، وفى نفس الوقت يتعهد العراق والسعودية بعدم الاعتداء أو الضرر بمصالح الطرف الآخر .

– يتعهد الرئيس الأمريكى بتقديم تعهد مكتوب وصريح بسحب قواته وقوات حلفائه من أراضى المقدسات الإسلامية ، وفقا لجدول زمنى . وأن يتعهد بعدم استخدام القوة ضد العراق ، وأن يعلن احترامه للقانون الدولى ، وفك الحصار عن العراق من كل الأطراف ، والتعامل مع العراق على أساس من الاحترام المتبادل .

– ترك موضوع معالجة الكويت داخل إطار عربى ، كما يحدث فى قضايا مماثلة كقضية الصحراء الغربية ، والاحتلال السورى للبنان .

فى حالة قبول هذه المبادرة سيتم الإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين حاليا فى العراق .

وقد اعتبرت الدول الكبرى أن عملية حجز الرهائن هى عملية ابتزاز لها ورفضت أن تربط ذلك بالجلاء عن الكويت الذى يجب أن يتم فورا وبدون إبطاء .

الموقف الإقليمى :

سوف نتعرض هنا لموقف بعض الدول الإقليمية العربية والتى قامت بدور رئيسى فى المشكلة :

جمهورية مصر العربية :

لقد كانت جمهورية مصر العربية هى أول دولة تستشعر بالخطر الذى يحيق بالمنطقة ، وجاء تحرك الرئيس حسنى مبارك انطلاقامن الخط السياسى الثابت الذى تتبعه مصر منذ تولى الرئيس مبارك رئاسة الدولة ، وهو يتمثل فى الآتى :

– أهمية التضامن العربى ، وضرورة تذويب الخلافات العربية / العربية مع التركيز على العمل لحل القضية الفلسطينية والتى تعتبر قضية العرب الأولى والتى تتطلب تضافر جميع الجهود العربية، وهذا لن يؤتى ثماره إلا إذا كان هناك وفاق عربى شامل .

– الالتزام بميثاقى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية اللذين يقضيان بضرورة احترام استقلال

الدول الأعضاء بها وعدم تدخل دولة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى ، وحل المشاكل بين الدول بالطرق السلمية .

ومن هنا جاء الموقف المصرى من المشكلة منذ الساعات الأولى حيث قامت مصر بالتحرك بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية لمحاولة عقد مؤتمر عراقى / كويتى حددت له جدة كمقر . وبفشل المؤتمر وقيام العراق باجتياح الكويت فى ٢ من أغسطس أعلنت مصر موقفها من هذه العملية يوم ٤ من أغسطس حيث أكد الرئيس حسنى مبارك رفض مصر القاطع للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، كما طالب بضرورة انسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية ، وقال الرئيس إننا نأمل فى أن نتمكن من خلال الاتصالات الثنائية التى نجريها حاليا من تطويق هذا النزاع وحله بالطرق السلمية والحيلولة دون تدخل أى قوة أجنبية فيه وحصره فى نطاق الأسرة العربية ، وهذا يوضح أن القيادة المصرية لديها رؤيتها الصائبة للأمن القومى العربى ، وكذلك رؤيتها للأخطار التى تحيق بالمنطقة والتى تنتظر مثل تلك الأحداث للتسلل للمنطقة مرة أخرى للسيطرة عليها (ملحق يوضح بيان الموقف المصرى يوم ٩/٣) .

وقد جرت الاتصالات الثنائية بين الرئيس مبارك وكل من الرئيس على صالح والملك حسين وياسر عرفات هذا بالإضافة إلى المحادثات التى تمت مع ولى عهد الكويت ونائب الرئيس العراقى . وبفشل تلك المحادثات أعلن الرئيس حسنى مبارك عن دعوته لعقد مؤتمر قمة عربى عاجل خلال ٢٤ ساعة يعقد بالقاهرة .

ثم شاركت مصر فى القوات العربية التى أرسلت للدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للدفاع عنهما بناء على طلبهما وقرار القمة العربية ، وذلك بهدف الدفاع عنهما ضد التهديد العراقى .

ولم تكتف مصر بذلك ، بل وجه الرئيس حسنى مبارك فى ٢١ من أغسطس ١٩٩٠ نداء إلى الرئيس صدام حسين فى خطاب مفتوح ناشده فيه بالعدول عن موقفه واللجوء إلى الحل السلمى لتجنيب المنطقة ويلات الحرب . ثم أكد الرئيس مبارك مرة أخرى فى مؤتمر صحفى عالمى يوم ٢٨ من أغسطس ١٩٩٠ على حرص مصر على إيجاد حل سلمى لأزمة الخليج لتجنب الحروب وإراقة الدماء ، وأن مصر تقوم بجهد دولى فى هذا الاتجاه .

وبتحليل الموقف المصرى من المشكلة منذ بدايتها حتى اليوم نجده خطا ثابتاً مرتكزا على الركائز الآتية :

– احترام استقلال الدول وعدم المساس بحدودها الدولية القائمة وقت الإعلان عن قيام تلك الدولة وانضمامها للمجتمع الدولى .

– عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

– نبذ الحروب واللجوء إلى الحلول السلمية لحل المشاكل بين الدول .

– المحافظة على وحدة العمل العربى ، وتركيز الجهود على حل مشكلة العرب الرئيسية ، وأهمية التعاون الاقتصادى فيما بينها والعمل على إيجاد نظام اقتصادى عربى ، يمكنه مجابهة التكتلات الاقتصادية الدولية .

– العمل من داخل إطار جامعة الدول العربية للحفاظ على الأمن القومى العربى ببعديه الداخلى والخارجى .

ويعتبر ذلك الموقف هو موقف وطنى قومى ثابت ، ذو رؤية ثاقبة ، نابع من دور مصر العربى والرائد فى المنطقة وفى دوائر الانتماء المختلفة «العربية ، الإسلامية ، عدم الانحياز»

وقد لاقى هذا الموقف تأييدا شعبيا للرئيس مبارك ، حيث يؤمن الشعب المصرى بضرورة توفير الأمن والسلام والاستقرار بالمنطقة ، حتى يمكن إجراء التنمية الشاملة لدولها ، ولمعارضة الشعب المصرى لاحتلال دولة لدولة عربية إسلامية بقوة السلاح .

المملكة العربية السعودية :

لا شك فى أن المملكة العربية السعودية وهى أكثر دولة تأثرت بعملية اقتحام العراق للكويت والتى أظهرت بوضوح المطامع العراقية فى بترول المنطقة ، والدور الذى تسعى العراق للقيام به للسيطرة على دول المنطقة ، وخاصة أن تلك العملية قامت بها العراق ولم تكن قد أنهت بعد مشاكلها مع إيران. كذلك فإن ضم الكويت للعراق أوجد حدودا مباشرة للعراق مع المملكة العربية السعودية ، وهذا يشكل تهديدا للأمن القومى السعودى .

كذلك فإن مشكلة المناطق المحايدة والمياه الإقليمية مع الكويت وهى مشاكل كانت كامنة ، يمكن للعراق إثارتها بهدف زعزعة استقرار المملكة .

ترى المملكة العربية السعودية أنه بالرغم من وجود معاهدة عدم اعتداء بينها وبين العراق ، إلا أنه لفقد مصادقية الرئيس العراقى فى مشكلة الكويت ، ولدت حالة من التخوف لدى المملكة ، وأنها لا تستبعد بعد أن تستقر الأمور للعراق فى الكويت ، أن تقوم العراق بمهاجمة المملكة ، لتصفية حساباتها معها نتيجة لموقف المملكة الراهن مع الحق العربى ومطالبتها العراق بالانسحاب الفورى من الكويت وإعادة الشرعية الدستورية لها .

ونتيجة لذلك ولحرص المملكة على تحقيق أمنها القومى فقد طالبت بقوات عربية وإسلامية للدفاع

عن أراضيها ، بل لجأت إلى القوى الدولية حتى يمكن مجابهة التهديد العراقى المدعم بالأسلحة الكيماوية والصواريخ أرض / أرض .

وبذا فقد أدى تصميم العراق على رأيه وإصراره على موقفه من ضم الكويت ، إلى إيجاد القوات المسلحة الأجنبية فى المنطقة ، وهو ما كانت تسعى القوى الوطنية بالمنطقة لتجنبه منذ فترات طويلة .

وقد شاركت المملكة العربية السعودية فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن فأوقفت ضخ البترول العراقى عبر خط الأنابيب الذى يمر بالأراضى السعودية .

ومع تطورات الأزمة اضطرت المملكة لقطع المعونات الاقتصادية عن منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك ترحيل رعايا كل من اليمن والأردن والسودان ، وهى تلك الدول التى أيدت العراق ووقفت فى مواجهة الحق العربى ، كذلك أوقفت إمداد الأردن بالبترول بل عملت على إيقاف السفن المتجهة للأردن .

وقد أنشأت المملكة قيادتين منفصلتين للتنسيق بين القوات العربية والأمريكية الموجودة على أراضيها ، وقد حصل خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك فهد على تعهد من الرئيس بوش بالتشاور معه قبل الإقدام على أى تحرك عسكرى ضد العراق من الأراضى السعودية .

وحتى تشارك المملكة فى التخفيف مما أصاب العالم من آثار على رأسها انخفاض المطروح فى السوق العالمية من بترول نتيجة توقف ضخ بترول العراق والكويت ، فقد قررت المملكة رفع حجم إنتاجها من البترول إلى ٧,٤ مليون برميل / يوم .

وتسعى المملكة لحل المشكلة حلا سلميا فى إطار عربى لتجنيب دولتها والمنطقة ويلات الحرب ، على أساس الانسحاب من الكويت مع إعادة الشرعية الحاكمة لها . ولكن هذه المحاولات تفشل أمام الحائط العراقى المصر على احتلال الكويت وضمها للعراق .

جامعة الدول العربية :

انعقد مجلس جامعة الدول العربية فى دورة غير عادية فى الثالث من أغسطس ١٩٩٠ بناء على طلب تقدمت به دولة الكويت ، للنظر فى العدوان العراقى للكويت . (ملحق د يوضح قرارات المجلس)

وقد أدان المجلس العدوان العراقى على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته واستنكر المجلس سفك الدماء وطالب العراق بالانسحاب الفورى غير المشروط إلى مواقعها قبل الأول من أغسطس ١٩٩٠ . وقد اتخذ القرار بأغلبية ١٤صوتا من ٢١صوتا ، وقد جاء

معبرا عن محاولات بعض أعضاء الجامعة للمحافظة عليها والتمسك بميثاقها ، ذلك بالرغم من افتقار الجامعة لوسيلة لإجبار العراق على احترام قرارها .

ونتيجة لقرارات ذلك الاجتماع ولدعوة الرئيس حسنى مبارك لعقد مؤتمر قمة بالقاهرة فى خلال ٢٤ ساعة ، فقد تم عقد المؤتمر يوم ١٠ من أغسطس ووجه فيه الرئيس حسنى مبارك خطابا أوضح فيه أبعاد المشكلة وما ينتظر أن تنجم عنها من مشاكل أخرى سوف تؤدى إلى التفكك العربى وتؤثر على أمن المنطقة . وأوضح الخيارات المتاحة لحل المشكلة بما يحافظ على المصلحة العليا للأمة العربية ويحفظ العراق والكويت معا ، وخاصة أن الرئيس العراقى قد سبق أن ندد باستخدام القوة العسكرية فى إعلان قومى فى الثامن من فبراير ١٩٨٠ ، والذى نصت مادته الثانية على ما يلى : «تحريم اللجوء للقوات المسلحة من قبل أى دولة عربية ضد أى دولة عربية أخرى وحل أى منازعات يمكن أن تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفى ظل مبادىء العمل القومى المشترك والمصلحة العربية العليا» .

وقد أكد الرئيس مبارك على أن المظلة العربية للخروج من هذا المأزق هى الخيار المأمون والمضمون والذى قبله العرب يوم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك .

وقد أدان مؤتمر القمة العدوان العراقى على الكويت ورفض الاعترف بضم الكويت الدولة العربية المستقلة ذات السيادة والعضو بالجامعة ، وطالب العراق بسحب قواته فوراً وتأكيد سيادة الكويت وعودة نظامه الشرعى ، وقرر المؤتمر الاستجابة لمطالب السعودية لإرسال قوات عربية لمساندتها فى الدفاع عن أراضيها .

ولكن نتيجة لاختلاف المصالح العربية ، وعدم صفاء الضمير ، والخلافات بين الدول العربية وتخوف بعض منها من العراق أو تمكن العراق من إغراء بعض منها بالمساعدات أن المؤتمر لم يتوصل إلى إجماع على قراره حيث وافقت ١٢ دولة هى : مصر ، السعودية ، الكويت ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان ، البحرين ، قطر ، المغرب ، تونس ، الصومال ، جيبوتى ، سوريا ولبنان . ورفض القرار ثلاث دول هى: العراق ، فلسطين وليبيا . وتحفظ عليه ثلاث دول هى : موريتانيا ، الأردن والسودان ، وامتناع كل من اليمن والجزائر عن التصويت وقد انفض المؤتمر بعد أن أصيب العالم العربى بالمزيد من التفرق والتشيع نتيجة لمواقف الدول الرافضة أو التى تحفظت على القرار وتلك التى امتنعت عن التصويت ، كذلك للأسلوب الذى اتبعه بعض القادة العرب داخل اجتماعات المجلس ، وعدم تقديرهم التقدير السليم للموقف . (الملحق هـ المرفق يوضح نص قرارات مؤتمر القمة الطارىء)

المملكة الأردنية الهاشمية :

جاء الموقف الأردني من عملية غزو الكويت محيرا بل مخيبا لآمال كثير من الدول خاصة مصر ، نظرا لأن الأردن عضو في مجلس التعاون العربي ، وكان يجب أن يجيء موقفه من العملية موقفا واضحا وفي جانب الحق ، ولكن الموقف الأردني جاء متخبطا بين التأييد العلني للموقف العراقي وامتداح شخصية الرئيس صدام حسين ، وبين محاولة عدم الوقوف أمام التيار الدولي المعارض لهذه العملية من أساسها .

ولكن الموقف الأردني جاء نتيجة لما يواجهه من تهديدات تهدد كيانه الداخلي وهي التي أدت إلى سعي الأردن لإقامة مجلس التعاون العربي أملا في أن يحسن موقفه الاقتصادي وأن يتمكن من مجابهة أي تهديد خارجي لدولته . كذلك فإن الأردن تربطه علاقات وثيقة مع العراق في الوقت الذي تربطه بدول الخليج علاقات اقتصادية حيث يحصل منها على حوالي مليار دولار تحويلات العمالة الأردنية بالخليج ، ولا شك في أن إيقاف الكويت لمساعداتها المادية للأردن كان له أثره في الموقف الأردني من المشكلة .

وقد بنى الأردن موقفه على أساس محاولة الحفاظ على علاقات متوازنة مع العراق والعالم العربي مع التركيز على أن المشكلة هي مشكلة عربية بالدرجة الأولى ولا يجب أن تتدخل فيها قوى أجنبية ، بالإضافة إلى التركيز على التهديد الإسرائيلي للأردن ، وشجب التدخل الأجنبي في المنطقة .

وقد حاول الملك حسين القيام بمساع سلمية منذ بدأ التوتر حيث قام بالحضور إلى القاهرة وإجراء مباحثات مع الرئيس حسني مبارك يوم ٢ من أغسطس حيث اتفقا على أن يقوم الملك حسين بالتوجه إلى العراق لمحاولة الاتفاق معه على الأسس التي يمكن بناء عليها عقد قمة عربية ناجحة والمتمثلة في : ضرورة الانسحاب الفوري من الكويت ، الكف عن ضرب الأنظمة أو إزاحة الأنظمة بالقوة . وتمكن الملك حسين من الحصول على موافقة صدام حسين لعقد القمة المحدودة ولكنه لم يستطع الحصول على وعد من صدام حسين بالانسحاب من الكويت مما أدى إلى عدم انعقاد تلك القمة . ذلك في الوقت الذي أيدت فيه الصحف الأردنية الموقف العراقي واعتبرته أنه هب للحفاظ على ثروات البترول للعرب وتصحيح المسار للوطن العربي .

وقد أرسل الأردن رئيس الوزراء الأردني إلى سوريا لمحاولة الحصول على تأييد سوريا للموقف العراقي ، وكذلك محاولة إعادة فتح خط الأنابيب لضخ البترول العراقي ، ذلك الخط الذي قامت سوريا بإغلاقه منذ عام ١٩٨٠ ، وفشلت تلك المحاولة .

وقد رفض الأردن التصويت لصالح قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد يوم ٢ من أغسطس بالقاهرة وأوضح موقفه كالآتى :

أن الأردن يرى أن هذا الوضع يشكل شأنا عربيا يخص الأمة العربية فى الدرجة الأولى ، وعليه فإنه يفترض أن يتم التوصل إلى تسوية له ضمن الإطار العربى وبصورة تحول دون إفساح أى مجال لتدخل أجنبى . وأوضح وزير الخارجية الأردنى أن الملك حسين وعددا من القادة العرب يبذلون جهودا حثيثة للعمل على احتواء الأزمة ومحاولة عقد قمة مصغرة ، وأن صدور قرار إدانة من جامعة الدول العربية للعراق سوف يعرقل تلك الجهود .

وأوضح كذلك أن الأردن يلتزم التزاما ثابتا بمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية ، خاصة تلك التى تنص على عدم جواز استخدام القوة لفض المنازعات العربية ، عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية واحترام سيادتها ، كما أن تجربة الأردن الذاتية تزيد من قوة التزامه بالمبادىء المذكورة وتجعلها ركائز أساسية لسياسته ومواقفه.

وبناء على هذه الاعتبارات وانطلاقا من الحرص على إفساح المجال أمام القادة العرب لبذل مساعيهم لدى الطرفين المعنيين فإن الأردن لم يوافق على إصدار قرار الجامعة .

وبالرغم من هذا الموقف الأردنى وعدم التزام العراق بما جاء فيه ومع فشل المحاولات الثنائية لاحتواء الأزمة خاصة تلك التى تمت بواسطة الملك حسين والرئيس مبارك ، فإن الأردن استمر فى تأييده الموقف العراقى ، وتحفظ على قرار القمة العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة .

ولكن مع خشية الأردن من اتخاذ موقف دولى منه ، فإنه حاول كسب الرأى العام بإظهار أن الأردن يعارض استخدام القوة ويأسف لمهاجمة العراق للكويت ، كذلك أعلن الأردن بأنه لن يعترف بالحكومة الكويتية المؤقتة التى شكلت قبل إعلان العراق لضم الكويت .

وعندما استشعر الملك حسين أنه سوف يصبح معزولا عربيا وعالميا من أصدق أصدقائه بريطانيا والولايات المتحدة ، قام الملك حسين بمبادرته التى اشتملت على الآتى :-

- الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت وانسحاب القوات الغربية من المنطقة .
- إرسال قوات عسكرية عربية إلى الكويت .
- بدء مفاوضات بين العراق والكويت فى فترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة لحل الخلافات بينهما.

ولكن تلك المبادرة قوبلت بعدم الاهتمام سوى من جانب تونس . وقد صرح الرئيس الأمريكى چورج بوش بأنه «يجب على الأردن أن يتقيد بالتزاماته الدولية» وألمحت مصادر أمريكية إلى أن

القوات الأمريكية سوف تحاصر ميناء العقبة الأردنى إذا لم تتقيد الحكومة الأردنية بقرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض حظر على العراق» .

وبالرغم من ذلك فلم يلتزم العراق بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمقاطعة الاقتصادية ، بل إن الأردن قام بتخزين الصواريخ أرض / أرض من طراز سكود – ب فى الأردن وكان يدفعها للعراق ليلا فى عربات ثلاجات ، وقد قامت قوات الحلفاء عند اكتشافها ذلك بقصف تلك العربات وهى فى طريقها إلى العراق .

الموقف الفلسطينى :

ترتبط منظمة التحرير الفلسطينية بعلاقات وثيقة مع الدول الخليجية حيث العمالة الفلسطينية الهائلة لها فى دول الخليج – عدا سلطنة عمان – تلك العمالة التى تعطى الأولوية عن أى عمالة أخرى فى المنطقة . كذلك فإن مساعدات دول الخليج المادية تمثل جزءا كبيرا من إجمالى المساعدات التى تتلقاها ، لذا فقد كان من المتوقع أن يأتى الموقف الفلسطينى مؤيدا لجانب دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ولكنه أتى عكس ذلك حيث تحفظت دولة فلسطين على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى أدان العدوان العراقى ، وتعللت بأنها ضد التدخل الأجنبى فى الشئون العربية والذى سوف يؤدى إلى تفتت الصف العربى ، وأنه يجب ترك القضية للدول العربية لمحاولة حلها.

وكذلك فقد رفضت الموافقة على قرارات القمة العربية الطارئة وقد اقترح ياسر عرفات إرسال وفد مكون من ثلاثة من رؤساء الدول العربية إلى العراق ممثلين للمؤتمر لمحاولة حل المشكلة ، ولكن اقتراحه قوبل بعدم موافقة من الأعضاء للذهاب للعراق لمقابلة الرئيس صدام حسين .

ونتيجة لهذا الموقف المؤيد لاستيلاء العراق على الكويت ، والذى يعطى سابقة لدول أخرى للقيام بهذا العمل ، ويعطى إسرائيل مثل هذا الحق ، فقد جاء ضارا بالقضية الفلسطينية تماما حيث :

– اكتسبت عداء دول الخليج التى تستشعر العداء العراقى وما ترتب على ذلك من إجراءات اتخذت حيال العمالة الفلسطينية ، وكذلك فيما يختص بالمساعدات المالية المقدمة من تلك الدول لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت تمنحها السعودية خمسة عشر دولارا سنويا ، تم إيقافها بأوامر من الملك فهد .

– هذا الموقف الفلسطينى حد من القوة الدافعة لدى بعض الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية والانتفاضة بالأراضى المحتلة .

– أدى هذا الموقف إلى هبوط أسهم ياسر عرفات شخصيا لدى بعض الدول العربية خاصة تلك الخليجية منها .

– توقف المحادثات الأمريكية الفلسطينية والتى اعتبرت مكسبا لجبهة التحرير الفلسطينية وكانت تمهد الطريق لعقد المؤتمر الدولى للسلام .

ونتيجة لذلك بدأت منظمة التحرير الفلسطينية فى البحث عن مخرج من تلك الأزمة حيث قدمت المنظمة بالاشتراك مع ليبيا يوم ٨/٧ بمبادرة سلام تضمنت ست نقاط كالآتى :

١– قبول الكويت مبدأ دفع التعويضات .

٢– موافقة العراق على تخطيط الحدود المشتركة بين البلدين .

٣– موافقة الكويت على تأجير جزيرتى وربة وبوبيان للعراق .

٤– موافقة العراق على استئجار الجزيرتين .

٥– قبول الجانبين لإحلال قوات ليبية فلسطينية مشتركة محل القوات العراقية .

٦– يبدأ الجانبان : الكويتى والعراقى مفاوضات توقيع اتفاق فى أقرب وقت لحل الخلافات بينهما .

وفى ٨/١٢ صرح الزعيم الفلسطينى فيصل الحسينى بأن وقوف منظمة التحرير الفلسطينية بجانب العراق فى اجتماع القمة العربية الطارىء ليس حبا فى الرئيس صدام حسين ولا فى نظامه، وإنما لتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة لكى تلتفت إلى حقوق الشعب الفلسطينى كما تسعى لاستعادة حقوق الشعب الكويتى ولا شك فى أن هذا التصريح جاء تبريرا لموقف المنظمة من المشكلة.

وعلى جانب آخر نجد أن هناك منظمات فلسطينية تنادى بضرورة مهاجمة المصالح الأمريكية فى المنطقة وفى الخارج ، حيث تشجب تلك المنظمات الوجود الأجنبى فى المنطقة ، ولكنها فى نفس الوقت لا تتعرض إلى السبب الرئيسى الذى أدى إلى هذا الوجود وتحاول استئصاله .

كذلك فإن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة جاءت مواقفه مؤيدة للعراق واعتبروا الرئيس صدام حسين بأنه ناصر جديد ، فى الوقت الذى خفى على تلك الشعوب أن عملية احتلال الكويت قد فرضت تعتيما كاملا على الانتفاضة وأخرت القضية الفلسطينية عن الأولوية التى كانت متاحة لها .

وبذا فإن موقف ياسر عرفات ومؤيديه بل معارضيه أيضا قد أدى إلى الإضرار بالقضية الفلسطينية بالدرجة الأولى ، وبالعمالة الفلسطينية فى الكويت ودول الخليج الأخرى ، وسوف يزيد من مشكلة اللاجئين بالاستغناء عن تلك العمالة ، وقد أدت إلى زيادة حدة الانقسامات الفلسطينية

المتناحرة أساسا .

ولا شك فى أن ما أصاب الموقف الفلسطينى من انتكاسة شديدة نتيجة لخطأ قيادته فى تقدير موقفها تقديرا سليما يتطلب إعادة النظر فى الاستراتيجية الفلسطينية بل فى القيادات أنفسها .

السودان :

امتنع السودان عن التصويت على قرار مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية بالقاهرة فى ١٩٩٠/٨/٢ وأرجع ذلك للآتى :

– التأكيد على خطورة الموقف وعلى المهددات الماثلة للأمن القومى العربى وعلى ضرورة الإسراع لوضع حد لتدهور الموقف المتفجر .

– التأكيد على حرص جمهورية السودان على تحقيق الأمن والاستقرار لشعب الكويت الشقيق وتجنبه المزيد من إراقة الدماء .

– تفادى المزيد من التعقيد فى الموقف الراهن وإتاحة الفرصة للقادة العرب فى اتصالاتهم الجارية .

– معالجة الأمر فى إطار عربى درءا لمخاطر التدخل الأجنبى فى المنطقة العربية، وأيد الفريق البشير ذلك الموقف فى بيانه الصحفى يوم ١٩٩٠/٨/٨ .

ولا شك فى أن السودان إذا كان حريصا فعلا على أمن الكويت والأمن العربى لأدان العدوان العراقى وأيد قرارات مجلس الجامعة العربية .

ولقد تحفظ السودان أيضا على قرارات القمة العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة يوم ١٩٩٠/٨/١٠ . وعند إعلان المقاطعة الاقتصادية مع العراق حاول السودان الاستمرار فى علاقاته الاقتصادية معها وقد أوقفت سفينة سودانية عند محاولتها الدخول إلى ميناء العقبة الأردنى . وقد نفى السودان فى ١٩٩٠/٨/٢٣ ما أثير عن وضع قواعده العسكرية تحت تصرف العراق فى مواجهة الحشود الغربية فى الخليج .

وفى محاولة لتقييم الموقف السودانى من المشكلة ، سوف نجد أنه جاء انطلاقا من المساعدات التى قدمتها العراق للسودان لمواجهة حركة جون جارنج بجنوب السودان ، ولأن السودان يعتمد على البترول العراقى ، ولكنه فات القيادة السودانية أنها عضو بالجامعة العربية ملتزمة بميثاقه ، وأن تهديد أمن الخليج العربى سوف يؤدى إلى تهديد أمن البحر الأحمر وبالتالى الأمن القومى السودانى ، وبذا نجد أن موقف السودان جاء مهددا لأمنها القومى .

كذلك فإن هذا الموقف سوف يثير بعض الدول الإقليمية والعالمية التى تسعى للحفاظ على مصالحها فى المنطقة ، بما يدفعها لتقديم المزيد من المعونات لحركة جنوب السودان.

أما فيما يتعلق بمصر فقد اعتبر هذا الموقف مهددا لأمنها القومى خاصة مع ما أثير عن وجود صواريخ سكود عراقية على حدود السودان الشمالية ومعسكرات لتدريب عناصر عراقية ومتطوعين أجانب بالسودان ، مما أدى إلى إعلان الرئيس حسنى مبارك أن وجود صواريخ عراقية بالسودان يشكل تهديدا للأمن القومى المصرى ، والذى لا يمكن التهاون فيه ، وأن مثل تلك القواعد إذا تواجدت سوف تدمر فى اليوم التالى .

وقد أدى موقف السودان إلى فتور فى العلاقات المصرية السودانية ، ومع تدارك الشعب السودانى لذلك أضطرت الحكومة السودانية أن تنفى محاولة قيامها بأى أعمال تضر بأمن مصر ، وأرسلت وفدا سودانيا رسميا إلى مصر لتوضيح وجهات نظر السودان ولتأكيد الروابط الأخوية بين الشعبين .

الجمهورية اليمنية :

جاء الموقف اليمنى من بدء الأزمة انطلاقا من أنه عضو بجامعة الدول العربية ، وعضو أيضا بمجلس التعاون العربى . لذا فإن موقف اليمن منذ بدء الأزمة فى ١٧ من يوليو ١٩٩٠ جاء ساعيا لمحاولة حل المشكلة بين العراق والكويت حلا سلميا فى إطار عربى ، وأعطى لمجلس التعاون العربى أولوية التحرك فى هذا الاتجاه ومن هنا شجبه للمذكرة الكويتية التى أرسلتها الكويت إلى مجلس الأمن ، وجاء أيضا تنسيق تحركه مع الأردن ومصر ، وأيد مساعى الرئيس حسنى مبارك التى تمكنت من إيقاف حملات الإعلام المعادية وموافقة طرفى النزاع على عقد مؤتمر فى جدة لحل المشكلة .

وبقيام العراق بمهاجمة الكويت ، وبالرغم من أن اليمن لا يؤيد قيام العراق بمهاجمة الكويت إلا أن اليمن قد امتنع عن التصويت على قرارات مؤتمر جامعة الدول العربية وعزى ذلك إلى الأسباب الآتية :

– لحرص الجمهورية اليمنية قيادة وشعبا على تسوية الموقف بين الشقيقين العراق والكويت ، قام الرئيس على عبد الله صالح منذ الوهلة الأولى للأزمة بجهود مكثفة ملموسة واستمرت هذه الجهود وسوف تستمر حتى الوصول إلى مخرج والاحتمال قائم بعقد قمة مصغرة .

٢– وعليه فإن الجمهورية اليمنية ترى ضرورة الخروج بقرار يساعد على نجاح هذه الجهود ،

ومن هذا المنطلق فإن ما جاء فى القرار من إدانة لا يساعد على الوصول إلى ما تبتغيه ، بل يخشى أن يؤثر سلبا على كل جهد مخلص فى هذا الاتجاه ويفتح الباب لكل الاحتمالات ، ومنها التدخل الخارجى لا سمح الله تحت مبرر توافر الإدانة العربية .

٣- طابع الاستعجال الذى لجأت إليه الجامعة فى إدانة العراق دون بذل أى جهد يذكر من مجلس الجامعة للاتصال بالجهات المعنية العراق والكويت لحل الأزمة .

٤- لقد أوضحت الجمهورية اليمنية فى اجتماعات مجلس الجامعة بأن القضية ليست قضية إدانة بل إنها قضية فى حاجة إلى جهود إيجابية مكثفة لدى الأطراف المعنية العراق والكويت وبقية الأشقاء للوصول إلى حل يتفق عليه للأزمة .

٥- لقد جاء اجتماع مجلس الجامعة الذى خصص للخروج بقرار إدانة للعراق فى الوقت الذى كانت فيه القيادة اليمنية فى أوج نشاطها واتصالاتها بالقيادة العراقية وغيرها من القيادات العربية، ومن هنا فقد نظرت الجمهورية اليمنية إلى قرار الإدانة وبهذه العجالة على أنه عامل كابح ومعطل للجهود ، وورقة قد تستغلها الدول الأجنبية للتدخل العسكرى فى المنطقة .

كذلك فقد امتنع اليمن عن التصويت على قرارات مجلس القمة العربى الطارىء ، وجاء تفسير ذلك الموقف فى الإعلان الصادر عن مجلس الرئاسة اليمنى الذى أوضح أن امتناع اليمن عن التصويت لا يعنى إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشكلة بين الأشقاء ، وأن حل الأزمة بين العراق والكويت لن يكون إلا من خلال الجهود العربية المكثفة والإيجابية ، وتوفر الثقة لدى الأطراف المعنية وباقى الأشقاء للوصول إلى حل عربى سلمى للأزمة يعزز التضامن العربى ويخدم المصالح العليا للأمة العربية ، والأمن والاستقرار فى المنطقة استنادا إلى احترام حقوق السيادة والاستقلال وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

هذا على الجانب العربى ، أما على الصعيد الدولى فسوف نجد أن مندوب الجمهورية اليمنية قد تغيب عن جلسة التصويت على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٦٠ ، وقد فسر اليمن موقفه هذا من أنه مصر على رؤيته لضرورة حل المشكلة داخل النطاق العربى ، وأنها لا تؤيد بأى شكل من الأشكال الاحتلال العراقى للكويت ولا تتخذ موقفا منحازا لطرف عربى ضد طرف آخر .

وقد امتنع اليمن أيضا عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ القاضى بفرض عقوبات اقتصادية على العراق ، حيث اعتبر اليمن أن هذا القرار يزيد الموقف تعقيدا ولا يساعد على حله ، وأنه ما زالت هناك فرص متاحة لحل القضية حلا سلميا فى إطار عربى وتقوم اليمن فيها بدور نشط .

. ولنفس الأسباب جاء امتناع اليمن عن التصويت على قرار مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر

الإسلامى .

أما على المستوى الشعبى فإنه جاء مؤيدا للمطالب العربية بانسحاب العراق وإعادة الشرعية الكويتية ، ولكنه تطور تطورا مفاجئا لا يعرف أسبابه ولا من وراءه عندما قامت مظاهرات مؤيدة للعراق وهاجمت السفارة المصرية وذلك بعد اتخاذ القمة العربية لقراراتها والتى فسرت على أنها إضفاء شرعية عربية على التدخل الأجنبى للمنطقة .

ولا شك فى أن هناك عوامل رئيسية تحكم التحرك اليمنى إزاء الأزمة والتى يمكن أن نوضحها فى الآتى :

١- أن اليمن عضو بمجلس التعاون العربى ويربطه بالعراق فى الفترة الراهنة علاقات وثيقة .

٢- أن اليمن بصفته عضوا بالجامعة العربية يلتزم بميثاق جامعة الدول العربية . وبصفته عضوا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى يلتزم أيضا بميثاقها وما يصدر عنها من قرارات .

٣- أن اليمن بصفته دولة عربية يرى ضرورة حل المشكلة فى إطار عربى فى داخل نطاق جامعة الدول العربية .

٤- أن اليمن يرى أن الوجود الأجنبى يشكل تهديدا للأمن العربى ككل وأن هذا الوجود سارع إلى دخول المنطقة للمحافظة على مصالحه البترولية فى المنطقة وليس بهدف حل المشكلة الكويتية .

ولكن هنا يثار تساؤلان هما : هل لما يدعيه اليمن فى حقوق تاريخية له فى دول مجاورة أثره على سياسة اليمن إزاء هذه المشكلة ؟

وهل لوحدة اليمنيين وموقعها الجيوبولوتيكى المؤثر فى المنطقة خاصة على البحر الأحمر ، وما ينتظرهما من مستقبل مشرق فى مجال البترول أثره فى التحرك اليمنى الحالى ، حتى يضمن له دورا مرموقا فى النظام الأمنى الجديد المتوقع أن يفرض على المنطقة بعد انتهاء المشكلة ؟

الجمهورية العربية السورية :

لكى يمكننا تفهم الموقف السورى من المشكلة لا بد أن نشير أولا إلى ما يجابه العلاقات السورية العراقية من توتر مرجعه للتنافس على زعامة المنطقة ، وكذلك لتعارض الأهداف السورية العراقية واختلاف فى التوجهات المذهبية بالرغم من أن كلا الدولتين يربطهما بالاتحاد السوفيتى علاقات وثيقة حاول من خلالها ألا تهاجم إحدى الدولتين الدولة الأخرى وعلى وجه الخصوص العراق .

ومن هنا جاء موقف سوريا إلى جانب إيران إبان حربها مع العراق ، ثم ما تلا ذلك من توتر فى العلاقات بين العراق وسوريا بعد توقف القتال على الجبهة الإيرانية حيث قامت العراق بتغذية

الجبهات اللبنانية المناوئة لسوريا فى داخل لبنان .

ولكن ذلك لا يجعلنا نغفل الدور العربي السورى الملتزم بميثاق جامعة الدول العربية ، والرامى إلى الحفاظ على وحدة العمل العربى وتصفية الخلافات العربية داخل النطاق العربى . والمثال على ذلك تلك المحاولات التى قامت بها القمة العربية لتصفية الخلافات السورية العراقية قبل العدوان على الكويت ، ومن هنا جاء البيان السورى يوم ٤ من أغسطس ١٩٩٠ الذى نص على :«تنطلق الجمهورية العربية السورية فى سياستها العربية من مسلمات ومبادىء ثابتة تتلخص فى أن الخلافات بين الدول العربية يجب أن تحل عن طريق الحوار وضمن إطار الأسرة العربية الواحدة . وأن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية ليس أمرا مرفوضا فحسب ، بل يجب أن يكون من المحرمات ، فضلا عن كونه يتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات القمم العربية وميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى ، ويخلف آثارا سلبية للغاية على العمل العربى المشترك والأمن القومى العربى .

وانطلاقا من هذه المسلمات بادرت الجمهورية العربية السورية – منذ الساعات الأولى لبدء الاجتياح العراقى للأراضى الكويتية – بالدعوة لعقد قمة عربية فورية تعالج هذا الأمر الخطير عن طريق الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية من الأراضى الكويتية . ومن ثم يجرى الحوار بين البلدين حول أمورهما الخلافية .

والجمهورية العربية السورية وهى ترى أن مؤتمر القمة المقترح قد تأخر انعقاده بسبب بعض العراقيل ، تريد أن تؤكد على أن الاجتياح العراقى لأراضى الكويت أمر مرفوض . وتطالب بانسحاب القوات العراقية بشكل فورى وغير مشروط من الأراضى الكويتية وعودة الكويت لممارسة مهامها » .

ولقد تمت عدة لقاءات وتحركات سورية فى إطار البحث عن حل للأزمة ، ومن بينها اللقاء مع الرئيس مبارك ، زيارته لإيران ، ثم زيارة وزير الخارجية جيمس بيكر لسوريا ، وهذه الزيارة تعتبر أول اتصال مباشر على هذا المستوى بين حكومة الرئيس جورج بوش وسوريا ، وقد مهدت هذه الزيارة الطريق لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين والتى كان يسودها التوتر لفترة طويلة.

وقد أعلن جيمس بيكر فى ختام محادثاته فى سوريا أن سوريا والولايات المتحدة قد اتفقتا على تنسيق جهودهما من أجل الضغط على العراق لسحب قواته من الكويت ، وأكد أنه على الرغم من وجود خلافات بين البلدين حول «مسألة الإرهاب» إلا أنها لن تعوق تعاونهما من أجل حل أزمة الخليج وقد وعدت سوريا بزيادة حجم قواتها فى منطقة الخليج ودعم كل من دولتى الإمارات وقطر .

وكانت سوريا قد أرسلت كتيبة مدرعات للانضمام إلى القوات العربية والإسلامية بالسعودية .

وقد مكنت هذه الأزمة سوريا من إنهاء تمرد العماد ميشيل عون على الحكومة الشرعية اللبنانية . ولا شك في أن مهاجمة قصر الرئاسة في لبنان وقصفه وإنهاء هذا التمرد قد جاء بعد موافقة كل من الولايات المتحدة وفرنسا ، حيث ترى الولايات المتحدة أن تزيد سوريا من اشتراكها في عملية درع الصحراء ، ولا يتأتى ذلك سوى بهدوء جبهة لبنان .

أما المباحثات السورية الإيرانية فتشير الدلائل إلى أنها لتنسيق المواقف تجاه المشكلة ، ولضمان التزام إيران بقرارات المقاطعة المفروضة من قبل مجلس الأمن .

وقد أكد الرئيس حافظ الأسد التزام سوريا بقرارات القمة العربية ومجلس الأمن ، ومن هنا رفضت سوريا السماح بضخ البترول العراقي عبر خط الأنابيب المار بالأراضي السورية والذي أغلقته سوريا منذ عشر سنوات . كذلك أعلن أن عودة الكويت كما كانت عليه قبل الغزو العراقي هي مفتاح الحل لخروج القوات الأجنبية من المنطقة .

الجماهيرية الليبية :

لقد اتخذت ليبيا موقفا محددا منذ بداية الأزمة حيث أصدرت بيانا أوضحت فيه موقفها الذي حددته في الآتي :

- إن أي تدخل خارجي في النزاع سيعتبر اعتداء على الأمة العربية .
- ضرورة التزام الأشقاء بميثاق جامعة الدول العربية الذي يقضي بحل جميع المشاكل بين الدول العربية عن طريق الحوار والتفاهم وعدم اللجوء إلى استخدام القوة .
- إن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية ، الأمر الذي عانينا منه كثيرا في السنوات الأخيرة .
- إن التدخل الأجنبي من قبل القوى الإمبريالية أمر ترفضه ليبيا رفضا باتا ، لأن العرب قادرون على حل مشاكلهم فيما بينهم ، وأي تدخل خارجي يعتبر عدوانا على الأمة العربية .
- على الجامعة العربية أن تقوم بدورها حيث هي مؤهلة له طبقا لميثاقها . وبذا يمكنا أن نحدد الموقف الليبي من الأزمة كالآتي :-
- أن تحل المشكلة في إطار عربي داخل إطار جامعة الدول العربية .
- تهدئة الأزمة بما يبعد التدخل الأجنبي عن المنطقة .
- الالتزام بسياسة بترولية موحدة حتى لا تصاب بعض الدول العربية بأضرار نتيجة لعدم التزام دول أخرى بتلك السياسة .

وعند انعقاد مؤتمر مجلس الجامعة العربية المنعقد فى ١٩٩٠/٨/٣ ، غابت ليبيا عن التصويت ، ولكنها فى نفس الوقت قامت بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية حيث طرحت مشروع سلام من ست نقاط وقد سبقت الإشارة إليه ، وهو الذى رفضته الدول الخليجية لزعزعة الثقة بين دول الخليج وياسر عرفات شخصيا .

كذلك أكد الرئيس القذافى موقفه المعادى للتدخل الأجنبى فى المنطقة حيث صرح بأن الولايات المتحدة والاستعماريين يحاولون خلق الأعذار لتغطية تدخلهم فى الخليج ، وأننا نواجه فعلا قوة إمبريالية ومطامع صهيونية تستهدف بيوتنا وديارنا ونواجه نكرانا لوجودنا ، وأن الخليج للعرب ولا دخل لأحد فيه ، والأعداء يقولون لا بد من تدخلهم لأنهم لا يعترفون بوجودنا فوق أرضنا ، وهذه مطامع لا يمكن التوقف عندها إلا بالمواجهة ، وعلينا أن نكون فى حالة مواجهة ، نحمل فيها البندقية» .

وتساءل الرئيس الليبى : أين كانت أمريكا عندما احتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية؟

وعند اجتماع القمة العربية الطارئة ، عارضت ليبيا القرارات ، وجاء ذلك الموقف أنطلاقا من الموقف الثابت لليبيا الرافض للتدخل الأجنبى بالمنطقة ، إلا أن ليبيا ترفض أسلوب الغزو العسكرى، وأن قرارات المؤتمر جاءت إدانة كاملة للعراق ، ومباركة لقيام السعودية طلب قوات أجنبية للدفاع عن أراضيها .

وقد اقترح الرئيس القذافى فى المؤتمر أن يرسل وفدا ثلاثيا مكونا من الرئيس حسنى مبارك بوصفه رئيسا للقمة العربية المنعقدة ، الرئيس الشاذلى بن جديد والملك حسين ، ولكنهم رفضوا ذلك مثل رفضهم لمقترح ياسر عرفات بنفس الخصوص .

وفى ١٥ من أغسطس دعا الرئيس الليبى مجلس الأمن لمراجعة الموقف فى الخليج ، وإعادة ترتيب وتنظيم ما صدر من قرارات دولية إزاء الأزمة ، وقال إن أية حشود عسكرية أجنبية لا تعمل تحت علم وقيادة الأمم المتحدة فى الخليج تعتبر قوات استعمارية غازية . وأعلن الرئيس القذافى أن بلاده تفكر فى الانسحاب من الأمم المتحدة إذا لم تتخذ إجراءات صارمة ضد الولايات المتحدة لخرقها ميثاق الأمم المتحدة لفرضها حصارا عسكريا على العراق . وأنه يعتبر أن الولايات المتحدة قد أخذت صلاحيات الأمم المتحدة فى المنطقة .

وأعلن الرئيس القذافى أنه يدين الغزو العراقى للكويت لأنه أدى إلى قيام المملكة العربية السعودية باستدعاء قوات أجنبية للدفاع عنها . كذلك عارض قيام العراق باستخدام الرعايا الأجانب كحائط بشرى يوضع فى الأهداف الحيوية العراقية وذلك للمساومة مع دولهم وأوضح أنه

ضد المساومة بالرهائن .

كذلك أدان الرئيس الليبى قيام العراق بالإعلان عن قبولها لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والخاصة بالحدود بين إيران والعراق واعتبر أن ذلك تفريط فى الحقوق العربية .

وقد طرح الرئيس الليبى مبادرة يوم الفاتح من سبتمبر (العيد القومى الليبى) لحل مشكلة الخليج نصت على الآتى :

– إحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية فى الكويت ، وخروج القوات العراقية من الكويت ، وانسحاب القوات الأجنبية من السعودية والمنطقة على أن تحل محلها قوات عربية إسلامية فى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية وقطر .

– فك الحصار الاقتصادى عن العراق بانسحاب القوات العراقية من الكويت .

– النظام الداخلى للكويت واختيار حكومته متروك لشعب الكويت .

– وضع سياسة نفطية عربية موحدة لا يجوز لأحد مخالفتها وإلا تحمل مسئولية هذه المخالفة عن طريق الردع الفورى .

– تسوية مسألة الديون والتعويضات لكل الأطراف التى تضررت فى المنطقة حتى ولو كانت عائلات كويتية .

– تمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون منفذا له على الخليج مع إعادة حقل الرميلة للعراق .

عقد قمة عربية فى ليبيا لإقرار مشروع الاتحاد العربى الذى يمكنه حل كل هذه المشكلات فى إطار عربى والذى يتكون من رؤساء وملوك الدول العربية ومجلس تنفيذى من رؤساء الحكومات العربية ومجالس متخصصة من الوزارات المعنية .

ولا شك فى أن هذا الموقف الليبى نابع من رؤية عربية سليمة للأمن العربى تسعى للحفاظ على وحدة الصف العربى ، وأن يتبوأ مكانه الصحيح فى العالم .

وهناك جوانب إيجابية فى مبادرة الرئيس القذافى وهى تلك التى تتناول : انسحاب العراق ، إعادة الشرعية للكويت وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة .

أما فيما يختص بتمكين العراق من جزيرة بوبيان ومسألة إعادة حقل الرميلة للعراق فهما من مسائل السيادة الكويتية ، ويجب أن تترك لمباحثات بين الدولتين على أن يعملا معا على تحقيق الأمن القومى لكلتيهما .

كذلك فإنه يمكن إعادة تنظيم وتطوير جامعة الدول العربية وميثاقها بما يمكنها من أداء مهامها نحو العالم العربى ، بدلا من تكوين اتحاد جديد أى منظمة جديدة قد يكتب لها النجاح أو الفشل . ولكن يجب أن نشير هنا إلى أهمية أن تخلص النوايا العربية للعمل على ما فيه صالح الأمة العربية ،

وأن يحترم ميثاق جامعة الدول العربية ، كذلك يجب أن يتم الاتفاق على الحد الأدنى من الغايات والأهداف العربية اللازمة لتحقيق الأمن القومى العربى .

الفصل الرابع

الموقف الإقليمي والعالمي

موقف بعض الدول الإقليمية غير العربية :

إيران :

منذ اللحظة الأولى للأزمة وقفت إيران موقف ترقب للأحداث لمعرفة إمكانية تطورها، وهل ذلك سوف يمس الأمن القومى الإيرانى من عدمه ، حيث كانت المشكلة الإيرانية العراقية ما زالت مستمرة وقيد مفاوضات بين الطرفين بالرغم من توقف الأعمال العسكرية ، وقد هاجمت بعض وسائل الإعلام الإيرانية الكويت ، ويرجع ذلك إلى موقف الكويت المدعم للعراق فى حربها مع إيران.

وقد جاء الموقف الإيرانى مؤيدا لقرارات مجلس الأمن حيث شجبت احتلال العراق للكويت وطالبتها بالانسحاب الفورى منها ، كذلك أيدت فرض الحصار الاقتصادى على العراق بل دعت الدول للالتزام به . وقوبل هذا التأييد بارتياح من جانب الدول العربية .

وقد نبع هذا الموقف انطلاقا من أن العراق يسعى لإحداث تغيير فى حدوده مع إيران وهو ما جوبه بالرفض من قبلها فكيف تقبل إحداث تغيير فى حدود أخرى أو استيلاء دولة على دولة أخرى ، ومن هنا جاء الموقف الإيرانى واضحا وحازما فى ذلك ومنذرا للعراق بأن إيران لن تقبل أى مساومات على حدودها مع العراق . وقد أعلنت إيران يوم ٩ من أغسطس موقفها المتمثل فى رفض قرار العراق بضم الكويت ، وقال بيان إيرانى إن إيران بوصفها دولة كبرى بمنطقة الخليج لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية .

ثم جاء تصريح وزير خارجية إيران يوم ١١ من أغسطس قاطعا حين صرح بأن إيران ترفض أى تسوية للنزاع فى الخليج تمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتى بوبيان ووربة لأن ذلك سيكون فدية تدفع للعراق واستسلاما للابتزاز ، وأن إيران تدعو إلى حل إقليمى لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت بالتعاون بين إيران ودول الخليج العربية.

ثم تلا ذلك تصريح الرئيس رافسنجانى فى اليوم التالى بأن «وجود القوات الأجنبية فى المنطقة أحدث توترا بها ، وأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها النفطية» .

وفى يوم ١٣ من أغسطس حدد المجلس الأعلى للأمن القومى موقف إيران كالآتى :

- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأى شكل من الأشكال .

- أن الحل الوحيد يبدأ بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت.

- أن إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت أى ظرف كان .

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الموقف الإيرانى من المشكلة جاء انطلاقا من :

- أن موافقة إيران على تغيير حدود الكويت ، يعرض إيران لنفس الموقف مع العراق.

- أن السماح بسيطرة العراق على جزيرتى وربة وبوبيان سوف يسمح للقوات البحرية العراقية بحرية حركة كبيرة داخل الخليج بما يهدد الأمن القومى الإيرانى ، ويمكنه من تهديد الملاحة بالخليج.

- إظهار أن إيران هى القوة القادرة على حفظ الاستقرار والهدوء بالمنطقة ، وأنه يجب على دول المنطقة والدول الكبرى أن تعتمد عليها فى ذلك ، وبذا فإن إيران تحاول أن تعود إلى وضعها الذى كانت عليه فى فترة حكم الشاه .

ولما كان موقف إيران تجاه المشكلة يثير مخاوف العراق من أن تستغل إيران التوتر الحالى وتهدد العراق أو أن تشارك إيران فى أى عمل عدائى مع القوى الدولية التى تمركزت بالمنطقة . لذا فقد سارع العراق فى محاولة لاستقطاب إيران حيث أعلن الرئيس صدام حسين يوم ١٥ من أغسطس بأن العراق قد قبل كافة الشروط الإيرانية لتوقيع معاهدة سلام بين الجانبين حتى تتفرغ العراق لمواجهة الآخرين . وقد نصت المبادرة على :

- أن تكون اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ هى الأساس لتسوية المشكلة (أنظر الملحق و) والتى تقضى بتقسيم شط العرب بين الدولتين .

- سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية (وكانت العراق تحتل ٢٥٠٠ كيلو مترا مربعا داخل الأراضى الإيرانية) وتم ذلك فى الفترة من ١٧ - ٨/٢١ .

- إتمام تبادل الأسرى فورا ، ويبدأ ذلك فى اليوم التالى لتلك المبادرة ، وقد تم تنفيذ ذلك فعلا يوم ٢٦ من أغسطس .

ولا شك فى أن مثل هذه المبادرة تعتبر نصرا ساحقا للعراق ، ولم يكن هناك خيار أمام إيران سوى قبولها . إلا أن إيران فصلت بين قبولها لتلك المبادرة وبين موقفها من مشكلة احتلال الكويت ، حيث صرح الرئيس الإيرانى يوم ١٦ من أغسطس أى صبيحة اليوم التالى للعرض العراقى بأن «السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية العدوان العراقى على الكويت» .

ولم يقتصر العراق فى محاولاتها لاستقطاب إيران على العرض الذى قدمه الرئيس صدام

حسين ووضعه فورا موضع التنفيذ ، إلا أن العراق قام بمحاولة توقيع معاهدة عدم اعتداء مع إيران، وطلب منها ألا تزيد من إنتاجها النفطى وذلك بهدف أن يظهر أثر الحظر البترولى الذى فرض على بترول العراق والكويت على الدول الغربية بهدف إجبارها على تغيير موقفها من العراق ، إلا أن إيران لم تستجب إلى ذلك .

وقد تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، وأعلنت إيران أن ذلك تم بناء على طلب العراق، وتم الاتفاق على تعيين لجنة لتخطيط الحدود بين الدولتين وهى تبلغ حوالى ١٢٠٠ كم .

وقد حاولت العراق أن تصبح الحدود الإيرانية العراقية مفتوحة أمام صادرات وواردات العراق خاصة فى مجال الأغذية والبترول ، ولكنها لم تتمكن من ذلك وإن كانت تتم عمليات تهريب عبر الحدود فى أقصى الشمال .

وبذا يمكننا أن نقول إن إيران قد استفاد استفادة قصوى من الموقف فى الخليج ولكنه لم يكن يسعى أو يحلم بذلك التحول الخطير والسريع فى السياسة العراقية تجاه إيران . وأن إيران بالرغم من ذلك فقد حافظت على موقفها المحايد من المشكلة لتتفادى الدخول فى حرب أخرى هى فى غنى عنها . وقد أعلنت إيران أن استسلام العراق وقبوله بمعاهدة الجزائر ١٩٧٥ هو أعظم انتصارات الثورة الإيرانية منذ عشر سنوات .

إسرائيل :

لقد جاءت عملية اجتياح الكويت فى توقيت لاحق لتهديد الرئيس العراقى صدام حسين بحرق نصف إسرائيل بالغازات . ذلك التصريح الذى لم يكن له ما يبرره خاصة بعد أن كشف الرئيس محمد حسنى مبارك عن التعامل السرى بين إسرائيل والعراق ، بل إن هذا التصريح أوضح العراق بأنها الدولة التى تبحث عن المشاكل والحروب فى المنطقة خاصة بعد حربها مع إيران ، إذ لم تكد الحرب تتوقف حتى قامت العراق بغزو الكويت وضمها إليها .

وإذا صح ما قيل عن أن قوى كبرى كانت وراء دفع صدام حسين لمهاجمة الكويت ، فإن ذلك جاء نتيجة لتصريح صدام حسين الخاص بحرق نصف إسرائيل ، وذلك بهدف توريطه للتخلص منه .

ولا شك فى أن إسرائيل التى تسعى دائما أبدا لحدوث انشقاق فى الصف العربى حتى لا تجابه بتجمع مماثل للتجمع العربى عام ١٩٧٣ ، وهى تعلم أنه إذا ما جاء التهديد لدولة عربية من دولة عربية أخرى سيحدث انشقاق عربى ، فى حين أنه إذا ما جاء من دولة غير عربية فسوف يحدث تجمع وتأييد عربى للدولة العربية الواقع عليها التهديد .

ومن سياسة إسرائيل أنها تستغل أى حدث محلى أو أقليمى أو عالمى وتوظفه لصالحها أو تستغل انشغال العالم فى ذلك الحدث لتنفذ مخططا استراتيجيا لها . وخاصة أن الولايات المتحدة استبعدت إسرائيل من المشاركة الفعالة فى القوات الدولية بالمنطقة ، نتيجة لأن إسرائيل وجه غير مقبول عربيا ، وظهور دور لها فى المنطقة سوف يسىء إلى موقف الولايات المتحدة .

وقد حددت إسرائيل موقفها من العملية التى تمت على أساس أن ذلك العدوان لا يشكل حاليا تهديدا للأمن القومى الإسرائيلى ولكنها أوضحت أنه فى حالة دخول قوات عراقية للأراضى الأردنية، أو وجود تعاون عسكرى أردنى عراقى فإن ذلك يشكل تهديدا للأمن القومى الإسرائيلى يوجب تحرك إسرائيلى لإحباطه .

وقد قامت إسرائيل باستغلال تلك الأزمة على النحو التالى :

– استكمال عملية تهجير وتوطين اليهود السوفيت ، وإجراء اتصالات سرية للحصول على مساعدات مادية لإقامة مستوطنات لهم وقد تمت هذه الاتصالات مع يوغوسلافيا .

مواجهة الانتفاضة الفلسطينية والعمل على قمعها فى ظل انشغال العالم العربى بالمشكلة الكويتية ، وفى ظل فقد مصادقية ياسر عرفات والموقف الفلسطينى المؤيد للعراق ، مما أدى إلى قطع المعونات المادية من دول الخليج لمنظمة التحرير الفلسطينية وهذا يؤثر بالتبعية على القوة الدافعة للانتفاضة .

– الاستفادة من الوجود البحرى الأجنبى فى البحر الأحمر ، لترفع عن كاهلها مشقة تأمينه بواسطة قواتها البحرية ، حيث إن هذا الوجود الأجنبى سوف يحقق لها أمنها داخل البحر الأحمر.

– السعى للحصول على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تلك التى قدمتها إلى المملكة العربية السعودية ومصر وهذا يزيد من قدراتها العسكرية .

– طلبت الحصول على المعلومات التى تحصل عليها الولايات المتحدة من الأقمار الصناعية ، وهذا يسهل لها الحصول على معلومات عن دول المنطقة لم يكن متيسرا لها أن تحصل عليها بمثل هذه الدقة ومثل هذا الكم وبدون مقابل .

– كذلك فإنه فى حالة نجاح العراق فى ضم الكويت ، فإن ذلك سوف يكون سندا لإسرائيل فى استيلائها على الضفة الغربية ، قطاع غزة ، جنوب لبنان والجولان . حيث كيف يمكن للعرب استنكار ذلك وهناك دولة عربية قامت بذلك .

أدت عملية الكويت إلى رجوح كفة إسحاق شامير ومؤيديه والداعية إلى عدم قبول المؤتمر الدولى.

ومع ظهور مطامع وأهداف صدام حسين ، وظهور القوات المسلحة العراقية بصورتها القوية

الحالية ، بدأت المخاوف تثار داخل إسرائيل - وقامت بتوزيع الأقنعة الواقية على مواطنيها - وستحاول إسرائيل بشتى الطرق تدمير القوات العراقية خاصة تلك المنشئات الخاصة بالأسلحة الكيماوية وقواعد الصواريخ ، سواء كان ذلك بوسائلها الخاصة أو بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية .

ولا شك فى أن إسرائيل سوف تسعى لأن يكون لها دور فعال فى ترتيبات الأمن المتوقعة للمنطقة ، وهى تحاول أن تظهر للولايات المتحدة والدول الغربية أنها هى الدولة الصديقة التى يمكنهم الاعتماد عليها .

تركيا :

تعتبر تركيا إحدى أربع دول تسعى لتعظيم دورها فى المنطقة وهى سوريا ، العراق ، إيران ثم تركيا . لذا فهى تسعى لأن يكون لديها أوراق ضغط سياسية واقتصادية تستخدمها عند الحاجة للضغط على أى من تلك الدول الثلاث الأخرى .

ومن هنا نجد أن لدى تركيا ورقتى ضغط يستخدمهما ضد العراق وهما خط أنابيب البترول المار عبر الأراضى التركية والذى تبلغ طاقته مليون برميل يوميا ، وهو يعتبر خطا حيويا بالنسبة للعراق نظرا لإغلاق سوريا لخط الأنابيب المار بأراضيها . أما الورقة الثانية فهى المياه التى تسعى تركيا لاستغلالها استغلالا أمثل لتكون سلة الخبز للشرق الأوسط ، ويمد نهر الفرات سوريا بحوالى ١٤ مليار متر مكعب من المياه والعراق بحوالى ٤ مليارات ، لذا فقد صارت مشكلة عندما حجزت تركيا المياه خلف سد أتاتورك لإقامة مشروع جنوب شرق الأناضول . ولكن هل حقيقة كان الهدف من حجز المياه لمدة شهر هو ملء الخزان أم للضغط السياسى على سوريا التى تضع إقليم الإسكندرونة نصب أعينها .

وإذا ما تناولنا العلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق قبل أزمة الخليج فقد كانت علاقات حسنة حيث استفادت تركيا من حرب إيران العراق حيث استخدمت أراضيها كمعبر للإمدادات الموجهة للعراق ، كذلك خط الأنابيب الذى تم مده عبر أراضيها إلى البحر المتوسط وكانت تركيا تحصل على حوالى ٣٠٠ مليون دولار سنويا . كذلك هناك العمالة التركية داخل العراق والتى بلغت حوالى ٥٥ ألف عامل تركى وما لتحويلات تلك العمالة من أثر على الاقتصاد التركى هذا بالإضافة إلى أن ميزان الصادرات والواردات كان يميل لصالح تركيا .

كذلك فإن مشكلة الأكراد كانت أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى التنسيق بين الدولتين لمجابهة

تلك الحركات الساعية للانفصال عن كل من تركيا ، العراق ، إيران وسوريا لتكوين دولتهم الكردية ، فقد تم توقيع اتفاقية أمنية عام ١٩٨٥ تعطى لكل من الدولتين الحق فى مطاردة الأكراد حتى عمق ١٠ كم داخل المنطقة الأمنية البالغ طولها ٣١٠ كيلو مترا .

ومع بداية أزمة الخليج اتخذت تركيا الموقف التالى :

أدانت الاحتلال العراقى للكويت وطالبتها بالانسحاب الفورى وعودة الشرعية للكويت . ومرجع ذلك أنها إذا ما وافقت على مثل ذلك الموقف فإن ذلك سوف يشجع سوريا على محاولة استعادة لواء الإسكندرونة . كذلك فإن ضم الكويت بإمكانياته الاقتصادية الهائلة سوف يزيد من قدرات العراق بما قد يزيد من دورها إقليميا وهذا يتعارض مع الاستراتيجية التركية .

وقد حاول العراق استقطاب تركيا حيث قام طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس وزراء العراق بزيارة تركيا وطلب منها عدم إغلاق خط الأنابيب البترولى لأن ذلك سوف يحدث حالة من عدم الثقة بين البلدين ، كذلك منع الولايات المتحدة الأمريكية أو أى دولة أوروبية من استخدام قواعد حلف الأطلنطى الموجودة على الأراضى التركية .

ومع صدور قرارات مجلس الأمن القاضية بفرض المقاطعة الاقتصادية على العراق لم تلتزم تركيا بها إلا بعد أن حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على وعود بتعويضها عما كانت تحصل عليه من عوائد خط الأنابيب وكذلك عن الخسائر المتوقعة نتيجة إيقاف التبادل التجارى مع العراق وعما سوف يصيب السياحة من خسائر .

ومن ثم فقد التزمت تركيا بالمقاطعة الاقتصادية للعراق بل اشتركت فى مراقبتها مشاركة فعالة، وقامت طائرات تركية باختراق المجال الجوى العراقى مما أدى إلى قيام العراق بتقديم احتجاج إلى تركيا يوم ١١ من أغسطس ، وأوقف العراق ضخ بتروله فى خطوط الأنابيب ، وأبدت تركيا استعدادها لإرسال قوات إلى منطقة الخليج للدفاع عنها إذا ما طلبت دول الخليج ذلك .

ونتيجة لهذا الموقف الذى اعتبرته العراق موقفا عدائيا سافرا قامت تركيا بتعزيز قواتها على الحدود مع العراق .

الموقف الدولى من المشكلة :

أثارت عملية العراق واجتياحها للكويت دول العالم أجمع ويرجع ذلك إلى الآتى :

– أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة عضو بالأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، إحدى دول عدم الانحياز .

– أن التهام العراق للكويت بهذه الصورة وسكوت العالم إزاء هذا الحدث ، سوف يؤدى إلى أن يسود مبدأ القوة فى العلاقات الدولية – وهو ما ترفضه دول العالم قاطبة فى هذه الحقبة من الزمن – وسوف يؤدى إلى قيام أحداث مماثلة على الصعيدين الإقليمى والعالمى ، وخاصة أن هناك العديد من الدول التى ترى أن هناك حقوقا تاريخية لها فى دول أخرى ، ويمكن أن تتحرك أيضا بقواتها المسلحة لتنفيذ ذلك .

– أن ضم الكويت للعراق سوف يزيد من الأهمية الجيوبولوتيكية للعراق ، وسوف يمكنه من أن يؤدى دورا رئيسيا فى منطقة الخليج العربى ، وهذا ما تخشاه الدول الإقليمية والدول الكبرى نتيجة للتجربة السابقة مع العراق ، التى شنت هجومها على إيران تحقيقا لمطامعها ، وأيضا لإضعاف إيران بما لا يسمح لها بممارسة دور زعامى فى منطقة الخليج أو أن تحاول مساندة الشيعة العراقية للاستيلاء على الحكم .

– أيضا فإنه بضم الكويت سوف يسيطر العراق على ٢٠٪ من احتياطى البترول العالمى ، وبذا سوف يكون له كلمة مسموعة فى الأوبك ، ويمكن من خلال ذلك أن يشكل تهديدا للدول المستهلكة للبترول ويستخدمه للضغط عليها لتحقيق أهدافه .

– أن العملية قد مست مباشرة مصالح القوى الكبرى فى المنطقة والتى عانت من إيقاف البترول عام ١٩٧٣ .

لذا فقد اتحدت قرارات وأهداف القوى الإقليمية والكبرى من عملية الغزو هذه .

وسوف نتعرض إلى موقف كل من : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى ، فرنسا ، إنجلترا ثم مجلس الأمن .

الولايات المتحدة الأمريكية :

جاء الموقف الأمريكى من المشكلة نابعا من استراتيجية الولايات المتحدة وأهدافها حيال منطقة الخليج العربى ، ومن خلال نظرتها الشاملة لأمنها القومى ، والتى ترى أن العالم مسرح له . كذلك جاءت من محاولاتها لإثبات أنها الدولة القائدة فى المنطقة خاصة بعد أن أصبح العالم الآن أحادى القطبية بعد التطورات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، ولو أن الاتحاد السوفيتى يحاول جاهدا أن يثبت عكس ذلك المفهوم .

وبالرغم من رصد الولايات المتحدة الأمريكية للتحركات العراقية التى كانت تشير إلى قرب قيامها بعمل عسكرى ضد الكويت إلا أنها لم تفعل شيئا يوقف مثل هذا الإجراء ، بل أن هناك

بعض الاتصالات الأمريكية التى تمت مع العراق وفهم منها العراق أن الولايات المتحدة لن تعارض عملا عسكريا عراقيا ضد الكويت فى منطقة الجزر أو حقل الرميلة .

كذلك فإن التهديد العراقى بحرق نصف إسرائيل بالغازات الكيماوية كان له أثره فى نفوس القيادة الأمريكية التى خشيت أن يضعه الرئيس صدام حسين موضع التنفيذ ، فيؤثر على القدرات الإسرائيلية ربيبتها فى المنطقة ، كذلك على دول الخليج وبالتالى على مصالحها البترولية فى المنطقة.

ومن المتوقع أن يكون إحجام الولايات المتحدة عن محاولة منع عملية الهجوم العراقية قبل حدوثها مرجعه إلى رغبة الولايات المتحدة فى تورط العراق فى عمل عسكرى يمكنها من خلال محاصرته إضعاف القيادة العراقية والقوة المسلحة العراقية ، وليس نتيجة لأن أصدقاءها بالمنطقة أبلغوها بأن العراق لن يهاجم الكويت كما تدعى الولايات المتحدة .

ومنذ بداية الأزمة يوم ٢ من أغسطس حددت الولايات المتحدة الأمريكية أربعة مبادىء رئيسية تحكم موقف الولايات المتحدة وهى:

- الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المسلحة العراقية من جميع الأراضى الكويتية .
- عودة الحكومة الشرعية فى الكويت إلى السلطة .
- ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .
- حماية أرواح الأمريكيين فى العراق والكويت .

وأصبح ذلك خطا ثابتا فى السياسة الأمريكية تجاه المشكلة .

وبذا نجد أن التحرك الأمريكى جاء سريعاً ومتمثلاً فى أربعة اتجاهات :

- **الاتجاه الأول** : وهو اتجاه مجلس الأمن حيث قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار للمجلس يوم ٤ من أغسطس يقضى بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية شاملة ضد العراق لإجباره على الانسحاب الكامل من الكويت دون شروط مسبقة تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٩٠/٦٦٠ والذى اتخذه عقب ساعات قليلة من الغزو وأطلق على هذا القرار القرار ٩٠/٦٦١ .

- **الاتجاه الثانى** : وهو فى اتجاه الاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية والآسيوية والتى لها مصالح حيوية فى المنطقة بهدف تشديد الحصار الاقتصادى على العراق .

- **الاتجاه الثالث** : وهو فى اتجاه دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية والدول العربية وذلك بهدف التنسيق لإرسال قوات دولية للدفاع عن المملكة العربية السعودية وباقى الدول الخليجية ، ونسق ذلك أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكى إلى السعودية يوم ٥ من أغسطس .

- **الاتجاه الرابع** : وهو بفرض الولايات المتحدة من قبلها عقوبات اقتصادية على العراق

حيث قامت بتجميد الودائع الكويتية والممتلكات الكويتية والعراقية لديها ولدى فروع مؤسساتها فى الخارج ومع رفض العراق للانسحاب من الكويت بدأت تظهر احتمالات الحل العسكرى لوضع قرارات مجلس الأمن موضع التنفيذ بالقوة . وهنا بدء ظهور خط سياسى سوفيتى معاد لاستخدام القوة المسلحة ضد العراق .

وفى نفس الوقت استمرت المحاولات الأمريكية لحل المشكلة حلا سلميا فأيدت الولايات المتحدة قرارات القمة العربية الداعية إلى انسحاب العراق ، فى الوقت الذى رفضت فيه مبادرة الرئيس العراقى صدام حسين يوم ١٢ من أغسطس حيث إنها لا تحقق الانسحاب الفورى والشامل للعراق من الأراضى الكويتية وإعادة الشرعية لها . وأعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش بأن تلك المبادرة هى محاولة من جانب العراق تستهدف تشتيت الانتباه عن حالة العزلة التى يجد فيها العراق نفسه حاليا ، كما تسعى لمحاولة فرض الأمر الواقع فى الكويت .

وقد نجحت الولايات المتحدة فى إجراء حشد عالمى فى مواجهة العراق ووضع قرار مجلس الأمن القاضى بالحصار البحرى للعراق موضع التنفيذ ، ثم تمكن أيضا من الحصول على قرار بفرض المقاطعة الجوية للعراق .

وفى إطار احتمالات استخدام الخيار العسكرى لحل المشكلة أرسلت الولايات المتحدة قوتها المسلحة إلى المنطقة والتى اشتملت على خمسة آلاف جندى ، أسراب من طائرات ف١٥ ، ١٦ ، ١٧، ١١١ ، بى ٥٢ بالإضافة إلى حاملات الطائرات وقطع الأسطول البحرى وأقنعت فرنسا وبريطانيا بالمشاركة ، وقد كان الحل العسكرى يتبوأ مكان الصدارة فى الخيارات المتاحة نتيجة للتعنت العراقى . إلا أن مشكلة الرهائن الأجانب بالعراق واستخدامهم كدرع بشرى ضد أى هجوم محتمل، والبالغ عددهم ٢١,٠٠٠ فرد منهم ٢٥٠٠ أمريكى فى الكويت ، ٧٠٠ فى العراق ، ٤٠٠٠ بريطانى فى الكويت ، ٦٠٠ فى العراق ، قد أدت إلى تريث الولايات المتحدة على قبول الخيار العسكرى .

وقد أطلقت الولايات المتحدة اسم عملية «درع الصحراء» على عملية حماية الدول الخليجية وأعلنت أنها سوف تتكلف يوميا حوالى عشرة مليون دولار يوميا ، وقد لجأت الولايات المتحدة إلى الدول الخليجية واليابان وألمانيا للمساهمة فى تكلفة العمليات .

وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية مشاوراتها مع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن على الموافقة من حيث المبدأ على فكرة استخدام قدر من القوة العسكرية فى منطقة الخليج بهدف تنفيذ العقوبات الاقتصادية على العراق . وقد بدأت الولايات المتحدة فى تنفيذ ذلك يوم ١ من سبتمبر بقيام مدمرة أمريكية تحمل صواريخ موجهة فى البحر الأحمر باعتراض ناقلة بترول عراقية وقامت بتفتيشها دون مقاومة .

كذلك فقد أطلقت الولايات المتحدة قمرا صناعيا فوق منطقة الخليج لمتابعة الموقف داخل العراق بدقة كاملة وعلى مدار أربع وعشرين ساعة حتى تتوفر لديها معلومات كاملة فى حالة استنفاد وسائل الحل السلمى واللجوء الخيار العسكرى .

وبذا يمكننا أن نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت المكاسب الآتية من إجراء تلك الأزمة :

عسكريا :

– وضع قوات الانتشار السريع موضع الاختبار ، لمعرفة نقاط الضعف والثغرات لمحاولة معالجتها .

– اختبار بعض الأسلحة الحديثة اختبارا عمليا فى ميدان المعركة مثل الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز «باتريوت» والطائرة الشبح .

– تدريب القوات على العمل فى الأراضى الصحراوية وفى ظل ظروف جوية وبيئية صعبة .

دراسة مسرح العمليات بالمنطقة دراسة شاملة ، حتى يمكن الاستفادة منه إذا ما حدثت أزمة أخرى بالمنطقة مستقبلا .

من الناحية الأمنية :

– المحافظة على مصالحها البترولية بالمنطقة ، وفرض نظام أمنى جديد على المنطقة بما يؤمن تلك المصالح مستقبلا .

– إضعاف القوى الشاملة للعراق تلك الدولة التى تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية بالمنطقة .

– إظهار هيبة الولايات المتحدة على المستويين العالمى والإقليمى وأنها القادرة على مجابهة أى تهديد يوجه لمصالحها فى أي منطقة من العالم .

من الناحية الاقتصادية :

– المحافظة على مصالحها البترولية فى المنطقة وعلى بقاء السوق الخليجية مفتوحة أمامها

وأمام الدول الأوروبية .

– زيادة الاستثمارات العربية فى البنوك الأمريكية والتى تعتبر أكثر استقرار وأمنا من الدول العربية ، وقد تم تسرب ٨ مليار دولار إلى البنوك الأجنبية بالخارج .

الاتحاد السوفيتى :

يرتبط العراق مع الاتحاد السوفيتى بمعاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، خاصة فى المجال العسكرى حيث يعتمد على الاتحاد السوفيتى كمصدر للتسليح وأعمال الصيانة والتدريب.

وبالرغم من ذلك فقد كان رد الفعل السوفيتى حيال الأزمة عنيفا ، فقد صوت فى صالح قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ، وأعلن فورا إيقافه لإمدادات السلاح إلى العراق وذلك يوم ٢ من أغسطس ١٩٩٠.

ثم أصدرت موسكو بياناً مشتركا مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للاجتماع الذى عقده وزيرا خارجية الدولتين حيث ندد البيان بالغزو العراقى ووصفه بأنه عمل فج ، وطالب العراق بسحب قواته من الكويت فورا ، ودعا المجتمع الدولى لوقف شحنات السلاح والذخائر وقطع غيار المعدات للعراق .

وبذا نرى أن الاتحاد السوفيتى قد أوضح موقفه من المشكلة منذ نشوبها ، وأنه سعى لأن يكون له دور فى حل مشكلة الخليج وعدم ترك الولايات المتحدة للتحرك المنفرد داخل المنطقة هذا بالرغم من انشغال الاتحاد السوفيتى الكامل بإعادة ترتيب مؤسساته الداخلية وبما يجرى فى الجمهورية السوفيتية وأوربا الشرقية . بل إنه قد أيد التحرك الدولى لمجابهة تلك المشكلة .

وقد أيد الاتحاد السوفيتى جميع قرارات مجلس الأمن الدولى الخاصة بمحاولات حل المشكلة ولكنه حدد رؤيته الخاصة للحل فى الآتى :

– أن تتبوأ محاولات الحل السلمى للمشكلة مكان الصدارة لتجنيب المنطقة ويلات الحرب ، وهذا يحتاج إلى مزيد من الصبر .

– أن يكون الحل العسكرى هو آخر خطوة يلجأ لها بعد الفشل فى محاولات الحل السلمى للمشكلة ، وأن يتم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة .

– أهمية إيجاد صلة لمحاولات حل المشكلة ، بحل مشكلة الشرق الأوسط لب الصراع فى المنطقة.

وانطلاقا من ذلك الموقف ، قام الرئيس جورباتشوف بإرسال ممثل شخصى له ، قام باللقاء مع الرئيس صدام حسين ، ولم تعلن نتائج اللقاء ، بل إن العراق نفى أنه لمح بتنازلات فى الموقف

– أن تتبوأ محاولات الحل السلمى للمشكلة مكان الصدارة لتجنيب المنطقة ويلات الحرب ، وهذا يحتاج إلى مزيد من الصبر .

– أن يكون الحل العسكرى هو آخر خطوة يلجأ لها بعد الفشل فى محاولات الحل السلمى للمشكلة ، وأن يتم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة .

– أهمية إيجاد صلة لمحاولات حل المشكلة ، بحل مشكلة الشرق الأوسط لب الصراع فى المنطقة.

وانطلاقا من ذلك الموقف ، قام الرئيس جورباتشوف بإرسال ممثل شخصى له ، قام باللقاء مع الرئيس صدام حسين ، ولم تعلن نتائج اللقاء ، بل إن العراق نفى أنه لمح بتنازلات فى الموقف للمندوب السوفيتى ، فى الوقت الذى أجرى فيه الاتحاد السوفيتى تحركا سياسيا واسعا لاحتواء الأزمة .

وقد أعلنت الخارجية السوفيتية يوم ٧ من أغسطس أن موسكو لا ترحب بالتدخل العسكرى ، وتفضل وسائل الضغط السياسى العربى والدولى ، وأكدت التزامها بفرض عقوبات مجلس الأمن ، وأن الاتحاد السوفيتى لا يعتزم تعزيز وجوده العسكرى فى الخليج . بل أصدرت أيضا بيانا يوم ٨ من أغسطس دعت فيه القادة العرب إلى العمل على تسوية أزمة الخليج بالطرق السلمية التى لم تستنفد بعد مع وجود العقوبات الاقتصادية التى أعلنها المجلس ، وأعرب عن أسفه لموقف القيادة العراقية .

ثم تلا ذلك البيان بيان آخر يوم ٩ من أغسطس أعلنت فيه وزارة الخارجية السوفيتية «أن الرد الجماعى وحده على العدوان العراقى هو الذى يمكن أن يعطى نتائج مفيدة ، وأكد أن الاتحاد السوفيتى يبحث فى أمر الاشتراك فى عمل عسكرى إذا تم تنظيمه بواسطة الأمم المتحدة» . وأشاد البيان بالجهود التى تقوم بها مصر والمشاورات التى تجريها مع الدول العربية لإنهاء الأزمة .

وأيضا فى مجال التأييد السوفيتى لمساعى الحل السلمى أصدرت الخارجية السوفيتية بيانا يوم ١١ من أغسطس ، بعد انعقاد القمة العربية ، رحبت فيه بنتائج القمة ، وقالت إنها تؤكد فهم العرب لضرورة إخماد الأزمة ومنع تحولها إلى حريق كبير يمكن أن يلحق ضررا هائلا بمصالح الشعوب العربية وقضية السلام والأمن فى العالم .

وعندما أعلنت مبادرة صدام حسين الخاصة بتسوية الأزمة فى إطار تسوية مشاكل الشرق الأوسط ككل ، لم يرفضها الاتحاد السوفيتى ، بل أشار وزير الخارجية السوفيتية إلى أن المبادرة فيها أشياء بناءة ولكن ليس وقتها الآن . ويرجع ذلك الموقف إلى تأييد الاتحاد السوفيتى للمؤتمر الدولى لحل المشكلة الفلسطينية .

وعند اتخاذ مجلس الأمن لقراره رقم ٦٦٥/ ١٩٩٠ فى ٢٥ من أغسطس نجح الاتحاد السوفيتى

فى رفع الفقرة التى تنص على استخدام القوة العسكرية لتطبيق قرار مجلس الأمن الخاص بفرض الحصار الاقتصادى ، لتكون كالآتى : «يدعو الدول الأعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت والتى لها قوات بحرية فى المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتى نص عليها القرار ٦٦٠ .

وفى إطار من محاولات الاتحاد السوفيتى على الحد الأدنى فى علاقاته مع العراق ، وجه الرئيس جورباتشوف رسالة إلى صدام حسين طالبه فيها باتخاذ إجراءات حاسمة وقاطعة للانسحاب من الكويت ، وأمهله لمدة ساعة للإجابة على رسالته قبل التصويت على قرار مجلس الأمن ، وعندما لم يصل رد عراقى ، صوتت روسيا لصالح القرار ٩٠/٦٦٥ ولكن الاتحاد السوفيتى بالرغم من ذلك لم يرسل قوات عسكرية إلى منطقة الخليج ، نظرا لأن القيادة المحركة فى الفترة الراهنة للقوات متعددة الجنسيات بالمنطقة هى القيادة الأمريكية ، وهو ما يرفض الاتحاد السوفيتى فى الدخول تحت مظلتها .

ولا شك فى أن هذه الأزمة قد حققت بعض المكاسب للاتحاد السوفيتى وأهمها هو إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية ، وسوف يتبعها بقية دول الخليج العربية الأخرى .

وبذا نجد أن السياسة السوفيتية قد نجحت فى نفى المقولة التى أطلقت بعد التغيرات التى حدثت فى أوربا الشرقية وفى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه ، بأنه أصبح تابعا للولايات المتحدة التى يعتمد على مساعداتها ومساعدات أوربا الغربية لتصحيح المسار الاقتصادى للاتحاد السوفيتى ، وكذلك فى إظهار أنه ما زال له دوره فى منطقة الشرق الأوسط والمبنى على أساس حل مشاكل المنطقة بالطرق السلمية . ولكنه فى نفس الوقت لن يخرج عن الإجماع الدولى فى حالة فشل الحلول السلمية للمشكلة ، واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية على أن تكون تحت قيادة الأمم المتحدة .

فرنسا :

يأتى الدور الفرنسى تجاه الأزمة من خلال الدور الأوروبى ككل وأن كانت فرنسا تحاول أن يكون لها دور متميز نتيجة لرئاستها للجماعة الأوروبية ، كذلك نتيجة لأنها تسعى لأن يكون لها دور متميز فى منطقة الخليج العربى التى تحتفظ بعلاقات وثيقة معها .

ومع بداية الأزمة اتخذت دول أوربا الغربية موقفا موحدا انطلاقا من مصالحها البترولية فى المنطقة ، والتى تخشى أن يتطور الموقف بما يوقف إمدادات البترول . لذا جاء موقفها مبنيا على أساس الانسحاب الكامل للعراق من الكويت ، عودة الشرعية للحكومة الكويتية ، ثم حل المشاكل بين الدولتين بالطرق السلمية .

ومع فشل المحاولات السلمية أيدت دول أوربا الغربية قرارات مجلس الأمن ، وشاركت مشاركة إيجابية فى تنفيذها ولاسيما تلك الخاصة بفرض الحصار البحرى ثم الجوى ، وأرسلت قواتها إلى المنطقة للمشاركة فى الدفاع عنها وتأمينها .

وإذا ما تناولنا الدور الفرنسى على وجه التخصيص فسوف نجد مبادرة الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى خطابه بالأمم المتحدة يوم ٩/٢٤ والتى حدد فيها ثلاثة مبادىء رئيسية لحل أزمة الخليج وهى :

– انسحاب القوات العراقية من الكويت وإطلاق سراح الرعايا الأجانب المحتجزين فى العراق دون شروط .

– فى أعقاب الانسحاب يبدأ التفكير فى مستقبل الكويت الذى ينبغى أن يقوم على أسس ديمقراطية .

– يبدأ الإعداد لمؤتمر دولى تطرح فيه أهم قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية ، على أن يتم التفاوض على الحدود بين العراق والكويت .

وإذا ما تناولنا تلك المبادرة بالتحليل سوف نجد أن بها جوانب إيجابية إذا ما أحسن العراق استغلالها فإنه كان سيخرج من الأزمة دون تعريض دولته وقواته المسلحة للتدمير، كذلك تجنيب المنطقة ويلات الحرب وهذه الجوانب تتمثل فى الآتى :

– أن فرنسا تتعاطف مع وجهة نظر العراق فى مطالبه الخاصة بمنفذ له على الخليج ومشكلة حدوده مع الكويت ، وترى أنه يمكن بعد انسحاب العراق من الكويت أن يتم ذلك من خلال المفاوضات بين الدولتين .

– أن المحافظة على استقلال الكويت وإطلاق سراح الرهائن الأجانب فى العراق تأخذ الأولوية الأولى فى السياسة الفرنسية ، والتى فى حالة أخذ العراق بها ، يمكن التفاوض مع العراق وما سوف يستتبع ذلك من رفع الحصار المفروض عليه .

– أن الرئيس الفرنسى يأخذ بضرورة تسوية مشاكل الشرق الأوسط حتى يعود الاستقرار للمنطقة ، وأن يتم ذلك من خلال مؤتمر دولى أى تحت إشراف الأمم المتحدة والتى سوف تصبح ملزمة لجميع الأطراف .

ولكن هنا يجب أن نوضح أن الفقرة الثانية من المبادرة وهى الخاصة بمستقبل الكويت والذى يرى فيه الرئيس الفرنسى أنه ينبغى أن يقوم على أسس ديمقراطية ، هى مجال مثار للجدل حيث :

– إن عدم عودة الشرعية الكويتية ، تعنى أن المجتمع الدولى يقبل بأسلوب تغيير نظام الحكم فى دولة مجاورة بالقوة إذا ما تعارضت أهداف ومصالح تلك الدولتين ، وهذا يحقق أحد أهداف العراق من شن الحرب على الكويت ، كذلك سوف يجعل أى نظام حاكم فى الكويت يخشى من العراق ، أي سوف يجعله تحت سيطرة النظام الحاكم فى العراق .

– إن إجراء استفتاء على الشرعية فى الكويت سوف يتأثر بعملية تذويب الشخصية الكويتية الذى تقوم به العراق ، مما يجعل أى استفتاء سوف يأتى لصالح العراق .

وقد رحب الرئيس العراقى بالمبادرة الفرنسية ، ولكنه بدلا من أن يعلن موافقته عليها ، فإنه أعلن أن العراق مصمم على ألا تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثانى من أغسطس على شتى المستويات وأن تعود فلسطين إلى اهلها .

الأمم المتحدة :

وهنا سوف نتعرض للمبادرة الشخصية التى قام بها سكرتير عام الأمم المتحدة لمحاولة حل المشكلة حلا سلميا فى إطار القرارات الصادرة من مجلس الأمن (ملحق ز يوضح قرارات مجلس الأمن) ، حيث تم اللقاء بينه وبين وزير خارجية العراق وذلك فى عمان .

وقد رفض العراق الالتزام بقرارات مجلس الأمن ، بل طالب العراق برفع الحصار البحرى عنه ، وانسحاب القوات الأجنبية من المملكة العربية السعودية .

وبذا نجد أن العراق قد فقد أحد الفرص الذهبية للانسحاب تحت غطاء دولى يجنب العراق الخوض فى حرب مع القوى الأجنبية المجمعة على ألا يكافأ العراق على مهاجمته للكويت .

لقاء قمة هلسنكى :

عقد لقاء القمة بين الرئيس الأمريكى والرئيس السوفيتى بهلسنكى يوم ١٩٩٠/٩/٩ وكان المؤتمر يهدف إلى :

– الحفاظ على الوحدة التى تحققت عالميا فى مواجهة الموقف العراقى .

– البحث عن سبل للمزيد من الضغط على العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

- الاتفاق على العمل العسكرى فى حالة فشل الحصار ومحاولات الحل السلمى .

- الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتى لسحب الخبراء السوفيت من العراق . يهدف ذلك إلى إيقاف معاونة الخبراء للقوات العراقية ، وكذلك أن وجود الخبراء يحد من حرية الحركة العسكرية ضد العراق .

ولا شك فى أن لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أهدافه من عقد هذا المؤتمر .

فسوف نجد أن الولايات المتحدة تسعى إلى :

- المشاركة الفعلية للاتحاد السوفيتى فى عملية الحشد الحالية للقوات متعددة الجنسيات ، وليست موافقته فقط على القيام بعمل عسكرى ضد العراق .

- الضغط على الاتحاد السوفيتى لسحب الخبراء السوفيت من العراق وذلك بهدف زيادة عزل العراق ، ومنع الخبراء العسكريين من زيادة كفاءة القوات المسلحة العراقية ، وكذلك حتى لا يكون هناك رعايا سوفيت فى داخل العراق أو تعمل فى الأهداف الاستراتيجية المنتظر أن توجه لها الضربة الجوية الأولى خشية الخسائر التى سوف تصيب هؤلاء الخبراء حتى ولو كان الاتحاد السوفيتى مشاركا فى عملية الهجوم .

- المحافظة على المستوى الذى وصلت إليه الدولتان فى علاقاتهما فى ظل سياسة البريستورويكا السوفيتية .

- استخدام المساعدات الاقتصادية التى تقدمها حاليا الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية ، لإقناع الاتحاد السوفيتى بأهمية التمشى مع الخط الأمريكى فى حل مشكلة الخليج .

- إعطاء الشرعية الدولية للحل العسكرى فى حالة اللجوء إليه .

أما الاتحاد السوفيتى فقد وافق على حضور المؤتمر انطلاقا من :

- ألا يكون الاتحاد السوفيتى بعيدا عن حل المشكلة ، وألا تترك الساحة للولايات المتحدة للعمل منفردة ، وبذا يستبعد الاتحاد السوفيتى عن المشاركة فى حل مشاكل الشرق الأوسط ، وبذا تتحقق القطبية الفردية على مستوى العالم .

- محاولة الحل السلمى للمشكلة حتى لا تؤدى إلى قيام حرب تهدد جنوب الاتحاد السوفيتى ، وخاصة أن مثل هذا الحشد الضخم فى هذه المنطقة يشكل تهديدا للأمن القومى السوفيتى .

- محاولة الإبقاء على شعرة معاوية فى علاقاته مع العراق ، وحتى لا تصبح السمة الغالبة على الاتحاد السوفيتى أنه يتخلى عن الأصدقاء فى وقت الشدة .

- محاولة الحصول من العراق على البترول بعد انتهاء المشكلة حيث من المتوقع أن يتخذ العراق

موقفا من الدول التى وقفت ضده إبان هذه الأزمة .

وبذا فإننا نرى أن موقف الدولتين جاء نابعا من مصالحهما فى المنطقة وعلى مستوى العالم ، شأنه فى ذلك شأن موقف باقى الدول من الأزمة .

ولكن نتائج الاجتماع لم تأت طبقا للتخطيط الأمريكى ، حيث لم يسحب الاتحاد السوفيتى خبراءه من العراق خاصة العسكريين منهم ، كذلك لم يوافق الاتحاد السوفيتى على استخدام أسلوب الحل العسكرى بل طلب بحث اتخاذ إجراءات جديدة من خلال مجلس الأمن الدولى لإحكام الحصار على العراق وقيام الأمم المتحدة بتحمل مسئولياتها فى تطبيق قرارات المجلس ، وأن الدبلوماسية الهادئة هى أنسب وسيلة لحل المشكلة حلا سلميا .

وفى نفس الوقت أكد الزعيمان رفضهما لاحتلال العراق للكويت وهو ما يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

الحل العسكرى للمشكلة :

أن الحل العسكرى هو أحد السيناريوهات المطروحة لحل المشكلة ، ومع زيادة الموقف تعقيدا باستمرار رفض الرئيس العراقى لمبادرات السلام التى تطرح واحدة تلو الأخرى، وبقدر ما يبتعد الحل السلمى للمشكلة يقترب الحل العسكرى لها .

ولا شك فى أن مفاتيح الحل العسكرى ما زالت فى يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المشاركين فى الحشد العسكرى ، وأنه من المتوقع أن تقوم بذلك حتى فى حالة عدم موافقة الاتحاد السوفيتى .

وهناك عدة عوامل أدت إلى تأجيل عملية اللجوء للحل العسكرى ويمكن إيضاحها فى الآتى :

– إعطاء الفرصة للحل السلمى للمشكلة .

– المزيد من الاستعداد وإتمام عملية الفتح الاستراتيجى فى المنطقة لضمان نجاح أى عمليات مقبلة فى ظل مصالح الهيبة والسمعة العسكرية للولايات المتحدة ، أى القدرة على الاستخدام الناجح للقوات فى حماية المصالح القومية المعلنة ، وهو أمر مرغوب فيه فى عالم ما زالت القوة تشكل فيه العامل الحاسم ، وإعلان واستعراض القوة العسكرية أمر لا غنى عنه للولايات المتحدة ، والتى يتطلع آخرون إليها طلبا للحماية ، وإن إظهار العجز عن الاستخدام الفعال للقوة يغرى الأعداء ويحبط من عزم الحلفاء . ولا شك فى أن درس محاولة إطلاق الرهائن الأمريكيين فى إيران فى أبريل ١٩٨٠ ما زالت الولايات المتحدة تستوعبه ، بالإضافة إلى المحاولات الأخرى الفاشلة التى منيت بها الولايات المتحدة مثل عملية الخنازير ، وقد أدى ذلك إلى تردد الولايات المتحدة فى استخدام القوة العسكرية إلا إذا كانت عمليات مضمونة النجاح .

– إن قوة الانتشار السريع الأمريكية التى شكلت خصيصا لمجابهة أى تهديد لحقول البترول فى منطقة الخليج ، تتألف من ٢٠٠,٠٠٠ جندى من القوات العاملة ، بالإضافة إلى ١٠٠,٠٠٠ جندى من الاحتياط ، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن توجيه مثل هذه القوة إلى منطقة الخليج هو فى حد ذاته تجاهل لدرس من أهم دروس حرب ڤيتنام ، حيث إن خلق وجود عسكرى أمريكى كثيف على أرض أى منطقة فى العالم الثالث هو فى حد ذاته هزيمة ذاتية ، حيث يحرك مشاعر وطنية لدى أهل المنطقة معادية بأشكال مختلفة لمثل هذا الوجود . وإن تحرك وحدات من الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الخليج يستغرق وقتا طويلا ويوضح ذلك الجدول الآتى :

نوع القوات	وسيلة النقل	وصول المقدمة بالأيام	تمام الاستعداد للتمركز بالأيام
لواء محمول جوا	جوا	٢	٦
فرقة محمولة جوا	جوا	٢	٢١
لواء ميكانيكى	جوا	٢	١٦
لواء ميكانيكى	بحرا	–	٩
فرقة ميكانيكية	جوا	٢	٥٠
فرقة ميكانيكية	بحرا	٢٦	٣٧
لواء مدرع	جوا	٢	١٣
لواء مدرع	بحرا	٢٤	٢٦
فرقة مدرعة	جوا	٢	٤٨
فرقة مدرعة	بحرا	٢٤	٣٦

ويرجع ذلك إلى أن طول الخط الجوى بين الساحل الشرقى للولايات المتحدة يزيد على ٧٠٠٠ ميل بحرى ، أما عن طريق البحر فإن المسافة تبلغ ٨٥٠٠ ميل بحرى عن طريق قناة السويس ، ١٢٠٠٠ ميل بحرى عن طريق رأس الرجاء الصالح .

– إن الحشد العسكرى الموجود حاليا بالمنطقة قد شاركت فيه دول كثيرة ، حيث تختلف أساليب العمل لتلك القوات وكذلك وسائل القيادة والسيطرة واللغة ، مما يؤدى إلى ضرورة إعطاء الفرصة لعملية التنسيق بين تلك القوات حتى يمكنها أن تؤدى مهامها بنجاح .

– طبيعة مسرح العمليات : حيث صعوبة الظروف الطبيعية لمسرح العمليات ، ونقص المياه بها ، وبذا تحتاج إلى ترتيبات إدارية كاملة وسليمة ، كذلك فإن ارتفاع الحرارة وكثرة الرمال يتطلبان نظام صيانة متكامل ومستمر للمعدات .

إن مستوى الاكتفاء الذاتى من المياه المطلوبة يمثل حجما كبيرا ، ويلقى عبئا على الشئون الإدارية ، حيث يحتاج الفرد فى اليوم إلى ١٢ جالونا من الماء تزن حوالى ٢, ١٠٠ رطلا وتشغل مساحة ٦, ١ قدما مكعبا .

كذلك يجب أن نشير إلى افتقار القوات الأمريكية للخبرة القتالية فى حرب الصحراء والتى لم تمارسها منذ طرد قوات المحور من شمال أفريقيا عام ١٩٤٣ ، وتأخير العملية الهجومية يمكن القوات من إجراء التدريب على مسرح العمليات الصحراوى .

– إن القوات التى تقاتل فى منطقة الخليج العربى تحتاج إلى توفر خفة الحركة وقوة الصدمة والنيران لمجابهة القوات العراقية المسلحة بالأسلحة الثقيلة والمتفوقة فى العدد والمبنية على النمط السوفيتى بالإضافة إلى ما هو متوفر الآن من صواريخ أرض أرض وغازات حربية . وهذا استلزم ضم لواء فئران الصحراء البريطانى وزيادة دعم القوات الفرنسية بعدد ٢٠ طائرة هيل ، ٢٠ دبابة AM X خفيفة الحركة ، ٥٠٠٠ مقاتل .

– رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى ألا تنفرد بعمل عسكرى بل ترى إشراك أكبر عدد ممكن من الدول الأوروبية والعربية فيه ، وخاصة أن الولايات المتحدة ما زالت تسعى لإشراك الاتحاد السوفيتى فى العملية العسكرية ضد العراق .

– إنه من المتوقع أن يبلغ حجم الخسائر الأمريكية فى أى عملية بالخليج ما بين ٢٠ – ٣٠ ألف جندى بين قتيل وجريح ، وهذا سوف يؤثر تأثيرا سيئا على موقف الحكومة الأمريكية فى داخل الولايات المتحدة ، التى لم ينس شعبها الخسائر الفادحة التى أصيب بها المواطنون الأمريكيون فى حرب فيتنام .

– وجود الرهائن الأجانب فى بغداد ، وتبذل جهود كبيرة حاليا للإفراج عنهم ، وطالما كانت

الفرصة سانحة لإخراج أى عدد منهم سوف يؤجل الحل العسكرى للحفاظ على أرواح هؤلاء الرهائن ، وعند إغلاق باب خروج الرهائن قد يتم العمل العسكرى ضد العراق بصرف النظر عما يصيب هؤلاء الرهائن من خسائر . وقد تم الهجوم فعلا بعد إفراج العراق عن الرهائن .

– احتمال قيام العراق بنسف آبار البترول فى كل من الكويت والسعودية ، مع احتمالات إصابة الحقول العراقية أيضا ، يجعل القوى الكبرى تفكر جديا فى إمكانية استخدامها للقوة المسلحة لتحرير الكويت . نظرا لصعوبة الدفاع عن حقول النفط ووسائل نقله داخل الخليج حيث الامتداد الشاسع لحقول النفط الرئيسية ، وكون الآبار وخطوط الأنابيب ، ومحطات الضخ ، وصهاريج التخزين ومعامل التكرير وأرصفة الشحن مكشوفة جميعها بحكم طبيعتها .

كذلك فإن الهجمات على الإنشاءات المساعدة قد تصيب صناعات النفط المحلية بالشلل دون أن تعرض المنابع الأصلية للضرر . حيث نجد مراكز الشحن مثلا تحتوى على كثير من الأهداف الحيوية مثل صهاريج ومضخات وأنابيب وأرصفة شحن مجمعة كلها فى حيز ضيق . كذلك فإن إمدادات التيار الكهربائى شديدة التعرض للتخريب ، وهنا يجب أن نوضح أن ماكينات المملكة العربية السعودية هى الأضخم بين مثيلاتها فى العالم : أضخم فاصلات غاز (٥٠ وحدة) ، أضخم محطات ضخ (كفاءة الواحدة مليون برميل يوميا) ، أضخم معامل الحقن بالماء ، أضخم صهاريج تخزين ، أضخم ميناء نفط. وأن تعويض أى من هذه المعدات سوف يستغرق زمنا طويلا وتكاليف باهظة .

وتدمير محطة ضخ تدميرا شديدا يمكن أن يغلق خط أنابيب لمدة ٩٠ يوماً . كذلك فإن إشعال حقل النفط ، أو مجمع صهاريج يشكل تهديدا كبيرا نظرا لأن الزيوت الخفيفة المختلطة بالمواد الطيارة سهلة الاشتعال وصعبة الإطفاء . وكذلك فإن أجهزة الفصل والتثبيت قابلة للاشتعال بنوع خاص .

ولمقاومة حريق فى رصيف شحن بالولايات المتحدة الأمريكية قامت ١٦ شركة وثلاث وكالات حكومية بحشد : ٦٥٠ فرد ، زورقى إطفاء ، معدات ٥ حفارات متنقلة ، حفارين ثابتين ، ١١ زورق طين ، زورق رفع مركب عليه ونش حمولة ٥٠٠ طن ، مركز سيطرة على الشاطىء مجهز بوسائل الاتصال ومصادر القوى الكهربائية ، منصة هليوكوبتر ، رصيف للطائرات البحرية ، ومراكز للإعاشة .

(الملحق ح) المرفق يوضح حجم القوات المحتشدة فى الخليج حتى يوم ١٩٩٠/١١/١

الفصل الخامس

عاصفة الصحراء

نتيجة لاستمرار العراق فى موقفه المتعنت ، ورفضه لجميع محاولات السلام التى طرحت، وكذلك رفضه الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولى ، ونتيجة للرفض العالمى لاحتلال العراق للكويت واستيلائه عليها بالقوة ، اتخذ مجلس الأمن الدولى عدة قرارات متتالية وهى:«انظر الملحق..»

- القرار ٦٧٠ فى ٢٥ من سبتمبر ١٩٩٠ ويقضى بأن تلتزم الدول الأعضاء بالالتزام الصارم والكامل للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقاضى بفرض الحصار الاقتصادى على العراق، وأكد كذلك القرار بأن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات .

- القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) فى ٢٩ من أكتوبر ١٩٩٠ حيث أدان تصرفات العراق فى موضوع الرهائن الأجانب الذين احتجزتهم العراق لاستخدامهم كحائط بشرى فى الأهداف الحيوية .

- القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٠ حيث طالب العراق بالالتزام بتنفيذ قرارات المجلس السابقة ، وإذا لم ينفذ ذلك قبل يوم ١٩٩١/١/١٥ أعطى الحق للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة ، كذلك طلب إلى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التى تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار . وصدر القرار بأغلبية ١٢ دولة واعتراض دولتين هما اليمن وكوبا ، بينما امتنعت الصين عن التصويت .

مبادرة الرئيس الأمريكى :

بعد صدور قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) أعلن الرئيس الأمريكى مبادرة جديدة حيث أعلن فى مؤتمر صحفى بعد ظهر يوم ١١/٣٠ ، أنه سوف يوجه دعوة إلى وزير خارجية العراق طارق عزيز الحضور إلى واشنطن للاجتماع معه فى أواخر الأسبوع الذى يبدأ من يوم ١٠ من ديسمبر ١٩٩٠ ، وذلك بهدف إجراء محادثات لإنهاء أزمة الخليج سلميا على أساس تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن . وقال الرئيس جورج بوش إنه سوف يدعو سفراء عدد من الدول شركاء الولايات المتحدة فى التحالف فى منطقة الخليج لحضور هذا الاجتماع .

كذلك أعلن أنه سوف يطلب من وزير الخارجية الأمريكى چيمس بيكر ، فى حالة إذا ما وجهت إليه القيادة العراقية الدعوة ، أن يتوجه إلى بغداد خلال الفترة من (١٥ من ديسمبر) إلى (١٥ من يناير ١٩٩١) أى مع نهاية فترة الإنذار الموجهة إلى العراق . كذلك أعلن بأنه سوف يكلف چيمس بيكر فى حالة توجهه إلى بغداد بإبلاغ الرئيس العراقى والمسئولين العراقيين بما تطلبه الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها من العراق لتحقيق السلام والمتمثل فى : الانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت ، إعادة الحكومة الشرعية إليها ، إطلاق سراح جميع الرهائن ، عودة جميع السفارات الأجنبية فى الكويت إلى العمل وأخيرا تحقيق الاستقرار فى تلك المنطقة الحساسة من العالم .

ونتيجة لمناورات صدام حسين وتهربه من تحديد موعد لوزير الخارجية الأمريكى قبل انتهاء المهلة المحددة « يوم ١٥ من يناير ١٩٩١ » ويهدف العراق من ذلك إلى تضييع الوقت حتى يأتى شهر مارس والجوالسىء لإفشال الهجوم المتوقع . وبذا فشلت مبادرة الرئيس بوش .

وبإتمام قوات درع الصحراء لفتحها الاستراتيچى ، وإجراء التدريبات اللازمة على مسرح العمليات ، كذلك الإعداد الإدارى والفنى ، وتجهيز مسرح العمليات ، ووضع خطة العمليات المطلوبة ، قامت القوات برفع درجات الاستعداد استعداداً لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء .

أهداف العملية الهجومية :

لقد حددت القوات المتحالفة أهدافها من تنفيذ العملية الهجومية ، وهى وإن كانت قد أعلنتها ، إلا أن هناك أهدافاً غير معلنة وضعت من قبل وطورت أثناء المعارك .

١- *الأهداف المعلنة :*

أ- تنفيذ قرار مجلس الأمن القاضى بانسحاب العراق من الكويت وإعادة السلطة الشرعية «القرار ٦٦٠/١٩٩٠» ، وأعلنت القوات المتحالفة أن هدفها سوف يكون تحرير الكويت وإجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

ب- توجيه الهجمات ضد الأهداف الاستراتيچية العسكرية العراقية بهدف شلها لإجبار الرئيس العراقى على الاستسلام .

جـ - البعد عن ضرب الأهداف المدنية والمواطنين المدنيين تمشيا مع سياسة الولايات المتحدة الرامية للحفاظ على حقوق الإنسان .

٢- *الأهداف غير المعلنة* :-

أ- تحجيم القوات العراقية وتدمير الأهداف الاستراتيجية الحيوية «المفاعلات النووية، مصانع وأماكن تخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، قواعد الصواريخ أرض/أرض، القوة الجوية العراقية» . ويرجع ذلك إلى أنه إذا ما تركت هذه الأهداف سليمة ، فإنه عند حل المشكلة سلما أو حربا فإنه لإزالة هذه المنشآت من العراق سوف يستلزم إزالتها بالتبعية من إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل سترفض ذلك ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على إجبارها . كذلك فإن تدمير القدرة النووية العراقية والأسلحة الكيماوية سيجعل إسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لديها هذه القدرة ، وبذا ستكون هذه الأسلحة وسيلة للردع والضغط في نفس الوقت على الدول العربية في حالة إجراء مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية .

أما بالنسبة للصواريخ والقوات الجوية العراقية فإن تدميرها سوف يؤمن منابع البترول وإسرائيل وهما الهدفان الرئيسيان للولايات المتحدة الأمريكية .

ب - تحجيم الرئيس العراقي وإجباره على ترك الحكم ، حيث أصبحت شخصية صدام حسين ومطامعه وأهدافه تشكل تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة ، وكذلك للأمن القومي الإسرائيلي حيث سبق أن صرح الرئيس العراقي بأنه سوف يحرق نصف إسرائيل بالغازات ، ثم صرح بعد توتر الموقف نتيجة لاحتلاله الكويت بأنه إذا ما هاجمت القوات المتحالفة العراق فإنه سوف يقصف إسرائيل بالصواريخ (وقد نفذ ذلك فعلا) .

جـ - خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية والشعب العراقي بما قد يحركها بالقيام بثورة ضد صدام حسين (ونجحت في ذلك فعلا) .

د- محاولة أن يجبر القصف الجوي صدام حسين بالاستسلام والانسحاب من الكويت، لتتجنب القوات البرية الخوض في معركة ستكون خسائرها في الأفراد والمعدات فادحة لكلا الطرفين .

الدول التي شاركت في العملية :

اشتركت ٣١ دولة في عملية عاصفة الصحراء من كل من أوربا ، أمريكا ، أفريقيا ، آسيا ، أستراليا ، وهذه الدول هي :

- الدول الأمريكية :

الولايات المتحدة الأمريكية ، الأرجنتين ، كندا .

- دول أوربية :

بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، الاتحاد السوفيتي ، اليونان ، هولندا ، بولندا، النرويج ،

الدانمرك ، بلچيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا .

– دول عربية :

المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، عمان ، البحرين ، الكويت ، سوريا ، مصر ، المغرب .

– دول آسيوية :

باكستان ، أفغانستان ، الفلبين .

– أستراليا .

– دول أفريقية :

السنغال ، النيجر .

ومن الملاحظ أن بعضا من هذه الدول قد شارك فى عملية عاصفة الصحراء انطلاقا من عقيدته واحترامه للمواثيق الدولية ، والبعض الآخر قد شارك بالدرجة الأولى انطلاقا من البحث عن مصالحه الخاصة أو عما يمكن أن يجنيه من ثمار من مشاركته فى تلك العملية .

عملية عاصفة الصحراء :

تم تنفيذ عملية عاصفة الصحراء على ثلاث مراحل :

أولا : المرحلة الأولى : الهجوم الجوى .

ثانيا : المرحلة الثانية : تمهيد مسرح العمليات بالكويت .

ثالثا : المرحلة الثالثة : الهجوم البرى .

أولا : الهجوم الجوى :

بدأت قوات التحالف عملية القصف الجوى للأهداف الاستراتيچية العراقية فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح يوم الخميس ١٧ من يناير ١٩٩١م، الموافق ٢ من رجب ١٤١١ هـ ، وهى ليلة حالكة الظلام . وقد تم تحديد توقيت العملية لتحقيق المفاجأة التكتيكية ، نظراً لفقد المفاجأة الاستراتيچية حيث كانت عمليات الحشد للهجوم مكشوفة وإن نية الهجوم كانت معروفة، ويرجع ذلك لضخامة عملية الحشد ، وقد تمت عملية شوشرة على مراكز القيادة والسيطرة وقواعد الصواريخ والطائرات لشل قدراتها على العمل ، وقد أثرت تلك الشوشرة على جنوب الاتحاد السوفيتى مما أثار قلق الاتحاد السوفيتى .

اشترك فى العملية القوات الجوية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسعودية والكويتية فى

الضربة الأولى ، ثم شاركت القوات الجوية من قطر والبحرين وكندا وإيطاليا فى الضربة الثانية .

واستخدمت ٢٥٠٠ طائرة فى الضربة الأولى ، ٤٠٠ طائرة فى الضربة الثانية ، وكذلك استخدمت الصواريخ كروز من طراز «توماهوك» وهى صواريخ سطح / أرض . وتم استخدام ١٨٠٠٠ طن متفجرات فى الضربة الجوية الأولى .

وقد استخدمت القوات المتحالفة استراتيجية الضرب والتوقف ، وهذه الاستراتيجية تهدف إلى التوقف عن القصف الجوى بهدف .

– إعطاء فسحة من الوقت للرئيس صدام حسين للشعور بفداحة الخسائر التى سوف تصاب بها قواته ، فيتراجع عن موقفه ويعلن قبوله لقرارات مجلس الأمن .

– تقييم نتائج الضربة الأولى ومعرفة مدى التدمير الذى تم لوضع خطة الضربة الثانية على تلك الأهداف التى لم يتم تدميرها .

ونتيجة لأعمال الإخفاء والتمويه والخداع العراقية ، لم تتمكن القوات المتحالفة من تدمير الأهداف التى خططت فى الضربة الأولى ، كذلك لم يتراجع صدام حسين عن موقفه . فاستخدمت القوات المتحالفة أسلوب القصف المستمر المركز . وقد استغرق التمهيد النيرانى المدة من ١/١٧ – ١٩٩١/٢/٢٣ أى حوالى ٣٧ يوما ، ويرجع ذلك للآتى:

– رغبة القوات المشتركة فى تدمير الأهداف الاستراتيجية العسكرية فى العمق أى داخل العراق لمنع تأثيرها على المعركة البرية .

– تدمير الاحتياطيات الاستراتيجية العسكرية ، خاصة قوات الحرس الجمهورى ، ومنعها من المشاركة .

– الحصول على التفوق الجوى بل السيادة الجوية إن أمكن ذلك .

– تدمير البحرية العراقية لتحييدها ولتسهيل عملية الإبرار البحرى .

– تليين الدفاعات العراقية بما يسهل عملية اقتحامها وأن تكون العملية هى عملية تمشيط فقط .

– خفض الروح المعنوية للقوات العراقية بما يجعلها تقوم بالتسليم .

– تقليل حجم الخسائر فى القوات المتحالفة عند قيامها بالهجوم البرى نتيجة لنجاح الضربة الجوية فى إسكات وتدمير مصادر النيران العراقية المختلفة .

– تدمير طرق الإمداد وعقد المواصلات لمنع الإمدادات إلى مسرح العمليات بالكويت ، وقد حققت عملية التمهيد النيرانى تلك الأهداف جميعها ، بل إنها قد نجحت فى تدمير ما بين ٦٠ – ٨٠٪ من القدرة العراقية المسلحة .

استخدام العراق للصواريخ أرض / أرض :

لجأ العراق لاستخدام الصواريخ أرض / أرض من طراز سكود « ب » ، الذى يبلغ مداه ٣٠٠ كم ، ووزن الرأس المدمرة ٩٧٨ كجم ، ووزن المادة شديدة الانفجار ٧٧٠ كجم . وهو صاروخ غير دقيق حيث به خطأ من ٨٥٠ – ١٢٠٠ مترا ، ويطلق من قاذف متحرك . وتم استخدامه طوال المعركة نظرا للخسائر الكبيرة فى القوات الجوية العراقية وتمكن القوات المتحالفة من الحصول على السيادة الجوية الكاملة .

وجهت الصواريخ العراقية ضد هدفين رئيسيين :

– المملكة العربية السعودية حيث تم التركيز على قصف المنطقة الشرقية بهدف تدمير منشآت البترول بها بالإضافة إلى مناطق تمركز مشاة البحرية الأمريكية ومنطقة الظهران، وعلى الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية لإحداث تأثير مادى ومعنوى على القيادة السعودية وعلى الشعب السعودى ، وعلى منطقة حفر الباطن لأنها منطقة تمركز المدرعات الأمريكية «الفيلق السابع» ، والفرنسية «الفوج السادس الميكانيكى» ، والبريطانية «الفرقة المدرعة الأولى» .

– إسرائيل ويهدف العراق من ذلك إلى الآتى :

. أن يثبت صدام حسين لحلفائه أنه وعد بقصف إسرائيل إذا ما اعتدى على العراق، وقد وضع تهديده موضع التنفيذ ووفّى به ، وهذا يكسبه مزيداً من الزعامة والتأييد العربى والإسلامى .

. أن تتحول مشكلة احتلال العراق للكويت إلى مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ، وبذا تدخل مشكلة الكويت فى الحلقة المفرغة التى تدور فيها القضية الفلسطينية .

. إجبار إسرائيل على الدخول فى القتال ضد العراق ، وهذا سوف يجبر الدول العربية والإسلامية المؤيدة للسعودية والمشتركة مع القوات المتحالفة لتحرير الكويت ، أن تنهى هذا التعاون ، بل إن ذلك سوف يضع المملكة العربية السعودية فى موقف حرج .

. زيادة رقعة الاشتباك وتعدد الأطراف سوف يجبر القوى العالمية على مراجعة موقفها وإيقاف القتال الدائر خشية أن يتطور القتال ويتسع نطاقه وتصعب السيطرة عليه بعد ذلك .

نتائج قصف إسرائيل بالصواريخ :

لم يحقق قصف إسرائيل بالصواريخ أرض / أرض أى مكاسب للعراق ، وخاصة أن القدرة التدميرية للصاروخ ضعيفة . وعلى الجانب الآخر فقد كان لقصف إسرائيل بالصواريخ العراقية وعدم الرد من جانب إسرائيل نتائج إيجابية لإسرائيل فقد حققت مكاسب لم تكن تقدر على تحقيقها لو حاولت هى أن تقوم بذلك ، وأصبحت إسرائيل هى الطرف الوحيد المستفيد فى هذه الحرب .

ويمكن إيضاح تلك المكاسب التى حققتها فى الآتى :

. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير الأهداف الاستراتيجية العسكرية العراقية التى تهدد الأمن القومى الإسرائيلى مثل المفاعلات النووية ، مصانع الغازات الكيماوية – نشير هنا إلى أن الدلائل تشير لامتلاك العراق للغازات الكيماوية المزدوجة ، والتى هى لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فقط – قواعد الصواريخ أرض / أرض الثابتة والمتحركة . وذلك دون أن تتكلف إسرائيل أى نفقات .

. أن التزام إسرائيل بالصمت وعدم الرد على قصفات الصواريخ العراقية قد أكسبها تعاطفا دوليا ، وأظهرها بمظهر الدولة المعتدى عليها والمهددة بالفناء .

. قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات عسكرية حيث أمدتها بعدد ١٢ قاعدة صواريخ باتريوت ، المضادة للصواريخ بأطقمها الأمريكية ، كذلك منحة مالية تبلغ ١٣ مليار دولار ، وتم ربط قواعد الصواريخ باتريوت فى إسرائيل بالأقمار الصناعية الأمريكية ، وكانت إسرائيل تسعى لذلك عند بدأ العمليات العراقية فى الكويت ، ولم توافق الولايات المتحدة الأمريكية فى ذاك الوقت . كذلك قدمت ألمانيا مساعدات لإسرائيل تتمثل فى صواريخ باتريوت ومعدات وقاية كيماوية ومساعدات بما قيمته ٦٥٠ مليون دولار ، بل التزمت ألمانيا بأمن إسرائيل .

. تدمير القوة النووية والكيماوية العراقية جعل إسرائيل تنفرد بملكية الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى قدراتها العسكرية المتفوقة ، وهذا سوف يعزز موقفها فى المفاوضات السلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وقد ظهر موقف إسرائيل المتعنت منها .

. إن تدمير القدرة القتالية العراقية التى كانت تضاف إلى القدرة العربية العسكرية ، ولو باعتبارها قوة ردع فقط ، قد أدى إلى أن يميل ميزان التوازن الاستراتيجى العسكرى إلى جانب إسرائيل .

كذلك فإن إسرائيل التى تضع فى استراتيجيتها ضرورة بث الفرقة العربية / العربية حتى لا يحدث تكتل عربى فى مواجهتها مثل ما حدث عام ١٩٧٣ ، وكانت تسعى دائما لإحداثه ، قد حققه صدام حسين بصورة أسرع وأقوى مما كانت تتصوره إسرائيل .

ثانيا : تمهيد مسرح العمليات بالكويت :

بعد نجاح القوات المتحالفة فى تدمير الأهداف الاستراتيجية فى عمق العراق ، وكذلك إنزال أكبر قدر ممكن من الخسائر فى الحرس الجمهورى ، وقد أصبح الهجوم البرى وشيك الوقوع ،

بدأت القوات المتحالفة فى تمهيد مسرح العمليات بالكويت . حيث قامت بالآتى :

– إجراء أعمال استطلاع قوية ، والقيام بإغارات على بعض المواقع العراقية بهدف الحصول على المزيد من المعلومات وتأكيد ما لديها من معلومات .

– استمرار القصف الجوى للمواقع العراقية لتأكيد تدمير المدفعيات والدبابات ، والمزيد من خفض الروح المعنوية للقوات العراقية ، ولشل مراكز القيادة والسيطرة .

– فتح الثغرات فى موانع الألغام والأسلاك .

– تطهير الشاطىء الكويتى من الألغام البحرية تمهيدا للإبرار البحرى .

ردود أفعال الجانب العراقى :

فى خلال هذه الفترة قام العراق ببعض المحاولات لإعاقة هجوم القوات المتحالفة وبخاصة الهجوم البحرى ، وكذلك لرفع الروح المعنوية لقواته ، وللقيام بعمل دعائى يظهر العراق أمام العالم بأنه ما زال صامدا ويقاتل . حيث قام بعدة أعمال أهمها :

. ضخ البترول فى الخليج العربى : حيث قام العراق بضخ ١٠ ملايين برميل بترول فى مياه الخليج أمام الساحل الكويتى وذلك بهدف إشعالها عند بدء الهجوم البرى ، ويعتبر ذلك درسا مستفادا من حرب ١٩٧٣ حيث استخدمت إسرائيل مواسير لضخ النابالم أمام النقط القوية فى خط بارليف على القناة ، بهدف إشعالها عند بدء الهجوم المصرى ، ولكن القوات المسلحة المصرية تمكنت من إبطالها قبل استخدامها .

وقد هدف العراق إلى إعاقة الهجوم البحرى لقوات التحالف ، ولتوجيه إنذار لقوات التحالف بأن العراق سوف يجعل الشاطىء الكويتى كتلة من النيران تلتهم القوات البحرية .

وهنا نشير إلى أن أعمال العراق تأتى غير مدروسة ، حيث لم يتم دراسة تأثير اتجاهات التيارات البحرية وسرعتها بما يضمن تواجد البقعة أمام الساحل الكويتى عند بدء الهجوم البرى الذى سوف يصاحبه الإبرار البحرى ، وقد تحركت فعلا بقعة البترول من أمام الساحل الكويتى قبل الهجوم البرى ، مما دعا إلى قيام العراق يوم ٣٠ من يناير بضخ كميات جديدة من البترول الخام فى مياه الخليج أمام ميناء البكر فى جنوب العراق لتكوين بقعة جديدة .

وقد أدت تلك العملية إلى تلوث بيئى سوف تمتد آثاره لسنوات عديدة قادمة سواء كان هذا التلوث على الثروة السمكية والبحرية ، ومحطات تحلية المياه ، كذلك على طبقات الجو العليا نتيجة لعملية البخر التى تتم للطبقات الخفيفة الزيتية التى على سطح المياه ، وقد ظهرت آثار ذلك بوضوح فى الأمطار الحمضية التى هبطت على إيران .

ولإيقاف تسرب البترول استخدمت القوات الأمريكية القنبلة « جى بى يو ١٥ » وهى ما تسمى

بالقنبلة الذكية التي تحملها الطائرات ف١١١ والطائرات ف٤ ، وأمكن إيقاف تدفق البترول عن طريق تدمير الصمامات الخاصة بضخ البترول في المستودعات البرية إلى الخزانات البحرية .

- عملية الخفجي :

بلدة الخفجي هي بلدة حدودية تبعد مسافة ٣٥ كم عن حدود السعودية / الكويتية ، وليس لها أية قيمة استراتيجية عسكرية . وقد قام العراق بشن هجوم على المدينة مساء يوم ٢٩ من يناير باستخدام قوة لواء مدرع ، وتم الهجوم على ثلاثة محاور . وقد استخدمت القوة أسلوب الخداع للاقتراب من المدينة والتمكن من دخولها ، وذلك بإدارة مدافع الدبابات للخلف . حتى تعطى انطباعا لدى القوات المتحالفة أنها تريد الاستسلام وباقترابها من المدينة قامت بتوجيه مدافعها للأمام واقتحمت المدينة .

وقد تمكنت قوات المشاة البحرية الأمريكية والقوات السعودية وعناصر مدرعة من دولة قطر تحت ستر القصف الجوى والمدفعي بطرد القوات العراقية بعد ٣٠ ساعة قتال .

وقد فقدت القوات العراقية : ٤١ دبابة ، ٧ مركبات مدرعة ، ١٢ مركبة متنوعة ، ٥٠٠ أسير و٣٠٠ قتيل . وبتحليل هذه العملية سوف نخرج بالآتى :

أ- أن هذه العملية هدفت إلى :

- عمل دعائي خارجي يظهر أن العراق ما زال صامداً ومحافظا على قدراته القتالية وأنه قادر على مواجهة قوات التحالف مجتمعة .

- عمل دعائي داخلي بهدف رفع معنويات القوات العراقية والشعب العراقي تحت القصف الجوى المستمر .

- محاولة إجبار القوات المتحالفة للدخول في معركة برية مبكرة حتى تتمكن القوات العراقية من إنزال أكبر قدر ممكن من الخسائر في القوات البرية المتحالفة ، ولمحاولة إيقاف عمليات القصف الجوى للتحالف الذى كان قد بدأ منذ ١٣ يوما .

ب - أن هذه العملية كان محكوما عليها بالفشل في أداء مهمتها ، وأنها قد جاءت منافية تماما لجميع قوانين القتال حيث :

- قامت هذه القوات بالعمل دون أى غطاء جوى لها وفى ظل سيادة جوية لقوات التحالف ، ومن المعروف جيدا أن أى عمليات عسكرية خاصة في الصحراء المفتوحة محكوم عليها بالفشل .

- لمهاجمة مدينة يلزم أن يكون العنصر الغالب فيها هو المشاة وقوات الإبرار الجوى ، وأن

العنصر المدرع يستخدم لتأمين المدينة من الخارج ولصد الهجمات المضادة المتوقعة ضد المدينة، وبذا يمكن تحقيق المهمة وهى الاستيلاء على المدينة وتأمينها والسيطرة عليها ، إلا إذا كانت العملية هى عملية إغارة فقط .

– وفى حالة اعتبار هذه القوات بمثابة مفرزة متقدمة لقوات أكبر ، فإنه كان من الواجب أن يكون قد تم دفع القوة الرئيسية لتحقيق مهامها ، وهذا يسهل مهمة المفرزة المتقدمة ويدعمها ويؤمنها .

– أن هذه القوة أصبحت هدفا ثمينا لطيران القوات المتحالفة ومدفعياتها وصواريخ كروز «توماهوك» التى استخدمتها البحرية الأمريكية .

وبذا فإن القيادة العراقية دفعت جزءا من قواتها الأرضية لقمة سائغة التهمتها القوات المتحالفة، وأن هذه العملية لم تحقق أهدافها للآتى :

– أن حجم خسائر القوات المتحالفة بلغ ٤ مفقودين ، ٣٢ جريحا ، ١٥ قتيلا ، دبابتين ، ٦ عربات مدرعة . وذلك أقل بكثير من خسائر القوة العراقية .

– أن هذه العملية تعطى مؤشرين : الأول ، أنه فى حالة إذا كان قرار القيام بهذه العملية هو قرار القادة العسكريين فإن ذلك يظهر بوضوح ضعف مستوى هؤلاء القادة . الثانى ، وهو أنه إذا كان هذا القرار هو قرار سياسى فإنه يظهر ضعف القيادة السياسية ، وخوف القيادة العسكرية من القيادة السياسية حيث كان يجب أن ترفض القيادة العسكرية من القيادة السياسية حيث كان يجب أن ترفض القيادة العسكرية تنفيذ ذلك لعلمها أن هذه القوة محكوم عليها بالفناء .

الجهود السياسية فى خلال هذه الفترة :

مع بدء عمليات القصف الجوى ، قام العديد من الدول بمحاولات لإيقاف النيران حيث تقدمت دول المغرب العربى بطلب إلى مجلس الأمن لعقد جلسة عاجلة للنظر فى إيقاف النيران ، وقد رفض المجلس ذلك على أساس أن يعلن صدام حسين انسحابه من الكويت والتزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

أيضا فقد تم تحرك باكستانى قام به نواز شريف رئيس وزراء باكستان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامى الذى يرى أن أى حل للمشكلة يجب أن يتمشى مع المبادىء .

ثم تلا ذلك تحرك كل من الهند ويوغسلافيا وباكستان وهى من دول عدم الانحياز حيث قامت بتوزيع أفكار تدعو إلى وقف الأعمال الحربية واستئناف الجهود لإيجاد حل سلمى للصراع ، ولكنها

فشلت نتيجة لعدم تأييدها من الدول الأعضاء بمجلس الأمن .

وقد تقدم مهدى خروبى رئيس مجلس الشورى الإيرانى بمبادرة من خمس نقاط على النحو التالى :

– وقف العمليات العسكرية فورا .

– الانسحاب المتزامن لكل من القوات المتحالفة ضد العراق فى المنطقة ، والقوات العراقية من الكويت ، على أن ترابط قوات إسلامية فى كل من الكويت والسعودية .

– تشكيل لجنة تضم الدول الإسلامية للإشراف على الانسحاب المتزامن .

– رفع الحظر على المواد الغذائية والأدوية المفروض على العراق .

– وقف غير مشروط لتدفق المهاجرين اليهود إلى الأراضى العربية المحتلة وتشكيل لجنة تضم دولا إسلامية تعنى بدعم الفلسطينيين فى نضالهم لتحرير أرضهم .

وقد تقدمت إيران بهذه المبادرة بهدف إيجاد دور لها فى ترتيبات الأمن فيما بعد الأزمة وأن تعود إلى ممارسة دورها الزعامى فى المنطقة .

وهنا نشير إلى أن الدول الكبرى وبعض الدول الإقليمية كانت واثقة من أن هذه الأزمة سوف تحل، وأن هناك ترتيبات أمن سوف تتم فى المنطقة ، وكذلك أن هناك أعمال لإعادة التعمير سوف تتم لذا سارعت تلك الدول مبكرا لإيجاد مكان لها فى تلك الأعمال ، فعلى حين نجد إيران تسعى لإيجاد مكان لنفسها فى ترتيبات الأمن ، نجد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد حصلت على عقود إعادة التعمير فى خلال هذه الفترة أى قبل قيامها بالهجوم البرى .

وقد رفضت الدول الكبرى تلك المبادرة للآتى :

– عدم اشتمالها على قبول العراق لقرارات مجلس الأمن كاملة .

– رفض الدول الكبرى لرفع الحظر الاقتصادى إلا بعد قبول العراق لقرارات مجلس الأمن وتمام انسحابه من الكويت .

البيان السوفييتى الأمريكى :

أصدر وزير الخارجية الأمريكى ووزير الخارجية السوفيتى بيانا بعد اجتماعهما فى واشنطن نص على « مطالبة العراق بالانسحاب من العراق كشرط أساسى لوقف إطلاق النار ، ثم الانتقال بعد انتهاء أزمة الخليج إلى مرحلة إنهاء أزمة الصراع العربى الإسرائيلى » .

وقد أوضح البيان أن العمليات العسكريا يمكن أن تتوقف ضد العراق إذا التزم الرئيس صدام

حسين التزاما لارجعة فيه بالانسحاب من الكويت ، وأن يعقب هذا التعهد إجراءات ملموسة وخطوات محددة لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن وقد رحبت مصر بهذا البيان فى حين رفضته العراق ، واحتجت عليه إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تقم باستشارتها قبل إصداره . وهذا الاحتجاج يكشف بوضوح عن الآتى :

- أن انسحاب العراق دون إتمام تدمير الأهداف العراقية الاستراتيجية سوف يجعل التهديد العراقى للأمن القومى الإسرائيلى مستمرا .
- أن إسرائيل ليست مستعدة فعلا لحضور مؤتمر دولى للسلام .

المبادرة السوفيتية :

أعلن الاتحاد السوفيتى مبادرة للحل السلمى وذلك عندما استشعر بأن موعد الهجوم البرى على العراق أصبح وشيكا واشتملت المبادرة على النقاط الست الآتية :

- يوافق العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠(١٩٩٠) ولذا سوف يسحب قواته فورا ودون قيد أو شرط من الكويت وإلى الحدود التى كانت عليها فى الأول من أغسطس ١٩٩٠ .
- يبدأ سحب القوات بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال العدائية فى الجو والبر والبحر .
- يتم الانسحاب خلال ٢١ يوما بما فى ذلك الانسحاب من مدينة الكويت خلال الأيام الأربعة الأولى .
- بعد إتمام انسحاب القوات من الكويت سينتفى فوراً الأساس لبقية القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن ومن ثم ينتفى مفعولها .
- يتم إعادة جميع الأسرى خلال ٣ أيام من وقف إطلاق النار ووقف عمليات القتال .
- يصحب وقف إطلاق النار وسحب القوات وضع مراقبين أو قوات حفظ السلام ويتم اختيارهم عن طريق مجلس الأمن .

ويهدف الاتحاد السوفيتى من وراء هذه المبادرة إلى :

- أن يثبت أنه ما زال القطب الثانى على الساحة الدولية بالرغم من المتغيرات التى جرت على الساحة الدولية وفى ظل النظام العالمى الجديد .
- أن يوجد لنفسه مكانا فى ترتيبات الأمن فيما بعد الأزمة .
- أن يثبت لدول المنطقة أنه مازال الصديق الذى يمكن الاعتماد عليه فى الشدائد .

– أن نجاح جورباتشوف فى حل هذه المشكلة سوف يدعم موقفه الداخلى فى الاتحاد السوفيتى ، خاصة فى مواجهة المؤسسة العسكرية التى يزعجها أن ينهزم السلاح السوفيتى أمام السلاح الأمريكى . ولم توافق الولايات المتحدة الأمريكية على المبادرة ووجهت إنذارا للعراق اشتمل على النقاط الآتية :

– أن يبدأ العراق فى سحب قواته من الكويت فى موعد أقصاه الساعة السابعة من مساء يوم ٢٣ من فبراير ١٩٩١ .

– أن يعلن العراق عن جدول زمنى لانسحاب قواته بالكامل من الكويت خلال سبعة أيام وإتمام الانسحاب من مدينة الكويت خلال يومين .

– أن يعلن العراق موافقته على القرارات الاثنى عشر الصادرة من مجلس الأمن .

– أن تراقب القوات المتحالفة عملية الانسحاب للتأكد من إتمامها بالكامل ، وأنه يمكن لقوة حفظ سلام دولية أو عربية أن تتخذ مواقعها على طول الحدود الكويتية العراقية فى مرحلة لاحقة .

وبانتهاء مدة الإنذار الأمريكى وعدم ظهور أية بوادر لموافقة العراق ، منح الرئيس بوش سلطة شن الهجوم البرى الشامل ضد القوات العراقية .

ثالثا : الهجوم البرى :

وهنا سوف نتعرض للتحليل الاستراتيجى للعمليات البرية التى استغرقت ١٠٠ ساعة دون التعرض للتكتيكات التى استخدمت لتنفيذ العملية الهجومية .

توقيت الهجوم :

تم تحديد ساعة بدء العمليات الهجومية لتكون الساعة ٠٣٠٠ من صباح يوم الأحد ٢٤ من فبراير ١٩٩١ بتوقيت مسرح العمليات . وقد تم اختيار التوقيت على أساس أن يتم الهجوم فى الظلام الدامس حيث إنها ليلة غير قمرية ، وإن العراق سوف يتوقع أن يتم الهجوم فى آخر ضوء أو أول ضوء وبذا يكون هناك نوع من التراخى بين القوات العراقية خاصة مع بقاء هذه القوات تحت قصف عنيف مستمر لمدة ٣٨ يوما .

كذلك يمكن للقوات المتحالفة أن تستغل الفترة المتبقية من الليل فى عبور الثغرات فى الموانع والقيام بأعمال الالتفاف والتطويق ، وتأمين عمليات الإبرار الجوى مع الاستعداد فى أول ضوء لصد أى هجمات مضادة .

المفاجأة :

تعتمد العمليات الهجومية بدرجة كبيرة على تحقيق عنصر المفاجأة ، ولما كانت المفاجأة الاستراتيجية غير ممكنة التحقيق لتوقيع الهجوم من جانب القوات العراقية ، لذا فقد عملت القوات المتحالفة على الحصول على المفاجأة التكتيكية وتمثل ذلك في الآتي :

– اختيار ساعة بدء الهجوم .

– استخدام عمليات الإبرار الجوى في الأعماق على نطاق واسع ، وتوجيه الضربات القوية السريعة للأعماق باستخدام القوات المدرعة .

ولا شك في أن سرعة الوصول إلى الأعماق سوف تساعد على القيام بعمليات حصار، وأن ظهور القوات المتحالفة بقوات ضخمة في الأعماق في وقت قصير يحدث نوع من الارتباك والذعر لدى القوات العراقية المدافعة بما يقلل من قدراتها القتالية .

التخطيط للهجوم :

إن إجراء حشد القوات المتحالفة من إحدى وثلاثين دولة مختلفة التسليح والتنظيم والتدريب واللغة أوجد نوعا من العبء على قيادة مسرح العمليات حيث تم التغلب على ذلك بالوسائل الآتية :

– عند التخطيط للهجوم تم مراعاة أن تخصص المهام للقوات المشتركة طبقا لإمكانيات كل مجموعة ومستوى تدريبها وتسليحها . كذلك تم تشكيل مجموعات متناسقة لتنفيذ المهام المشتركة .

– للتغلب على مشكلة اللغة تم تخصيص ضباط اتصال مع القوات العربية ، كذلك تم إنشاء شبكات التعاون التي تحقق الاتصال العرضي بين القوات .

– تم إجراء التدريبات المشتركة على مهام العمليات لضمان نجاح القوات في تنفيذ مهامها .

– تم إجراء تنظيم التعاون وربط المهام بالخطوط والتوقيتات وهذا يمكن من السيطرة على القوات ، خاصة مع أهمية وصول قوات الإبراد الجوى التي لديها القدرة للقتال لمدة ٤٨ ساعة فقط.

كذلك فقد تم التخطيط لتأمين أعمال قتال القوات القائمة بالهجوم حيث تم :

١– إجراء الاستطلاع المستمر بجميع وسائل الاستطلاع المتيسرة من أقمار صناعية وطائرات . كذلك بتنفيذ أعمال الاستطلاع بقوة ضد بعض المواقع لمعرفة قوتها وخطط نيرانها ونوع التحصينات والدفاعات فيها ، وقد سبق ذلك قيام العمليات بفترة وجيزة . هذا بالإضافة إلى استمرار أعمال الاستطلاع لميدان المعركة والعمق الاستراتيجي .

٢– تخصيص وحدات لتأمين أجناب ومؤخرة القوات القائمة بالهجوم .

وقد تم التخطيط لتنفيذ العملية كالآتي :

١– عملية إبرار بحرى خداعي على الساحل لجذب التفات القيادة العراقية والاحتياطيات

الاستراتيجية نحو الساحل .

٢- إبرار جوى فى العمق بواسطة عناصر الفيلق ١٠١ إبرار جوى أمريكى لمحاصرة القوات فى مسرح الكويت ولتثبيت الاحتياطى الاستراتيجى العراقى المكون من وحدات الحرس الجمهورى من القيام بالهجمات المضادة .

٣- التقدم على ٣ محاور كالآتى :

- ضربة ثانوية على الساحل بهدف اختراق الدفاعات وسرعة الوصول إلى منطقة الإبرار البحرى بقوات من مشاة البحرية الأمريكية والسعودية .

- هجوم تثبيتى يتحول إلى هجوم بالمواجهة بمجرد النجاح فى فتح الثغرات ، وقد اشتركت فيه القوات المصرية والسعودية والكويتية والفرنسية .

- ضربة رئيسية من منطقة حفر الباطن فى اتجاه الشمال الشرقى بقوة الفيلق السابع الامريكى والفرقة الأولى البريطانية المدرعة ، بهدف سرعة الوصول إلى منطقة الحدود العراقية الكويتية ، لعزل ميدان المعركة والاتصال بقوات الإبرار الجوى بالفرقة ١٠١ اقتحام جوى والفرقة ٨٢ اقتحام جوى ، ومنع الحرس الجمهورى من القيام بالهجمات المضادة ، بالإضافة إلى قطع محاور الإمداد والإخلاء للقوات المدافعة ، مع قيام لواء مدرع فرنسى بتأمين الجانب الأيسر للقوة الرئيسية ، وقد نجحت فى صد هجوم مضاد مدرع عراقى ، ثم حققت الاتصال بقوات الإبرار الجوى .

- باستغلال نجاح قوات الأنساق الأولى يتم اندفاع القوات المخصصة لمهاجمة مدينة الكويت والجهراء وذلك بالتعاون مع قوات الإبرار الجوى .

٤- أن تقوم القوات الجوية بتنفيذ المهام الآتية :

- قصف التشكيلات العراقية فى مسرح الكويت بالاشتراك مع القوات البحرية .

- قصف قوات الحرس الجمهورى العراقى بهدف شل قدراتها وتدميرها ومنعها من الخروج من مواقعها مع التركيز على تدمير الدبابات والمدرعات العراقية .

- القيام بعمليات الإبرار والإنزال الجوى وتأمينها أثناء قتالها وتنفيذ مهامها على الأرض

- استمرار قصف الأهداف الاستراتيجية فى الأعماق «منصات إطلاق صواريخ ، مطارات» .

استراتيجية القوات المتحالفة :

أطلق على الأسلوب الذى استخدمته القوات المتحالفة أسلوب المعركة البر / جوية

وهذا الأسلوب يتمشى فى خطوطه الرئيسية مع The Air Ground Battle Dectorine القواعد العامة لقوانين القتال إلا أنه أسلوب جديد بالدراسة حيث يعتمد على الإبرار والإنزال الجوى على نطاق واسع مع استخدام القوات الجوية للقيام بأعمال القصف الجوى الشامل ولفترة طويلة .

سير العمليات القتالية :

تمكنت القوات المتحالفة من فتح الثغرات فى موانع الألغام والأسلاك والخنادق المضادة للدبابات وإبطال عمل خطوط أنابيب البترول الممتدة داخل الخنادق والتى كانت معدة للإشعال ، وكذلك فى الساتر الترابى والبالغ ارتفاعه بين ٤ – ٥ م . وقد تمكنت القوات المصرية والسعودية من تأدية هذه المهمة بنجاح كامل .

تقدمت القوات المتحالفة بسرعة أذهلت المراقبين ومما ساعد على ذلك الآتى :

– ضعف القدرة القتالية للقوات العراقية وعدم رغبتهم فى القتال نظرا لما أصابها من تدمير نتيجة لأعمال القصف الجوى والبحرى على القوات ، والذى استمر لمدة ٣٧ يوما .

– ضعف الروح المعنوية للجنود العراقيين نظرا لنقص إمدادات الطعام والمياه وقطع الغيار والذخائر اللازمة ، كذلك لعدم اقتناع القوات العراقية المسلحة بعدالة القضية التى يحاربون من أجلها .

– أن عملية اجتياح الكويت جاءت بعد إنهاك القوات فى حرب إيران ، وأن هذه القوات تمركزت داخل الخنادق لمدة ستة أشهر .

– أن القوات العراقية المدافعة داخل مسرح العمليات بالعراق هى مشاة على مستوى منخفض من التدريب والقدرة على القتال .

– حصول قوات التحالف على السيادة الجوية مما مكنها من العمل بحرية دون تدخل من جانب القوات العراقية .

– توفر أجهزة الرؤية الليلية المتطورة لدى القوات المتحالفة .

– التفوق التكنولوجى الكامل من جانب القوات المتحالفة .

وقد مكنت هذه العوامل القوات المتحالفة من تحقيق مهامها القتالية المحددة لها لليوم الأول من العمليات ، أن تنفذها فى ١٢ ساعة ، مما أدى إلى قيام قيادة مسرح العمليات بإصدار تعليماتها إلى القوات بالإسراع فى تنفيذ مهامها ، أى أن تقوم بتنفيذ مهامها التالية قبل موعدها المحدد .

وقد تمكنت قوات الضربة الرئيسية من تطويق مسرح العمليات والوصول إلى طريق البصرة الكويت وبذا أمكنها احتلال جنوب العراق ، وتثبيت وتدمير قوات الحرس الجمهورى العراقى التى قامت بهجمات مضادة محددة ، كان محكوما عليها بالفشل حيث إن خروج دبابات الحرس من دشمها عرضها فورا لهجمات طائرات التحالف من نوع « أ - ١٠ » ، « الأباتشى » .

قرار الانسحاب وإيقاف النيران :

بعد رفض صدام حسين لجميع مبادرات السلام ، ورفضه الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن وخوضه معركة خاسرة أصابت العراق بالدمار ، أدت إلى تدمير ٤٠ فرقة من إجمالى ٤٢ فرقة فى مسرح عمليات الكويت ، ٨٥٪ من الدبابات والمدفعيات والآليات، أى يمكننا أن نقول تدمير حوالى ٧٥٪ من القدرات القتالية الشاملة للقوات العراقية . هذا بالإضافة إلى احتلال جنوب العراق حتى مسافة ٤٠ كم جنوب البصرة ، وأدت إلى استشهاد الآلاف من الجنود والمواطنين العراقيين ، أن أعلن صدام حسين قرارا بالانسحاب يوم ٢٥/٦ ، ورفضت الولايات المتحدة ذلك وطلبت أن يذاع البيان بواسطة صدام حسين نفسه وقد أذاعه يوم ٢/٢٦ وأضاف إليه :

- أن القوات العراقية ستواصل انسحابها من الكويت .
- أن الكويت لا تعتبر من يوم ٢/٢٤ جزءا من العراق .

ونتيجة للمزيد من ضغط قوات التحالف على العراق أن أعلن صدام حسين يوم ٢/٢٧ المزيد من التنازلات وهى :

- الموافقة على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بدفع تعويضات للكويت .
- التخلى عن فكرة أن الكويت جزء من الأراضى العراقية .
- إطلاق سراح أسرى الحرب فور إعلان إيقاف النيران .

وفى خطاب موجه من طارق عزيز إلى سكرتير عام الأمم المتحدة أعلن قبول حكومة العراق لقرارات الأمم المتحدة رقم ٦٦٠ (١٩٩٠) وامتثالها للقرارين ٦٦٢ ، ٦٦٤ وذلك فور صدور قرار من مجلس الأمن الذى ينص على الوقف الفورى لإطلاق النار وجميع العمليات العسكرية فى البر والبحر والجو ، كما ينص على اعتبار كافة الأسس التى تم استنادا إليها صدور قرارات المجلس أرقام ١٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ لاغية وكأن لم تكن .

ثم أبلغ ممثل العراق فى الأمم المتحدة بعد ذلك بأن العراق وافق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن الاثنى عشر بعد صدور قرار مجلس الأمن بإيقاف النيران .

ولكن الدول الأعضاء الخمس الدائمة فى مجلس الأمن رفضت رسالة طارق عزيز لأنها لا تفى بالمطالب .

الموقف الأمريكى من إيقاف النيران :

أصدر الرئيس چورچ بوش أمر إيقاف النيران فى منتصف ليلة ٢/٢٨ ، وأعلن شروط التحالف السياسية والعسكرية لإيقاف النيران بصفة رسمية وهى :

– إطلاق العراق سراح كل المعتقلين السياسيين فورا .

– أن يبلغ العراق السلطات الكويتية بمواقع وطبيعة كل الألغام البرية والبحرية .

– امتثال العراق لكل قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر .

– نبذ قرار العراق فى أغسطس بضم الكويت .

– أن يقبل العراق من حيث المبدأ دفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التى نتجت عن عدوانه.

وأعلن الرئيس الأمريكى أن التحالف يدعو الحكومة العراقية إلى تحديد قادة عسكريين عراقيين يلتقون خلال ٤٨ ساعة مع نظرائهم من التحالف فى مكان بمسرح العمليات ، لترتيب الجوانب العسكرية لوقف إطلاق النيران .

وقد ربط الرئيس بوش إيقاف النيران بشرطين هما :

– امتناع العراق عن إطلاق النيران على قوات التحالف .

– عدم إطلاق صواريخ سكود على أى دولة مجاورة .

وطلب الرئيس الأمريكى من وزير الخارجية الأمريكى دعوة مجلس الأمن لإقرار وقف إطلاق النيران .

مدى ما حققته عاصفة الصحراء من أهداف :

لقد نجحت عاصفة الصحراء فى تحقيق الجزء الأكبر من أهدافها المعلنة وغير المعلنة كالآتى :

– إتمام تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية لها .

– إجبار العراق على قبول جميع قرارات مجلس الأمن .

– تدمير الأهداف الاستراتيچية فى العمق العراقى « المفاعلات النووية ، مصانع وأماكن تخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوچية ، قواعد الصواريخ أرض / أرض القوات الجوية العراقية » .

– تدمير القوة الرئيسية للقوات المسلحة العراقية حيث بلغت نسبة التدمير ٧٥٪ .

– تدمير البنية الأساسية العراقية وهى وإن كانت تخدم المجهود الحربى العراقى إلا أن منها

أهدافا مدنية مثل الكبارى ومحطات توليد الكهرباء والإذاعة .

– تحجيم الرئيس العراقى ، ولكنها لم تنجح فى إجباره على التنحى عن الحكم .

. خفض الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية والشعب العراقى ، وقد نجحت فى تحريك الشعب العراقى للثورة على النظام .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١)

اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ٦٨٧ بخصوص الترتيبات النهائية لإيقاف النيران فى منطقة الخليج وقد نص على الآتى :

١– بدء سريان وقف إطلاق النيران عندما يعلم العراق قبوله رسميا للقرار .

٢– إلزام كل من الكويت والعراق بوجوب إحترام خط الحدود المتنازع عليها بين الدولتين ، والقائمة بينهما منذ عام ١٩٦٣ ويكلف الأمم المتحدة بتحديد هذا الخط باعتباره الحدود النهائية بينهما ، ويحمل مجلس الأمن مسئولية ضمان هذه الحدود باتخاذ كل الإجراءات المناسبة .

٣– تكوين قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تتكون من مراقبين يتولون مراقبة ومتابعة وقف إطلاق النار بين الدولتين ، وتنتشر هذه القوة فى منطقة منزوعة السلاح تمتد بعمق ١٠ كيلو مترات فى أرض العراق ، ٥ كيلو مترات فى أرض الكويت ، وسيترتب على هذا الانتشار فتح الطريق أمام إنسحاب القوات الأمريكية من العراق .

٤– أن يأمر مجلس الأمن بتدمير أسلحة العراق الفورية ، ويحظر جميع المبيعات العسكرية للعراق حظرا مطلقا ، وإبطال جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وجميع مخزونات عناصرها وجميع نظم الصواريخ وأشباه النظم والمكونات وجميع مرافق البحث والتطوير ، وذلك تحت إشراف دولى .

٥– أن يعلن العراق نبذه للإرهاب الدولى ، وأنه لن يسمح للمنظمات الأرهابية بالعمل من فوق أراضيه .

٦– أن يخصص العراق نسبة من دخله المستقبلى من البترول لتسديد التعويضات المستحقة للكويت ، مع إنشاء صندوق خاص تحت إشراف الأمم المتحدة لتوجيه التعويضات التى سيدفعها العراق .

٧– أن يتعهد العراق بعدم استخدام وتطوير أى سلاح من الأسلحة فوق التقليدية ، والتعهد بعدم حيازة أو تطوير أسلحة نووية أو مادة يمكن استخدامها فى سلاح نووى .

٨- أن يقوم مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الحال بتنفيذ عملية تفتيش على الطبيعة على قدرات العراق النووية وأن يضع خطة تقدم لمجلس الأمن خلال ٤٥ يوما تدعو إلى تدمير وإزالة أو إبطال بمفعول جميع الأسلحة سالفة الذكر ، وتنفذ الخطة خلال ٤٥ يوما بعد اعتمادها من مجلس الأمن ، ووضع خطة رصد مستقبلى والتحقق من امتثال العراق لذلك .

وقد صدر القرار يوم ١٩٩١/٤/٣ بموافقة ١٢ دولة من بينها الدول الخمس الدائمة العضوية ، وصوتت ضده دولة واحدة هى كوبا ، وامتنعت اليمن واكوادور عن التصويت .

وقد وافق العراق على القرار ، وبذا فإننا نجد أنه نتيجة لسوء تقدير العراق للموقف منذ بدأ الأزمة وحتى انتهائها أن وضع العراق فى أسوأ وضع ممكن أن تضع دولة نفسها فيه حيث :

١- فقد من ٧٠ - ٨٠ ٪ من قدرات قواته المسلحة .

٢- حشد جميع قدراته النووية والكيماوية والبيولوجية وإلى الأبد .

٣- خسر قدراته الصاروخية .

٤- استمرار فرض الحظر على إمدادات العراق بالسلاح أى أنه لن يمكن من إعادة بناء قواته مرة أخرى .

٥- تدهور الموقف الاقتصادى والذى سوف تستمر آثاره لأجيال قادمة .

٦- فقد العراق لمكانته الدولية وفى المؤسسات المختلفة .

٧- حدوث ثورة شعبية فى داخل العراق ، وقيام الحكومة بتوجيه القوات المسلحة لمقاومتها .

فى حين على الجانب الآخر نجد أن قوات التحالف قد حققت جميع أهدافها واختتمتها بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والذى قيد العراق تماما .

الفصل السادس

أثر المشكلة على أمن الخليج والأمن القومي العربي

لقد كان لحرب العراق إيران التى استمرت ثمانية أعوام ، أثرها على الأمن القومى العربى ، وأمن منطقة الخليج بالدرجة الأولى ، وهى أحد أنساق الأمن القومى العربى ، ومن أهم تلك الانساق حيث تعتبر خط الدفاع الشرقى للأمن العربى . وقد استنزفت فى تلك الحرب طاقات وإمكانيات العراق والدول الخليجية التى وجهت جزءا كبيرا من مواردها المالية لمعاونة العراق .

ولكن مشكلة الكويت الحالية ، والتى أدت إلى استخدام القوة المسلحة لإجبار العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ، قد أصاب أمن المنطقة والأمن القومى العربى بخسائر فادحة سوف تمتد آثارها لأجيال قادمة محليا وإقليميا وعالميا .

وسوف نتناول آثار المشكلة على المنطقة من وجهة نظر الأمن القومى بمكوناته المختلفة : المكون الاقتصادى ، المكون السياسى ، المكون الاجتماعى ، ثم المكون العسكرى . واضعين فى الاعتبار أن هذه المكونات تؤثر وتتأثر كل بالآخر .

المكون الاقتصادى :

– زيادة إنتاج البترول فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج لتعويض العجز فى سوق البترول العالمى نتيجة لتوقف صادرات بترول كل من العراق والكويت ، وهذا يستنزف احتياطى البترول فى تلك الدول .

وبإشعال العراق الحرائق فى حوالى ٥٠٠ بئرا بترولية كويتية ويحترق حوالى ٥ مليون برميل يوميا ، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف استهلاك بريطانيا من النفط ، وتفقد الكويت ١٠٠ مليون دولار يوميا نتيجة الحريق ، كذلك تم تدمير المنشئات التى فوق سطح الأرض سوف تتكلف مبالغ طائلة لإطفاء تلك الحرائق وإعادة بناء المنشآت البترولية التى هدمت . وقد وقعت الكويت عقدا مع شركة « رد أدير » لإطفاء الحرائق المشتعلة بمقتضى ذلك العقد تحصل الشركة على ٢٧٥ ألف دولار عن كل ساعة عمل ، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية سوف تصل إلى حوالى ٤٠ ألف مليون دولار ، بالإضافة إلى ذلك فإنه من غير المتوقع أن يعود مستوى ضخ البترول الكويتى إلى ما كان عليه قبل حوالى عامين .

– توجيه جزء كبير من الموارد المالية لدى دول الخليج إلى المجهود العسكرى لتغطية نفقات القوات المتعددة الجنسيات المتواجدة بالمنطقة وهذا يؤثر فى حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية الداخلية لتلك الدول ، وسوف يؤدى إلى انخفاض حجم المعونات الاقتصادية الموجهة للدول العربية والاستثمارات الموجهة داخل الدول العربية ، تستثمر الكويت ٣١,١ مليون دولار داخل نطاق الدول العربية وسوف تتحمل السعودية والكويت واليابان وألمانيا ٤١,٠٠٠ مليون دولار من نفقات الحرب .

– ارتفاع تكلفة الواردات إلى منطقة الخليج نتيجة لارتفاع أسعار البترول عالميا ، وبالتالى زيادة تكلفة الإنتاج والنقل ، وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم فى تلك الدول .

– هجرة العمالة من منطقة الخليج والتى خشيت من التطورات المتوقعة فى المنطقة ، بالإضافة إلى قيام بعض الدول الخليجية بالاستغناء عن العمالة الواردة إليها من دول ساندت العراق فى عدوانه على الكويت مثل تلك العمالة الواردة من اليمن والأردن ، وذلك سوف يؤدى إلى حدوث خلل فى التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول ، ولن تتمكن العمالة المتوقع استقدامها من مصر أو أى دول عربية أن تغطى العجز فى هذه العمالة . هذا بالإضافة إلى أن لجوء الشباب للتطوع فى تلك الدول سيكون له أيضا أثره على التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن زيادة حجم قوات درع الجزيرة سوف يكون له أثره فى انخفاض العمالة الوطنية .

– زيادة حجم المتسرب من رءوس الأموال على مستوى المواطنين إلى البنوك الخارجية فى الدول الأكثر استقرارا خوفا من التقلبات المنتظرة فى المنطقة ، وهذا سوف يؤثر على الاستثمارات الفردية داخل دول المنطقة ، وهذا يفسر التهافت على شراء الذهب بواسطة المواطنين فى دول الخليج عند بدء الأزمة . بالإضافة إلى ذلك فإن عوائد الاستثمارات داخل العالم العربى بدأت تحول إلى البنوك الأوربية لضمان عوائد ثابتة وتجنب عامل المخاطرة .

– انخفاض أسعار عملات بعض دول المنطقة وهنا نشير إلى سعر الدينار الكويتى الذى انخفض إلى حوالى خُمس قيمته ، منذ بدء الأزمة وحتى يوم ٣/٢٥ ، حيث بدأ يستعيد بعض التوازن وكذلك نتيجة لإصدار الدينار الكويتى الجديد .

– حرمان السوق العربية من صادرات وواردات العراق نتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق . وهنا نشير إلى انخفاض تكلفة المنتج المصدر من الدولة إذا ما كانت الدولة مجاورة لسوق التصدير ، حيث تنخفض تكلفة النقل ، بالإضافة إلى ما كانت العراق تتمتع به من ميزات خاصة بالتعريفة الجمركية على صادراتها لدول المنطقة .

ولا شك فى أن العراق هو أكثر الدول تضررا اقتصاديا حيث أصيب اقتصاده بشلل كامل وتدمير جزء كبير من البنية الأساسية للدولة ، وبفرض أن البترول سوف يستخرج بعد انتهاء المشكلة

ويعاد تصديره ، إلا أن العراق حاليا يقوم بالإنفاق من أرصدته السائلة سواء الخاصة به أو من تلك التى استولى عليها من الكويت . وقد عرض العراق بتزويد دول العالم الثالث بالبترول دون مقابل وفشلت محاولته التى كانت تهدف إلى استقطاب تلك الدول إلى جانبه ، كذلك فشلت محاولته لبيع بتروله بسعر ١٨ دولارا للبرميل على أن يسدد ثمنه بعد انتهاء المشكلة ، وفشلت تلك المحاولة أيضا نتيجة للحصار الاقتصادى ، ثم أخيرا محاولته مع إيران فى تزويدها بالوقود والتى فشلت نتيجة لالتزام إيران بالمقاطعة ، كذلك فإن إيران لن تنسى أن صدام حسين قام بالهجوم عليها فى وقت فيه الثورة الإيرانية ناشئة وتسبب لإيران فى خسائر فادحة فى الأرواح والبنية الأساسية وتسبب فى توقف التطوير الداخلى فى إيران لمدة ٨ سنوات . وكذلك فقد دمرت البنية الأساسية للعراق تدميرا شديدا ، وسوف يتكلف إصلاحها وقتا طويلا وتكلفة باهظة وقد أدى ذلك جميعه إلى زيادة معدلات التضخم ، وارتفاع الأعباء المعيشية وزيادة معاناة عدد من الشرائح الاجتماعية خاصة الطبقات الوسطى منها .

– كذلك فإنه لاستمرار تأثر إنتاج البترول بالمنطقة بالمشاكل القائمة بها ، بما يهدد العالم الخارجى ، لذا فإنه من المنتظر أن تقوم الدول الكبرى بإعادة تخطيط سياساتها البترولية للحفاظ على مناطق إنتاجه ، والسيطرة عليها والتحكم فيها ، وهذا قد يؤدى إلى فرض نظام إقليمى على المنطقة يخدم مصالح القوى الخارجية .

المكون السياسى :

لا شك فى أن لمشكلة الكويت آثارها السياسية على الأمن العربى وسوف نتناول تلك الآثار من وجهة نظر :

– جامعة الدول العربية .	– القضية الفلسطينية .
– مجلس التعاون العربى .	– حرب السفارات والرهائن .
– التضامن العربى .	– تصدير الإرهاب .

– *جامعة الدول العربية :*

ينص ميثاق جامعة الدول العربية على ضرورة احترام استقلال دول الجامعة والمحافظة على كيانها ، كذلك على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء . ولكنه من المؤسف أن هذا الميثاق لم يلق احتراما من بعض دول الجامعة مما يصيبها بالضعف والوهن ، وأصبحت الجامعة

تستخدم كوسيلة عقاب أكثر منها كوسيلة للحفاظ على الأمن القومى العربى – ولا شك فى أن ذلك يضعف واجهتها عالميا – فقد استخدمت الجامعة كوسيلة لمعاقبة مصر على عقدها معاهدة السلام مع إسرائيل حيث اتبعت مصر الأسلوب العلنى فى اتصالاتها وعلاقاتها مع إسرائيل فى الوقت الذى قامت به بعض الدول العربية التى أنكرت على مصر ذلك ، باتصالات سرية مع إسرائيل ، وقد تمت محاولات من قبل بعض الدول المؤيدة للعراق فى عملية غزو الكويت لمنع نقل الجامعة إلى مقرها الرئيسى بالقاهرة وقد فشلت .

وكان يجب على الدول العربية أن تعمل للحفاظ على الكيان المستقل للجامعة بصرف النظر عن التوجهات الخاصة بدولة المقر .

كذلك فقد أظهرت عملية الغزو العراقى للكويت بعض نواحى القصور فى ميثاق الجامعة من حيث قانونية اتخاذ القرار ، وأن هناك بعض النواحى التى تحتاج إلى إجماع فى عملية اتخاذ القرار ، وهو ما يصعب إن لم يكن من المستحيل تطبيقه .

كذلك أظهرت عدم التزام الأعضاء بالقرارات التى تتخذها الجامعة بخلاف ما حدث فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ويمكن أن نرجع ذلك إلى فقد الجامعة إلى عنصر الإلزام فى مثل هذه النواحى .

وقد ظهرت حاجة الجامعة لأن يتوفر لديها قوة عسكرية يمكن أن نطلق عليها «قوة الدعم العاجلة» أو «قوة حفظ السلام العربية» وسوف نتعرض لها بشىء من التفصيل فى الفصل القادم . وهذا يستلزم تقوية الجهاز العسكرى فى الجامعة حتى يتمكن من القيام بمثل هذه المهمة .

– *مجلس التعاون العربى :*

لقد أظهرت المشكلة أيضا مدى ضعف المجالس الإقليمية التى شكلت فى داخل النظام العربى (مجلس التعاون العربى – اتحاد دول المغرب العربى – مجلس التعاون الخليجى) .

وفيما يختص بمجلس التعاون العربى والمشكل من كل من مصر والعراق والأردن واليمن ، فبالرغم من قيامه ظاهريا لتحقيق الرخاء الاقتصادى لدوله وزيادة انفتاحها الاقتصادى إقليميا وعالميا ، إلا أنه فى الحقيقة قد أخفى فى طياته مطامع عراقية إقليمية وزعامية عربية . وإن دعوة مصر للدخول فى المجلس إنما جاءت بهدف استقطاب مصر ووقوفها موقفا محايدا عند مهاجمة العراق للكويت كما كان مخططا لها الرئيس العراقى ، بل إنه أيضا كان فى اعتبار القيادة العراقية أنه يمكن من خلال الوجود المصرى بالمجلس توريط مصر مع إسرائيل بهدف إفشال عملية السلام وإدخال مصر مرة أخرى فى مواجهات مع إسرائيل تشغلها عن التنمية الاقتصادية ، وقد سبق

عملية غزو العراق عملية التهديد العراقى بحرق نصف إسرائيل والذى استلزم تحركا مصريا سريعا قام به الرئيس حسنى مبارك ، وتمكن من احتواء المشكلة .

كذلك فإنه من المفروض أن تقام هذه المجالس على مبدأ الصراحة التامة بين الزعماء، كذلك على مبدأ عدم القيام بأعمال من شأنها الإضرار بأمن باقى الدول الأعضاء . وهو مالم يتم بالنسبة للمجلس حيث أكد الرئيس العراقى للرئيس حسنى مبارك أنه لن يقوم بالاعتداء على الكويت فى حين أن إجراءات الهجوم كانت تقوم على قدم وساق ، ولكن الموقف الذى يثير الكثير من التساؤل هو وقوف الرئيس اليمنى والملك حسين ملك الأردن بجوار العراق ، بل إن اليمن اعترض على بعض قرارات الأمم المتحدة ، وكان من المحتم أن يقفا ضد العراق لاعتدائه على دولة عربية إسلامية أو على أسوأ تقدير أن يقفا على الحياد ،فهل تم إبلاغهما بنوايا العراق المسبقة ، وهل نجح العراق فى استقطابهما مما أدى إلى وقوفهما بجواره ، وهل حقيقة أنهما تقاضيا ثمن ذلك ؟

وقد أدى ذلك إلى القضاء على مجلس التعاون العربى أو على أقل تقدير بتجميد مصر لنشاطها فيه تمهيدا لخروجها منه بعد اكتشاف النوايا العراقية والاتجاهات الشاذة لباقى الأطراف .

- *التضامن العربى :*

إن التضامن العربى مفكك إلى حد كبير نتيجة لاختلاف أهداف الدول العربية واختلاف مصالحها وتوجهاتها السياسية إقليميا وعالميا . وكلما سنحت الفرصة لظهور تضامن عربى سرعان ما تأتى عاصفة للإطاحة به ، ففى الفترة الحديثة ومع ظهور تضامن عربى فى حرب ١٩٧٣ قادته المملكة العربية السعودية بكفاءة واقتدار ، عصفت به مبادرة السلام حيث تولى العراق قيادة العالم العربى لقطع العلاقات مع مصر ، وأدى ذلك إلى حدوث تفكك عربى حيث لم تلتزم كل من السودان ، عمان والصومال بقرار المقاطعة ، وكذلك فإن هناك بعض الدول التى التزمت به فوق السطح ولم تلتزم به تحت السطح ، وهنا نركز على أن ذلك التحرك الذى أدى إلى هذا التفكك جاء من العراق .

ومع ظهور بادرة أمل فى مؤتمر قمة بغداد فى شهر مايو ١٩٩٠ ، حيث اتفق على ضرورة انتظام اجتماعات القمة وعقدها دوريا ، وتم الاتفاق على مواقف موحدة إزاء المشكلة الفلسطينية ومشكلة القدس ، أن قام العراق بمهاجمة دولة عضو بالجامعة مما أدى إلى حدوث انقسام خطير داخل الوطن العربى نتيجة لذلك ، وقد جاء أيضا هذا الموقف المؤدى إلى انقسام التضامن العربى من قبل العراق . هذا بالإضافة إلى ما أصاب العالم العربى من انشقاق نتيجة لحرب العراق إيران والتى بدأتها العراق أيضا .

وهنا يثار التساؤل :

. هل تخطط القيادة العراقية لإحداث مثل هذا الانقسام ، بهدف إضعاف العالم العربى حتى يسهل سيطرتها عليه طبقا لأطماعها الخاصة ؟

. هل تدفع القيادة العراقية دون أن تدرى ، من قوى خارجية سواء أكانت إقليمية أم عالمية ، لإحداث مثل هذا الانقسام ؟

والإجابة بنعم على أى منهما تعتبر الطامة الكبرى حيث إن العنصر الرئيسى المتسبب فى هذا الانقسام العربى هو عنصر عربى ، بل هو واحد من أقوى الدول العربية التى يمكنها المساهمة الفعالة فى الحفاظ على الأمن القومى العربى .

- *القضية الفلسطينية :*

لقد كانت جهود جميع الدول العربية موجهة لمحاولة حل القضية الفلسطينية من خلال انعقاد المؤتمر الدولى ، دعم الانتفاضة فى الأراضى المحتلة لزيادة فاعليتها ومواجهة عملية هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل وعملية استيطانهم فى القدس الشرقية والضفة الغربية لنهر الأردن .

وفى خضم هذا التحرك العربى المركز والذى تولت مصر قيادته ، قام العراق بهجومه على الكويت ، فأمكنه جذب أنظار العالم لمشكلة أصبحت أكثر إلحاحا من المشكلة الفلسطينية ، لتعلقها بالسلعة الاستراتيجية «البترول» ولأنها تمس المصالح المباشرة للدول الكبرى والأوربية والآسيوية بل والأفريقية ، ثم يأتى بعد ذلك عملية حجز الرهائن فتمس حرية الفرد المقدسة لدى الدول الأوروبية ، ثم إغلاق السفارات الأجنبية فى الكويت وقطع المياه والأغذية والكهرباء عنها بهدف إجبارها على الرحيل وهو ما أطلق عليه «حرب السفارات» ثم منع بعض أعضائها من مغادرة البلاد . ثم يأتى بعد ذلك الموقف الفلسطينى المدعم للعراق فى هجومه على الكويت .

وقد أدى ذلك إلى الإضرار بالقضية الفلسطينية حيث :

. أتى بالقضية إلى أسبقية مؤجلة بعد أن كانت فى مقدمة المشاكل الملحة على الأمم المتحدة .

. ألقى ستارا من الظلال على هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل التى سارت وتسير على قدم وساق دون اعتراض عالمى أو إقليمى .

. أفقد بعض الدول العربية الحمية للسعى لحل المشكلة الفلسطينية حيث ركزت أنظارها على مشكلة الكويت ، وعلى معالجة الأضرار التى لحقت بتلك الدول نتيجة للمشكلة الكويتية .

. أفقدت ياسر عرفات والرأى الفلسطينى المصداقية حيث وافق على احتلال دولة لأراضى دولة مستقلة ذات سيادة وضمها إليها ، فى حين أنه يكافح فى فلسطين من أجل أراضيه المحتلة وكان من الأولى أن يعترض على العمل العراقى ليدعم كفاحه من أجل وطنه السليب .

ولكن هل نجحت مبادرة صدام حسين الداعية لمعالجة مشكلة الشرق الأوسط ككل ، وانسحاب إسرائيل من فلسطين ولبنان ؟ وهل نجح صدام حسين بقصفه إسرائيل بالصواريخ أرض / أرض في تحويل المشكلة إلى صراع عربي / إسرائيلي ؟ وهل نجحت عملية المسجد الأقصى في إعادة القضية الفلسطينية لتتبوأ مكان الصدارة كما كانت ؟

لا شك في أن مبادرة صدام حسين لم تكلل بالنجاح نتيجة لتعنته في احتلال الكويت والتمسك بضمها ، وهي وإن أثارت أهمية علاج مشكل الشرق الأوسط لإنهاء التوتر في تلك المنطقة ، إلا أنها لم تعط أسبقية القضية الفلسطينية ، بل رفض المجتمع الدولي عملية ربطها بالقضية الكويتية . كذلك فإن عملية قصف إسرائيل لم تأت ثمارها بل إنها خدمت إسرائيل بالدرجة الأولى .

كذلك فإن عملية المسجد الأقصى واقتحام إسرائيل له وقتل وجرح المئات من المصلين الفلسطينيين ، لم تؤد أيضا إلى تقديم أولوية القضية ، إلا أنها أظهرت أن هناك قضية ما زالت تحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي لحلها .

- *حرب السفارات واعتقال الرهائن :*

إن قيام العراق بطلب نقل السفارات من الكويت إلى بغداد ثم محاصرة السفارات التي لم تمتثل مع مهاجمة مقار بعض منها وقطع الكهرباء والمياه عنها ، وكذلك استخدام الرهائن الأجانب كحائط بشري لتأمين الأهداف الحيوية العراقية من مهاجمتها ، قد أظهر العراق أولا ثم العالم العربي أمام العالم بمظهر الدول التي لا تبالي بحقوق الإنسان وتخالف العرف الدبلوماسي ومواثيق الأمم المتحدة، وبأنهم دول إرهابية ، وأن العراق هي الدولة التي تعمل على زعزعة الأمن في الشرق الأوسط وليست إسرائيل .

- *تصدير الإرهاب :*

يجيء ذلك كرد فعل من العراق والدول العربية المدعمة لها خاصة المنظمات الفلسطينية ، حيث يوجه ضد الشخصيات الهامة والأهداف الحيوية في الدول العربية المؤيدة لموقف الكويت ، ويرجع ذلك للانتقام منها ، وبلبلة الرأي العام وزعزعة الاستقرار الداخلي في تلك الدولة ومحاولة إثارة شعوبها ضد حكامها .

تعتمد تلك الدول على بعض الجبهات المعارضة داخل الدولة الهدف لتنفيذ أهدافها . وقد لجأ العراق إلى إجبار بعض المواطنين المصريين على محاولة القيام بأعمال تخريب في مصر ، وحجز أسرهم كرهائن في العراق لإجبارهم على تنفيذ تلك التعليمات . هذا بالإضافة إلى أعمال الإرهاب

الأخرى والتى نفذت بواسطة عصابات إرهاب دولية بتمويل عراقى ضد أهداف أمريكية وبريطانية وفرنسية سواء فى العالم العربى أو فى أوربا .

المكون العسكرى :

وقد ترتب على المشكلة آثار سيئة على المكون العسكرى للأمن القومى العربى خاصة بعد قيام قوات التحالف بتنفيذ عملية عاصفة الصحراء حيث :

-- أدت إلى إخراج القوات المسلحة العراقية من حسابات القدرة العسكرية العربية فى حالة حدوث مواجهة مع إسرائيل ، ولو كقوة ردع على أقل تقدير .

-- كذلك أدت إلى تدمير القدرة العسكرية للكويت بصرف النظر عن ضعف أو صغر حجم هذه القوات ، ولكنها أفقدتها أسلحة ومعدات متطورة حديثة .

-- إرهاق القوات المسلحة العراقية التى ما كانت تخرج من حرب السنوات الثمانى مع العراق حتى زج بها فى الكويت ، مع وضعها فى درجة الاستعداد القصوى لفترة طويلة ، ثم ما أصاب القوات العراقية من تدمير لقدراتها القتالية بلغ حوالى ٧٠ – ٨٠٪ وأدى إلى تدمير قدراتها النووية والكيماوية .

-- استمرار فرض الحصار على إمدادات السلاح للعراق لتحجيم قدراتها .

-- كذلك انخفاض مستويات الوقود المطلوب للطائرات حيث تستورده من الخارج ، ويرجع ذلك إلى الحصار الاقتصادى المفروض على العراق .

-- أدت المشكلة أيضا إلى التواجد العسكرى الأجنبى فى المنطقة وهو ما يشكل تهديدا لأمن المنطقة ، وبصرف النظر عن أن هذا الوجود قد جاء نتيجة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، إلا أن السبب المباشر هو التهديد العراقى الموجه لتلك الدول . والسؤال المطروح فى هذا المجال هو : هل سوف تنسحب هذه القوات من منطقة الخليج؟ أم ستبقى فى بعض الأماكن من الخليج أى سوف تمنح لها قواعد فى المنطقة ؟

-- استيراد دول الخليج لكم هائل من الأسلحة المتطورة ، مع عدم توفر الأفراد اللازمين لتطقيم هذه الأسلحة من مواطنى تلك الدول ، لذا فإنه من المؤكد أن تستعين تلك الدول بمتطوعين من الخارج. وهذا سوف يؤدى إلى :

أ- إدخال أحدث الأسلحة تطورا للمنطقة وهذا يزيد من حدة الصراع .

ب- استنزاف الموارد المالية لتلك الدول بشرائها مثل هذه الأسلحة المتطورة مرتفعة الأثمان .

جـ- أدت إلى حصول إسرائيل على صواريخ باتريوت من الولايات المتحدة وألمانيا ، وكذلك معدات وقاية ومعونات مالية .

- وجود الأسلحة الكيماوية لدى العراق والتهديد باستخدامها ضد إسرائيل والقوات المتحالفة ، جعل القوات المتحالفة تركز على تدمير تلك الأسلحة ، وقد أدى ذلك إلى فقدان الدول العربية لسلاح ردع متوفر لديها ، كان يمكن أن يستخدم كوسيلة ضغط في المفاوضات المتوقعة مع إسرائيل ، وقد أدى ذلك إلى انفراد إسرائيل بتملكها لهذا النوع من الأسلحة فوق التقليدية في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا سوف يجعلها تمتنع عن التوقيع على اتفاقية نزع السلاح النووى ، وكذلك يجعلها ترفض اقتراح الرئيس حسنى مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الذرية والكيماوية .

- أدت هذه المشكلة إلى جعل القوات المسلحة العربية تواجه بعضها البعض ، وأن يقتل الجندى العربى أخاه الجندى العربى ، بدلا من توجيه القدرات القتالية العربية ضد العدو المشترك .

- أصبح مسرح العمليات فى العراق والكويت مسرحا لتجارب عسكرية بأحدث ما وصلت إليه صناعة السلاح فى العالم ، وأصبحت مسرحا لحرب النجوم .

المكون الاجتماعى :

أدت مشكلة الخليج إلى آثار سيئة على البعد الاجتماعى تتمثل فى الآتى :

- أدت المواجهة العربية / العربية إلى تولد روح الحقد والكراهية والعداء بين الشعب العراقى والفلسطينى والأردنى واليمنى من جهة وبين الشعب السعودى والمصرى والشعب الخليجى من جهة أخرى ، ويرجع ذلك إلى المواجهة بين العراق والدول العربية التى اشتركت فى التحالف ، وكذلك نتيجة لقيام دول الخليج بترحيل رعايا الدول التى وقفت بجانب العراق .

- فقد الكثير من العمالة العربية فى كل من الكويت والعراق لمدخراتها وثرواتها نتيجة العدوان ، وهذا يؤثر على مستوى معيشة هؤلاء الأفراد بعد عودتهم إلى أوطانهم .

- ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الغذائية صار له أثره أيضا على مستوى معيشة المواطنين .

- تشرد الأسر ولجوء أفراد الأسرة الواحدة إلى أكثر من دولة ، وما لذلك من أثر سيء حيث أصبح المواطنون لاجئين مشردين .

- فقد الأسرة لعائلها سواء بقتله أو استشهاده أو أسره ، وما لذلك من أثر على كيان الأسرة

وانخفاض مستوى معيشتها .

– لا شك فى أن الأطفال الذين شاهدوا أهوال هذه الحرب وشاهدوا كذلك اغتيال آبائهم أو هتك أعراض أسرهم ، سوف يكون له أثر سيء على نفوسهم وسوف يستمر ذلك لأجيال قادمة .

– زيادة حجم البطالة فى الدول العربية التى طرد مواطنوها من العراق والكويت والدول الخليجية.

الفصل السابع

دور المملكة العربية السعودية
في تحقيق أمن الخليج

ركائز السياسة السعودية فى المنطقة :

تعتبر السعودية من أهم الأطراف المعنية بالأوضاع فى الخليج العربى ، حيث تحكم سياستها تجاه المنطقة مجموعة من الاعتبارات هى :

– ترى السعودية فى منطقة الخليج مجالا حيويا لها ، باعتبارها الدولة الأم فى الجزيرة العربية فضلا عما يربطها بالمنطقة من صلات قبلية ، لذا ترى أن عليها التزاما أدبيا للدفاع عن المنطقة .

– اهتمام المملكة العربية السعودية بأن تحيط حدودها بمجموعة من النظم الموالية لها أو المتعاونة معها على الأقل .

– رغبة السعودية فى قيادة النشاط الاقتصادى المشترك بينها وبين المنطقة متمثلا فى الثروة البترولية وفقا لمعتقدات السعودية الخاصة بإبعاد البترول عن مجالات التوتر .

وقد نجحت السعودية فى توطيد مكانتها لدى الإمارات وتتمثل أبعاد تلك العلاقات فى الآتى :

– إظهار الوجود السعودى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من خلال مشروعات التطوير التى تقوم بتنفيذها مع دول الخليج العربى .

– الاحتفاظ بعلاقات خاصة مع كل من قطر والبحرين ، وقد تمكنت من إنشاء مجلس التعاون الخليجى لزيارة الرابطة بين دول الخليج ، والذى تقوم فيه المملكة بدور رئيسى ، وقد تمكن المجلس من احتواء مشكلة قطر والبحرين حول جزيرة فشت الديبل بجهود من المملكة العربية السعودية .

وقد اعتمدت السعودية فى تحركها تجاه الأطراف المعنية بالموقف فى الخليج على أسس ثابتة نتيجة لتقييمها لثقل كل طرف حيث نجد :

– أنه نتيجة لحجم التواجد الإيرانى فى الخليج فقد حرصت السعودية على عدم التورط معها سياسيا إثر احتلالها لجزر الخليج الثلاث .

– التنسيق مع الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الارتباط الوثيق بينهما ولمصالحهما المشتركة .

– رفض التنسيق مع العراق وسعيها لمجابهة بث حزب البعث العراقى لمبادئه فى المنطقة ، وذلك بالرغم من وقوفها بجوار العراق فى حربه مع إيران .

– تقدير دور الكويت مع الحرص على عدم المساس بمصالحها باعتبارها طرفا عربيا مقبولا

لديها .

الموقف السعودى من أزمة الكويت :

اتخذت المملكة العربية السعودية موقفا ثابتا من بدء أزمة الكويت وظل ثابتا حتى نهايتها ويتلخص فى :

– ضرورة الجلاء الكامل للعراق من الكويت وإعادة الشرعية للسلطة الحاكمة الكويتية.

– ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن كاملة دون انتقاص ورفض أى حلول جزئية .

– إعطاء الفرصة للحل السلمى للمشكلة أولا ثم اللجوء للحل العسكرى فى حالة فشل الحل السلمى.

وهنا يظهر بوضوح موقف المملكة من أمن المنطقة المبنى أساسا على التعايش السلمى ونبذ الأعمال العسكرية . وقد قادت المملكة العربية السعودية تحركا واسعا مع دول الخليج العربى على الصعيد السياسى والاقتصادى والأمنى الداخلى . ولا شك فى أن التحرك على صعيد الأمن الداخلى كان أهم تلك التحركات حيث استلزم الموقف ترحيل بعض العمالة الأجنبية سواء كانت عمالة عربية أو غير عربية مثل العمالة اليمنية والآسيوية كذلك تخفيض عدد العاملين فى سفارات اليمن والعراق والأردن ، ويرجع ذلك إلى خشية المملكة من قيام تلك العمالة بأعمال التخريب الداخلى والاغتيالات ، وهى –لاشك– تمثل تهديدا أقوى من الصواريخ أرض / أرض التى استخدمتها العراق .

وقد جاء التحرك السياسى للمملكة على عدة محاور :

١– *المحور الدولى* :

حيث جاء التحرك تجاه الاتحاد السوفيتى ، فأعادت المملكة العلاقات معه ، وكانت مقطوعة لأكثر من نصف قرن ، وقد صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بالتصريح الآتى « إن هذا هو الوقت الأكثر ملاءمة لتقوم بين البلدين علاقة فعالة تكفل تشجيع إقرار العدل والسلام والأمن إضافة إلى المصالح الحيوية للطرفين» .

ولا شك فى أن مثل هذا التحرك جاء فى التوقيت السليم حيث يقف الاتحاد السوفيتى بجانب حل المشكلة الكويتية والانسحاب الكامل للعراق من الكويت . كذلك فإن إعادة العلاقات بين الدولتين ستبنى أساسا على تحقيق المصالح المشتركة للدولتين ، وبذا فإنها سوف تخدم الأمن القومى للمنطقة .

أما مع الولايات المتحدة فقد كان التنسيق كاملا على الصعيدين السياسى والعسكرى منذ بدء

الأزمة وحتى اليوم بعد إتمام تحرير الكويت ، وتم توقيع اتفاق لشراء المملكة السعودية لصفقة سلاح أمريكية تبلغ قيمتها ٢١ مليار دولار .

٢- *المحور العربي :*

قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ عدد من الخطوات على الصعيد العربي تهدف إلى زيادة الوحدة العربية في مواجهة العراق كالآتي :

أ- توثيق التعاون مع كل من مصر وسوريا ، وهما الدولتان العربيتان باستثناء دول الخليج العربي ، اللتان وقفتا في جانب السعودية وأدانتا احتلال الكويت ، وقامتا بالاشتراك بقوات مسلحة مع قوات درع الصحراء ، ثم اشتركتا في عملية عاصفة الصحراء . وقد جاء هذا التنسيق على المستويين السياسي والاقتصادي ، وتم عقد اجتماع لوزراء خارجية السعودية ، مصر وسوريا في جدة في ٣٠ من أكتوبر ١٩٩٠ ، حيث تم الاتفاق على عدم اللجوء للخيار العسكري إلا إذا فشلت جميع المحاولات السلمية لحل المشكلة ، ويرجع ذلك إلى رغبة الدول الثلاث في عدم إراقة دماء عربية بأيدي عربية ولتجنب المنطقة ويلات الحروب .

ب- عقد مؤتمر قمة الدوحة :

عقد مجلس التعاون الخليجي اجتماعا في الدوحة بناء على تحرك من المملكة العربية السعودية ، التي كان لها فيه تحرك رئيسي أدى إلى إنجاح المؤتمر ، وإلى صدور بيان قمة الدوحة الذي تناول فيه المجلس الأمن القومي لمنطقة الخليج بأبعاده المختلفة أي بمفهومه الشامل ، وكذلك تناول الأمن القومي العربي . وقد احتوى البيان على الكثير من النقاط المتميزة ، التي أظهرت مدى إدراك قادة دول المجلس لخطورة الفترة الراهنة وأثرها على المنطقة وما تتطلبه المرحلة القادمة من تحرك هام لتأمين المنطقة .

البعد الأمني :

لقد تناول البيان البعد الأمني في المنطقة حيث ركز على أهمية دور القوات المسلحة لتوفير الأمن في المنطقة . وقد قرر المجلس زيادة قوة درع الجزيرة من ١٠,٠٠٠ مقاتل إلى ٥٠,٠٠٠ مقاتل ، وهذه القوة تعتبر قوة دعم عاجلة لدعم القوات المسلحة لأي دولة من دول الخليج لرفع كفاءتها القتالية في حالة حدوث هجوم عليها .

كذلك فقد أوضح البيان نوايا دول المنطقة في حل خلافاتها مع إيران ، وهذه الخلافات يرجع سببها بالدرجة الأولى لحرب العراق مع إيران التي انتهت بتسليم العراق بجميع مطالب إيران بعد أن استمرت الحرب التي بدأها العراق لمدة ٨ سنوات . ومن الطبيعي فإن عملية التنمية الشاملة لدول المنطقة لا يمكن أن تتأتى إلا باستقرار المنطقة، ويرى المجلس إمكانية التنسيق مع إيران لوضع

نظام أمنى للمنطقة .

وفيما يختص بالمشاكل المعلقة بين دول المجلس نفسها ، فقد قرر المجلس على أن تنحى دول مجلس التعاون المشاكل المعلقة بينها جانبا ، وهى الخاصة بمشاكل الجزر والمناطق المحايدة ، فى الفترة الراهنة . وهنا يجب أن نؤكد على ضرورة حل تلك المشاكل حلا حاسما بعد انتهاء الأزمة الحالية حتى لا تثير مشاكل أخرى بين دول المجلس مثل ما حدث بين قطر والبحرين حول جزيرة «فشت الديبل» .

وفى مجال الأمن العربى قد أوضح البيان مدى إدراك قادة دول مجلس التعاون للتهديدات الموجهة للأمن العربى الذى يعتبر أمن منطقة الخليج أحد أنساقه ، لذا فقد أكد المجلس على الموقف المبدئى الثابت لدول المجلس المؤيد للانتفاضة الفلسطينية والمناصر القضية الفلسطينية – قضية العرب الأولى – التى يتعين على المجتمع الدولى إيجاد حل عادل لها يعيد لشعبها حقوقه المشروعة ، وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى .

كذلك أكد البيان فى بعده الأمنى على المساندة الكاملة لدولة الكويت حتى يتم تحريرها ، بالرغم من أن هذا الموقف قد يؤدى إلى قيام حرب بالمنطقة تهدد دول الخليج بالدرجة الأولى ، ولكن لدول المجلس موقفها الثابت نحو أزمة الكويت . وفى هذا المجال قرر المجلس تكليف لجنة من وزراء الخارجية فى الدول الأعضاء للقيام بجولات جماعية إلى الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وبعض الدول العربية وغيرها من دول ذات الأهمية المؤثرة .

وقد ثبتت المملكة العربية السعودية على موقفها هذا وخاضت الحرب ضد العراق لتحرير الكويت، وتمكنت قواتها بالتعاون مع القوات العربية والأجنبية المتحالفة من تحرير الكويت . وقد برز الأداء المتميز للقوات السعودية والمصرية بجوار القوات المشتركة من الدول الكبرى التى أشادت بهذا الأداء، وخاصة أن قطاع العمل الذى خصص للقوات السعودية والمصرية هو من أصعب القطاعات حيث كان فى مواجهة حائط الموانع العراقى ثم خصص لها مهمة تحرير مدينة الكويت والجهراء .

البعد الاقتصادى :

وفى المجال الاقتصادى قرر المجلس إنشاء برنامج لدعم جهود التنمية فى الدول العربية والإسلامية لتحسين الأداء الاقتصادى العربى ، وحشد الدعم الدولى لعملية التنمية العربية من خلال مؤسسات التمويل الدولية ووكالات المساعدات الإنمائية الوطنية لصالح برامج التنمية الوطنية بالدول العربية . وسوف تخصص دول المجلس ١٥ مليار دولار لمساعدة الدول العربية والإسلامية التى عارضت احتلال العراق للكويت .

إعلان دمشق :

تم عقد مؤتمر فى دمشق فى السادس من مارس ١٩٩١ حضره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى الست بالإضافة إلى مصر وسوريا ، بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية ، وقد قامت المملكة العربية السعودية بتحرك رئيسى أدى إلى إنجاح المؤتمر وصدور إعلان دمشق . (انظر الملحق ط) .

واشتمل الإعلان على :

١- أسس لمبادىء التنسيق والتعاون .

٢- أهداف للتنسيق والتعاون .

وقد جاء هذا البيان بناءً للأسباب الآتية :

- الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومعاهدة الدفاع المشترك .

- العمل على إقامة نظام عربى جديد بهدف تعزيز العمل العربى المشترك .

- ترك الإعلان الباب مفتوحا للدول العربية التى ترغب فى الانضمام إليه .

- تعزيز التعاون الاقتصادى العربى ، وتبنى سياسات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ، تمهيدا لإقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن الوحدة الاقتصادية الأوربية .

- تمسك دول المؤتمر بضرورة حل المشكلة الفلسطينية على أساس عقد المؤتمر الدولى للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، وذلك بالرغم من الموقف الشاذ لمنظمة التحرير الفلسطينية من احتلال العراق للكويت .

- العمل على تقوية جامعة الدول العربية وعدم السماح بإضعافها أو تفتيتها .

- إعلان تشكيل قوة حفظ سلام عربية من القوات السورية والمصرية لضمان أمن وسلامة دول الخليج ، وهذا يؤكد أهمية أن تكون ترتيبات الأمن والنظام الأمنى عربية لا تعتمد على قوى خارجية.

- العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل .

ولا شك في أن هذا البيان يظهر بوضوح بُعد النظرة الأمنية لدى دول البيان وتوجهها العربى ، والذى يبنى على احترام المواثيق والمعاهدات الدولية ، ويظهر بوضوح رغبة تلك الدول فى التعايش فى ظل نظام أمنى عربى شامل ، ونظام دولى يسوده السلام والاستقرار .

معاملة الأسرى العراقيين :

لا شك فى أن موقف المملكة العربية السعودية من معاملته للأسرى العراقيين وحسن استقبالهم

كإخوة عرب لا ذنب لهم فيما حدث ، سوف يكون له أثره فى إذابة روح الكراهية والعداء التى تولدت نتيجة لتلك الحرب .

الفصل الثامن

مفهوم الأمن القومي للخليج العربي

تعتبر نظرية الأمن القومى لدول الخليج العربى بمثابة تحديد للاستراتيجية الشاملة لهذه الدول لتحقيق أهدافها القومية وحماية حدودها الدولية وثرواتها ضد التهديدات المحتملة خارجيا وداخليا مع توفير الأمن للمواطن .

ومفهوم أمن الخليج ليس بالمفهوم الجديد ولكنه ظهر منذ عام ١٩٧١ ، ويدخل هذا المفهوم ضمن الأمن بصفة عامة والأمن الإقليمى بصفة خاصة . وقد جرى طرح عدة مبادرات لأمن الخليج منذ بدأ انسحاب بريطانيا من شرق السويس حيث قامت بتشجيع إقامة اتحاد الإمارات العربية ، ومحاولة إقامة منظمة للدفاع المشترك بين إيران والكويت والسعودية ، والعمل على حل مشاكل الحدود والتقريب بين إيران والسعودية على أساس أنهما الركيزتان لتأمين المنطقة .

ويعتبر انسحاب بريطانيا من شرق السويس نقطة تحول هامة فى مسألة أمن الخليج، بالإضافة إلى أنه قد تسبب فى تزايد الوجود السوفيتى قرب المنطقة مما أدخل المنطقة فى دائرة الصراع العالمى بين القوتين العظميين .

وفى منتصف السبعينات أثير موضوع أمن الخليج ونوقشت فكرة إيجاد صيغة للأمن توافق عليها دول المنطقة ، وعقد مؤتمر جدة فى يوليو ١٩٧٥ ، ثم مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦ ولكن فشلت دول المنطقة فى الوصول إلى قرار .

وفى أوائل عام ١٩٨١ عقد مؤتمر الرياض وكان من نتيجته ميلاد «مجلس التعاون لدول الخليج العربى» والذى تكون من : دولة الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، قطر والكويت واستبعدت العراق من الاشتراك فيه ، مما أدى إلى إبداء تحفظها إزاء المجلس نتيجة لإبعادها عن التأثير بقوة فى مجريات الأمور فى المنطقة ، وقد نادى المجلس بضرورة حياد المنطقة وإبعادها عن دائرة الصراع الدولى . ولكن هل تحقق ذلك ؟

ويرتبط مفهوم الأمن القومى لدول الخليج العربى وهو ما نطلق عليه « أمن الخليج العربى » بالمتغيرات التى تحدث على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى والتهديدات الموجهة لها ، والمتمثلة حاليا فى غزو الكويت وتهديد المملكة العربية السعودية .

ولما كان الهدف هو تحقيق « أمن الخليج العربى » والمحافظة على حرية الملاحة فيه وتحقيق التنمية الشاملة لدوله ، وفى غياب أمن عربى شامل نتيجة للفرقة والخلافات العربية واختلاف

المصالح والأهداف لذا يمكننا أن نضع تصورا للعناصر التى يمكن أن يبنى عليها مفهوم أمن الخليج كالآتى :

١- مفهوم الاعتماد على الذات :

حيث تشكل المساعدات المشروطة التى تقدمها الدول الكبرى لدول المنطقة وسيلة ضغط على تلك الدول ، خاصة تلك المساعدات العسكرية منها ، وتشكل النواحى الاقتصادية حاليا تهديدا للأمن القومى أكبر من أى تهديد آخر . وبذا يمكننا إبعاد الوجود الأجنبى بالاعتماد على الذات فى التنمية الاقتصادية لدول المنطقة بالتعاون مع بعضها البعض ، وحل المشاكل الكامنة والمعلقة بين دولها بما يحقق الاستقرار اللازم لإجراء التنمية الشاملة للدولة .

٢- مفهوم توازن القوى :

فبالرغم من المتغيرات التى طرأت على العالم والاتحاد السوفيتى على وجه التحديد ، والتى أدت إلى أن النظام السياسى الدولى أصبح أحادى القطبية ، وهو ما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تأكيده ، ويحاول الاتحاد السوفيتى أن ينفيه ويشق طريقه فى وسط هذه الأزمة لإثبات أنه ما زال موجوداً وله سياسته المستقلة وإن توافقت مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية .

لذا أصبح لزاما على الدول الخليجية أن تحافظ على علاقات متوازنة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، كذلك مع دول أوربا الشرقية والغربية مع التركيز على النواحى الاقتصادية التى ستؤدى إلى النجاح فى النواحى السياسية والأمنية .

٣- الغايات والأهداف :

يجب تحديد الغايات والأهداف والمصالح القومية لدول الخليج العربى والتى تحقق أمنها القومى، مع وضع الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ ذلك فى ضوء الإمكانيات المتيسرة ، بما يحقق استقرارها الداخلى وتنميتها الشاملة .

ومن هنا يمكننا تحديد مفهوم الأمن الخليجى العربى بأنه «الغاية الاستراتيجية لدول الخليج العربى ، والتى تتفق مع المبادىء والمصالح القومية التى تقررها القيادة السياسية «مجلس التعاون الخليجى» لحماية كيان دول المنطقة وحقها فى البقاء وسيادتها وهيبتها فى المجتمع الدولى ، ومشاركتها الفعالة فى تحقيق الأمن القومى العربى ، مستخدمة فى ذلك كافة إمكانياتها وقدراتها المتاحة بكفاءة لتنفيذ الاستراتيجية المخططة وفقا لتخطيط دقيق وطويل لتحقيق الأهداف القومية ، وتأمين انطلاق مصادر قوتهم فى كافة الميادين فى إطار من النظام والاستقرار الداخلى فى مواجهة التهديدات المحتملة داخليا وخارجيا ، إقليما وعالميا ، وفى إطار نظام أمنى عربى متكامل .

ولكى يتحقق أمن الخليج يجب أن يشتمل على الآتى :

١- تحديد الأهداف التى تحققها كافة المجالات فى الدولة ، فمسائل الاقتصاد والسياسة الخارجية والدفاع والأمن القومى هى جزء لا يتجزأ .

٢- أن تكون هذه الأهداف داخل طاقة كل دولة من دول الخليج ، إذ أن الأهداف الطموحة التى تتجاوز الإمكانيات المتاحة كثيرا ما تقود إلى الفشل .

٣- شمولية التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد ، مع وضع السياسات اللازمة للتنفيذ .

٤- المراجعة المستمرة للخطط لتقييمها وتطويرها بما يتمشى مع الواقع الفعلى وطبقا للإمكانيات المتاحة .

٥- حل المشاكل المعلقة بين دول الخليج العربى فى داخليتها ، وبينها وبين جيرانها .

٦- إبعاد الوجود الأجنبى عن المنطقة ، ومقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلى فيها ، وهذا لا يتأتى إلا إذا ساد المنطقة الاستقرار والهدوء ، وتعاون دول المنطقة للحفاظ على مصالحها ومصالح الدول الأخرى المعنية بالمنطقة .

التصورات التى طرحت لأمن الخليج :

وقد طرح العديد من التصورات لأمن الخليج العربى ، والتى توضح مفهوم أمن الخليج من وجهة نظر الدولة الطارحة لهذا التصور :

١- التصور العمانى :

حيث أوضحت سلطنة عمان وجهة نظرها على أساس :

- حرية دول المنطقة فى اختيار نظامها السياسى والاجتماعى .
- حرية الملاحة فى منطقة الخليج .
- التعاون بين دول المنطقة فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية .
- إعطاء الدول الغربية مهمة الدفاع عن الدول المنتجة للنفط .
- مساهمة الدول الخليجية فى تغطية نفقات شراء معدات عسكرية من الدول الأوربية والتى سوف تستخدمها سلطنة عمان للدفاع عن المضيق .
- إمكانية إنشاء قوة بحرية مشتركة من دول الخليج للدفاع عنه .

وقد بنى هذا التصور على أساس قدرات وإمكانيات دول الخليج خاصة من حيث القدرة العسكرية لها ، ولإبعاد الاتحاد السوفيتى عن المنطقة . وقد جوبه هذا الاقتراح برفض من الكويت التى طالبت بحل مشاكل الحدود أولا ، ورفض من السعودية التى طلبت أن تعتمد على أنفسها للدفاع عن الخليج ، وضغط فلسطينى نظرا لأن الولايات المتحدة لم تساند القضية الفلسطينية .

ونركز هنا على :

. أن عمان طلبت مشاركة دول المنطقة فى تمويل شراء الأسلحة للدفاع عن المنطقة ، حتى وإن لم تكن هذه الأسلحة للدولة التى شاركت فى عملية التمويل .

. أن الكويت كان يستشعر بالتهديد الموجه له من جراء عدم إنهاء مشاكل الحدود فى المنطقة .

. أن المملكة العربية السعودية رفضت فكرة أن تتولى الدول الغربية مهمة الدفاع عن المنطقة ، ولا شك فى أن ذلك هو الأساس الذى يجب أن تبنى عليه استراتيجية تحقيق الأمن القومى للمنطقة . ولكن ذلك يستلزم إما أن تكون دول المنطقة قادرة على تنفيذ هذه المهام أو أن تتولاها قوة حفظ سلام عربية أو ما يمكن أن نطلق عليه قوة دعم عربية عاجلة .

٢- التصور العراقى :

قدمت العراق تصورها لأمن الخليج فيما سمى «بمشروع الميثاق القومى» والذى بنى على الآتى:

- أن تساهم بمقتضاه كل دولة فى تأمين المنطقة طبقا لإمكانياتها .

- أن تصدر الدول الأعضاء إعلانا تؤيد فيه حرية الملاحة فى مياه الخليج لجميع الدول المطلة عليه ، وأن تكون مستعدة للتصدى لكل طرف يحاول الإخلال بهذه الحرية .

- أن يكمل ذلك باتفاقيات ثنائية تتم بين كل دولتين على حدة .

وقد رفضته دول المنطقة نظرا لأنه يعطى للعراق اليد الطولى فى المنطقة عن طريق ضغطها على دول الخليج الأخرى وإرهابها . وهنا نؤكد أن دول الخليج كانت تدرك التهديد العراقى لها مبكرا ، وأن العراق كان يسعى لكى يجد لنفسه مكانا فى خطة الدفاع عن الخليج للسيطرة عليه ، وأنه طالب باشتراك دول المنطقة فى الدفاع عنها كل طبقا لإمكانياته نظرا لأن العراق أكثرها قدرة وإمكانيات، وهذا يمكنه من أن يسيطر على تلك القوات ويخضعها لسيطرته .

٣- التصور السعودى :

تقدمت المملكة العربية السعودية بتصورها فيما سمى «بمشروع الأمن الجماعى للخليج» والذى تضمن الآتى :

- رفض أى حلف عسكرى يفرض التزامات على القوات المسلحة النظامية .

- رفض مفهوم التحالف الدفاعى بين بلدان المنطقة والقوى الخارجية للدفاع عن المنطقة .

- يوحى المشروع بقيام تعاون كبير بين قوات الشرطة وقوات الأمن الداخلى بالنسبة لجميع دول الخليج .

- يشجع المشروع قيام نوع من الاستقلال الذاتى عسكريا للدول الخليجية عن طريق تعزيز الطاقات القتالية لجيوشها .

- يعتبر المشروع أن أى اعتداء على أمن إحدى الدول الخليجية هو اعتداء على مجموع دول

المنطقة .

وهنا نوضح الآتى :

(١) أن المشروع استبعد كل من إيران والعراق ولم يعط لأى منهما دورا متميزا ، بالإضافة إلى أن لإيران نظرة خاصة لأمن الخليج من وجهة نظر الأمن القومى الإيرانى، حيث ترى أنها هى المسئولة عن أمن المنطقة والمؤهلة للقيام بذلك .

(٢) كذلك فقد نظر المشروع للتهديدات الداخلية للأمن أكثر من التهديدات الخارجية له.

(٣) لم يعرض المشروع بديلا عن الحماية الخارجية لدول المنطقة إذا ما جوبهت بتهديدات خارجية ، فى ظل ضعف قدرات المنطقة وعدم قدرتها على مجابهة مثل ذلك التهديد ، وهو ما حدث فعلا فى حرب الكويت .

(٤) عارضت إيران والعراق المشروع لأنه يتعارض مع مطامع كل منهما والدور الذى خططته كل دولة لنفسها .

٤- التصور الكويتى :

وضع التصور الكويتى على أساس وضع « خطة أمنية » بين دول الخليج تقوم على توحيد الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية ، مع تحديد دور والتزامات كل دولة .

وأخذ فى هذا الوقت على المشروع أنه يتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا ، ووجود قيادات داعية وناضجة سياسيا وعسكريا وهو ما تفتقده دول المنطقة فى الوقت الذى تحيط فيه الأخطار بالمنطقة.

ولكن فى الواقع فإن ترتيبات الأمن يجب ألا يماطل فى اتخاذ القرارات فيها ، أو أن يأتى القرار فيها غير مدروس ، لكن يمكن أن توضع الخطة المدروسة الموقوتة ، ويتم تطويرها وتعديلها طبقا للمتغيرات التى تحدث إقليميا وعالميا وطبقا للإمكانيات المتيسرة.

٥- التصور الأمريكى :

وقد جاء بعد فشل «مبدأ نيكسون» الخاص بإنشاء قوة إقليمية تقوم بالدفاع عن الخليج .

ويبنى التصور الأمريكى لأمن الخليج على أساس :

- حماية المصالح الأمريكية طبقا لمبدأ كارتر وهو الذى نص على التهديد باستخدام القوة ضد أى تحركات مضادة للمصالح الأمريكية .

- تشكيل قوة الانتشار السريع مع دعم الوجود البحرى فى المنطقة .

- تدعيم الدول العربية فى منطقة الخليج لزيادة فاعلية دورها فى المنطقة مع التركيز على المملكة العربية السعودية .

- استبعاد كل من العراق وإيران من الفكر الأمريكى .

ويلاحظ على هذا التصور الآتى :

– أنه أعطى للسعودية دورا بارزا فى المنطقة لعلاقاته الوثيقة بها .

– استبعاد دول الخليج الصغيرة حيث إنها غير قادرة ، واستبعاد العراق وإيران نظرا لأن سياستهما تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، بل تهدد مصالحها فيها .

– أن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لأمن المنطقة قد بدأت تتسع دائرتها لتشمل بالإضافة إلى منطقة الخليج العربى ، منطقة الشرق الأوسط بما فيها البحر الأحمر .

– لم تنظر لمصدر التهديدات الخارجية لمنطقة الخليج ، إلا أن الهدف الرئيسى الذى شكلت «قوة الانتشار السريع» من أجله هو مجابهة التهديد السوفيتى لمنطقة الخليج ، أو أن يأتى التهديد من دولة عربية ، وأشير صراحة إلى العراق .

ونتيجة لقرار دول الخليج بأن تتولى الدفاع عن نفسها مع رفض منح القواعد العسكرية للولايات المتحدة عدا «عمان» أن قامت الولايات المتحدة بدعم وجودها العسكرى فى المنطقة بالاحتفاظ بقوات بحرية دائمة فى الخليج ، مع استكمال إعداد قوات الانتشار السريع ، كذلك تطوير قاعدة ديجوجارسيا لتصبح قاعدة رئيسية فى المنطقة .

٦– التصور السوفيتى :

وهى ما أطلق عليه مبادرة برچنيف والتى تضمنت المبادىء الخمسة الآتية :

– عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

– عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية فى منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها ، وعدم وضع أسلحة نووية أو أى أسلحة أخرى للإبادة الشاملة بها .

– احترام وضع عدم الانحياز الذى اختارته دول المنطقة ، وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التى تشارك فيها الدول الذرية .

– احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية .

– عدم خلق أى عقبات أمام التبادل التجارى الطبيعى ، وعدم تعرض الطرق البحرية التى تربط الخليج بدول العالم الآخر إلى الخطر .

وبتحليل ذلك التصور سوف نجد أنه يهدف إلى الآتى :

– إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية أساسا عن المنطقة فى الوقت الذى لا يوجد له وجود فيها .

– أن تعتمد دول المنطقة على أنفسها فى تحقيق أمنها القومى ، مع ملاحظة أنها غير قادرة على تنفيذ ذلك .

- بدء الاتحاد السوفيتى فى تحويل موقفه من موقف المراقب إلى موقف المشارك فى جميع الأحداث التى تدور بالمنطقة .

ونلاحظ أن الاتحاد السوفيتى لا يسعى إلى تهدئة المنطقة - فى الفترة التى قدمت فيها هذه المبادرة - بقدر ما يسعى لإيجاد وجود لنفسه داخلها بما يمكنه من التدخل فى شئونها والمشاركة فى إدارتها ، توطئة للسيطرة عليها بأسلوب الانفجار من الداخل .

وقد اتسمت ردود فعل المنطقة على هذا التصور : ما بين الرفض المتشدد مثل سلطنة عمان - نلاحظ علاقاتها الوثيقة مع إنجلترا - والرفض المتحفظ من باقى دول الخليج - وهى لم تكن لها علاقات مع الاتحاد السوفيتى وتميل سياستها نحو الغرب - عدا الكويت التى وقفت موقف القبول المتحفظ .

٧- التصور المصرى :

إن اهتمام مصر بالخليج العربى ليس وليد العصر الحديث ولكنه بدأ منذ عهد محمد على ووصل إلى ذروته فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، حيث كانت تقوم سياسة مصر فى تلك الفترة على أساس أن السعودية مسئولة عن أمن الخليج العربى لما تتمتع به من ثقل ووزن فى منطقة شبه الجزيرة علاوة على ريادتها للأمة الإسلامية ، وأنه يمكن لمصر مساعدة السعودية عند الضرورة .

وفى الفترة التى قطعت فيها الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر نتيجة لمبادرة السلام المصرية مع إسرائيل ، حرمت مصر من القيام بدور فعال لتأمين منطقة الخليج ، وبالرغم من أن دول المنطقة تنظر إلى مصر على أنها الدولة الشقيقة الأم التى لابد من الإبقاء على شعرة معاوية معها ، وخاصة أن مصر ليس لها أطماع بالمنطقة وأن مساندتها للمنطقة تنبع من اقتناعها بأهمية الدور المصرى فى تأمين ومعاونة الدول العربية الشقيقة .

وكانت مصر فى هذه الفترة ترى أن هناك تهديدا سوفيتيا لمنطقة الخليج ، وأن هذا التهديد قد تزايد بعد أحداث أفغانستان حيث تقع المنطقة فى داخل الحزام الذى يقيمه الاتحاد السوفيتى والمبتدىء من أفغانستان مارا باليمن الجنوبى وأثيوبيا .

كذلك كانت مصر ترى أن لدى الاتحاد السوفيتى من الوسائل ما يمكنه من إثارة القلاقل والاضطرابات فى المنطقة مثل جبهة تحرير الخليج العربى ، الجبهة الشعبية البحرانية ، الحزب الشيوعى العراقى .

من هنا نبع التصور المصرى لأمن الخليج والذى يتلخص فى الآتى :

(١) أن يتم تأمين الخليج بواسطة أبنائه أساسا ، ولذا يجب أن يقوى عسكريا .

(٢) أنه لا يوجد ما يمنع من أن تشارك الدول الغربية فى القيام بمهمة تأمين المنطقة وإبعادها

عن التهديد السوفيتى ، وأن القوى المهيأة لذلك هى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٣) أن مصر يمكنها أن تساهم بمنح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، لتأمين دول الخليج فى حالة طلب دول الخليج ذلك .

وبتحليل الموقف المصرى نجد الآتى :

(١) أن الموقف المصرى نبع أساسا من اقتناع مصر وخبرتها بالسياسة السوفيتية فى تلك الآونة والتى تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على المنطقة .

(٢) كذلك فإن دول الخليج بقوتها العسكرية الحالية وتسليحها وتنظيمها غير قادرة على الدفاع عن نفسها ، بالاضافة إلى رغبة حكام المنطقة فى الحفاظ على أنظمتها الداخلية أولا ، وبذا لم يمكن تشكيل قوات اتحادية لدول المنطقة .

(٣) ترى مصر أن دول المنطقة مرتبطة ارتباطا كبيرا بالدول الغربية وأن مصالحها هى فى استمرار هذه العلاقة .

(٤) كذلك فإن دخول الاتحاد السوفيتى للمنطقة سيزيد من التهديد المباشر للأمن القومى المصرى والمتمثل فى هذه الفترة فى الوجود السوفيتى فى كل من عدن وأثيوبيا .

ومن استعراض هذه التصورات السبعة لتأمين منطقة الخليج العربى سوف نخرج بالعوامل الآتية :

١- أن دول الخليج العربى ليست لديها القدرة العسكرية للدفاع عن نفسها ضد أى تهديد خارجى ، فى الوقت الذى يمكنها الدفاع عن أمنها الداخلى ضد أى تهديد قد يأتى من الداخل .

٢- وبالرغم من أن دول الخليج تعلم قدراتها العسكرية وترى حجم التهديد الذى يمكن أن يهدد المنطقة نتيجة للصراع الدائر فيها إقليميا وعالميا إلا أنها لم ترغب فى قبول طرف أجنبى للدفاع عنها خاصة الدول الكبرى ، ومرجع ذلك إلى الرغبة فى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الدول الكبرى ، كذلك حتى لا تتعرض للهجوم من جانب الدول العربية الرافضة للوجود الأجنبى داخل العالم العربى بعد أن أمكن التخلص من ذلك .

٣- ظهور أهداف ومطامع بعض الدول الإقليمية فى السيطرة على المنطقة وذلك من خلال تصورها الخاص لأمن المنطقة .

٤- أن بعض دول المنطقة نادت بتعزيز القدرات العسكرية لها فى الوقت الذى يوجد بها فراغ سكانى ، وبالتالى سوف تكون غير قادرة على تطقيم تلك الأسلحة المتطورة التى استجلبتها من الخارج ، وما لذلك من آثار سيئة فإما أن ينقلب السلاح إلى قطعة حديد لعدم وجود الأيدى التى يمكنها استخدامه أو صيانته ، وإما أن يؤدى ذلك إلى استجلاب قوات من الخارج لاستخدام هذا

السلاح فى الوقت الذى تعترض فيه تلك الدول على قيام دول أجنبية بالدفاع عنها .

٥- أن تصورات الدول الكبرى للأمن التى طرحتها فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٢ والتى انتهت بقيام مجلس التعاون الخليجى ، سوف نجد أنها قامت انطلاقا من مصالحها الخاصة فى المنطقة .

٦- إن مصر كانت لها رؤيتها الخاصة نحو تأمين المنطقة والتى لم تتغير بالرغم من المتغيرات التى طرأت عالميا وإقليميا ، ومرجع ذلك أن مصر وضعت استراتيجية مصرية لتحقيق أمنها القومى ، والتى جاءت نتيجة لدراستها الدقيقة للتهديدات المحيطة بالمنطقة والقوى الشاملة لدول المنطقة ، بالإضافة إلى مصر .

والآن وبعد استعراض التصورات التى طرحت لتأمين المنطقة ، وبالرغم من المتغيرات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وسياسة الوفاق التى تسود حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من جهة ، وبين أوربا الشرقية والغربية من جهة أخرى ، فهل تغير مفهوم الدول الكبرى للمشكلة؟

من الواضح أن المفهوم لم يتغير حيث تسعى الولايات المتحدة وأوربا الغربية للحفاظ على مصالحها فى المنطقة حتى ولو استدعى ذلك بقاء قوات قادرة على الحركة السريعة فى المنطقة لمجابهة أى تهديد مستقبلى .

وفى نفس الوقت فإن الاتحاد السوفيتى يسعى جاهدا ليكون له دور متميز فى حل مشاكل المنطقة وقد نجح فى إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية ويعتبر ذلك نجاحا كبيراً له ، كذلك فإنه اعترض على استخدام الحل العسكرى ، إلا إذا فشلت المحاولات السلمية للحل ، ويكون ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة . وفى نفس الوقت يحاول المحافظة على سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حفاظا على مصالحه معها . ولكن ذلك يشير إلى أنه لم يتم التوصل إلى حل بالنسبة للمشاكل الإقليمية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مباحثاتهما الثنائية على مستوى القمة .

نحو تصور لنظام أمنى للمنطقة :

هناك عدة تساؤلات مطروحة الآن عن خطوات ما بعد إقرار إيقاف النيران ، وهى تتناول أمن المنطقة أساسا وهذه التساؤلات تتمثل فى :

- أى منطقة مطلوب تأمينها ؟
- ما شكل النظام الأمنى للمنطقة ؟
- أسبقيات التأمين المطلوبة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يلزم أولا أن نوضح أن : الأمن القومى العربى هو النسق الرئيسى

الذى يجب أن يظلل الدول العربية جميعها من العراق إلى موريتانيا أى من «الخليج إلى المحيط» ومن مصر فى الشمال إلى الصومال فى الجنوب .

ويندرج تحت هذا النسق الرئيسى أنساق فرعية قد تتخذ شكل أمن منطقة مثل أمن منطقة الخليج العربى ، وهو ما نطلق عليه «أمن الخليج العربى» ، أمن منطقة وادى النيل وهو ما نطلق عليه «أمن وادى النيل» ، كذلك أمن منطقة المغرب العربى وهو ما نسميه «أمن المغرب العربى» . وهذه المناطق موجودة حاليا ولكن يمكن أن تطور كالآتى :

أن يشمل أمن الخليج العربى منطقة شبه الجزيرة بالكامل بحيث يدخل اليمن ضمن هذه المظلة ، واضعين فى الاعتبار الأهمية الجيوبولوتيكية لليمن بعد توحده وأنه أحد مفاتيح تأمين البحر الأحمر ومضيق باب المندب ويجب ألا ننسى أن الاتحاد السوفيتى ما قبل سياسة البريستورويكا كان متواجدا فى اليمن الجنوبى حيث يمكنه من السيطرة على باب المندب ، وهنا يطلق على هذا النسق الفرعى «أمن شبه الجزيرة العربية» . كذلك يمكن أن تشكل كل من العراق وسوريا ولبنان والأردن نسق أمنى فرعى أخر يطلق عليه «أمن دول شمال شبه الجزيرة العربية» أو «أمن الشام» وتضم إليه دولة فلسطين عند تمام استقلالها . كذلك تشكل جيبوتى والصومال نسق أمنى فرعى آخر يسمى « أمن دول القرن الأفريقى » .

وهنا يجب أن نؤكد على أن هذه الأنساق الفرعية هى ليست بمحاور أو تكتلات أو انقسامات داخل العالم العربى ، ولكنها أنساق فرعية تخضع للنسق الرئيسى وهو الأمن القومى العربى ، وتعمل على تقويته وتعزيزه .

أما فيما يختص بالمنطقة التى يثار حولها التساؤل ، فهل يقصد بها : منطقة الخليج العربى ، أم منطقة شبه الجزيرة العربية ، أم المنطقة العربية أم منطقة الشرق الأوسط ، وفى جميع الحالات فإن أمن الخليج العربى «الممر المائى» ، ومضيق هرمز ، مضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس سوف تكون أحد الأهداف التى ستوضع فى خطة التأمين نظرا لأنها ممرات مائية رئيسية حيوية ، وأن أى تهديد لها يشكل تهديدا مباشر للأمن القومى العربى .

ولا شك فى أنه فى ظل ما حدث فى منطقة الخليج فإن هناك أسبقيات ملحة للتأمين حيث يتطلب الأمر تأمين منطقة الخليج العربى كأسبقية أولى وعاجلة . وفى نفس الوقت فإن هناك مناطق تجبُ بعض المناطق الفرعية المشار إليها حيث إن تأمينها سيكون أعم وأشمل ويضم فى داخله تلك المناطق الفرعية .

ثم يأتى فى الأسبقية الثانية منطقة الشرق الأوسط وهى سوف تحقق أمن منطقة الخليج العربى أيضا ، وأمن جزء كبير من العالم العربى . ثم يأتى فى الأسبقية الثالثة أمن العالم العربى لاستكمال

النسق الرئيسى المطلوب .

أمن منطقة الخليج العربى :

وهى التى سوف تستلزم ترتيبات أمنية سريعة مطلوب إجراؤها لتأمين المنطقة بما فيها ثروات بترولية وبما يخدمها من ممرات مائية ، أى أن هذه الترتيبات يجب أن تخدم مصالح دول المنطقة ، ومصالح الغير فى المنطقة المتمثلة فى البترول بالدرجة الأولى . ومرجع ذلك إلى أننا نعيش فى عالم متشابك المصالح لا يمكن لدولة فيه أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى .

كذلك فإن ترتيبات الأمن التى سوف توضع يجب أن تخدم ما يليها من ترتيبات لاستكمال أمن منطقة الشرق الأوسط «الأمن الشرق / أوسطى» .

الأسس التى يجب أن يبنى عليها النظام الأمنى :

يجب أن يرتكز النظام الأمنى على الآتى :

– أن تكون ترتيبات الأمن والنظام الأمنى عربية ، وتنبع من دول منطقة الخليج دون تدخل أجنبى.

– أن تبنى على أساس تحديد حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حاليا وفى الفترة المستقبلية ، وما الأهداف المطلوب تحقيقها ؟ ثم ما أسلوب التحقيق ؟ وأن تبعد المصالح الأمنية للدول عن دائرة خلافاتها .

– أن يكون الأمن بمفهومه الشامل أى بأبعاده الداخلية والخارجية ، وبمكوناته : الاقتصادى ، السياسى ، الاجتماعى ، العسكرى .

– أن المكون الاقتصادى للأمن القومى هو الضرورة الملحة التى يمكن من خلالها تحقيق باقى نواحى الأمن المطلوبة .

– أن تشارك الدول العربية فى هذه الترتيبات كل طبقا لإمكانياته ، أى أن هناك دولا لديها القدرة العسكرية وأخرى لديها التمويل اللازم للعملية الأمنية .

– أن تبنى الخطة على تلافى المسببات التى أدت إلى قيام حرب الكويت ، ولمعالجة الآثار التى نجمت عن تلك الحرب ، سواء كانت تلك الآثار على دول المنطقة أو الدول العربية الأخرى .

ثوابت يجب أن توضع فى الاعتبار :

هناك ثوابت محلية وإقليمية وعالمية يجب أن توضع فى الاعتبار وهى :

١- *على المستوى المحلي :*

أ- ضعف الكثافة البشرية للسكان في منطقة الخليج بوجه عام .

ب- ضعف القدرة العسكرية لدول المنطقة وعدم وجود الوعاء التجنيدي الكافي لإنشاء قوات مسلحة .

جـ- قدرة اقتصادية كبيرة .

د- عدم توفر نظام ديمقراطي سليم .

هـ- أن معظم العمالة بالمنطقة مستورد سواء من الدول العربية أو الآسيوية أو الأفريقية .

٢- *على المستوى الإقليمي :*

أ- الخلافات العربية / العربية والتي مرجعها إلى اختلاف الأهداف والغايات القومية.

ب- إسرائيل وما تملكه من قدرة عسكرية متفوقة خاصة بعد حرب الكويت ، ولها أهدافها ومطامعها في المنطقة ، وأن المشكلة الفلسطينية هي مصدر التهديد الرئيسي لأمن الشرق الأوسط .

جـ- أهداف ومطامع بعض الدول غير العربية (إيران ، تركيا) ، ومحاولات إيران فرض المد الشيعي وسيطرتها على المنطقة .

د- ضعف اقتصاديات دول الجوار الجغرافي والإقليمي لدول الخليج العربي ، والتفاوت الكبير في دخول الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية .

هـ- مصالح الدول الإقليمية في منطقة الخليج وهي اقتصادية بالدرجة الأولى حيث البترول ، السوق الخليجية والمجاري المائية .

و- ضعف حجم المساعدات الموجهة من الدول الخليجية إلى الدول العربية الأخرى .

٣- *على المستوى العالمي :*

أ- النظام العالمي الجديد والذي ما زال في مرحلة الولادة ، والذي يهدف الآن للتعايش السلمي وحل المشاكل بالطرق السلمية ونشر النظم الديمقراطية في العالم .

ب- أن هناك متغيرات على الساحة الدولية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، وجميعها لتحقيق الديمقراطية وهي ولاشك سوف تنقل إلى العالم الثالث ، والعالم العربي جزء منه ، وأمامنا أمثلة حدثت فعلا مثل ما حدث في الصومال ومالي وما يحدث الآن في أثيوبيا .

جـ- أن هناك مصالح للعالم في منطقة الخليج يجب أن توضع في الاعتبار للمحافظة عليها دون المساس بسيادة دول الخليج وهي تتمثل في الحفاظ على تدفق بترول المنطقة بالكميات المطلوبة وبأسعار مناسبة ، وهذا يشمل تأمين الممرات المائية اللازمة لتصديره .

د- أن معظم الدول الأوربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على الحفاظ على أمن

إسرائيل ، بل لقد ظهرت ألمانيا الموحدة على المسرح وتعهدت لإسرائيل بالحفاظ على أمنها .

مقترحات لترتيبات الأمن :

إن أى مقترحات لترتيبات أمن فى منطقة الخليج العربى يجب أن تشمل مكونات الأمن القومى حتى تأتى هذه الترتيبات شاملة غير منقوصة وهى سوف تخدم أيضا الأمن القومى العربى . وفى هذا المجال يمكن أن نطرح التصور الآتى :

١- *المكون الاقتصادى :*

أ- إعادة تعمير الكويت والعراق « بعد تغيير نظام حكم صدام حسين » وترجع التوصية بالمساهمة فى إعادة تعمير العراق إلى أن الشعب العراقى لاذنب له فيما حدث وأن الدولة أصيبت بأضرار فادحة نتيجة للمعارك التى دارت على أرضها .

ب- الالتزام بإنتاج الكميات البترولية المحددة لدول الأوبك ، والحفاظ على أسعار مناسبة للبترول، بهدف المساهمة فى الرخاء العالمى .

جـ- إنشاء منظمة الإنماء العربى للعمل على رفع القدرات الاقتصادية للدول العربية .

د- إنشاء السوق العربية داخل دول الخليج كأسبقية أولى ثم اللجوء إلى العمالة الخارجية فى حالة نقص التخصص المطلوب وعدم توفره فى الدول العربية أو فى حالة طلب عمالة أزيد من المتيسرة لدى الدول العربية .

و- الاحتفاظ بالأموال العربية فى الساحة العربية ليعاد استخدامها فى تعزيز ثروة المنطقة وأمنها وإخراج دول المنطقة خارج سيطرة الدول الغربية .

٢- *المكون السياسى :*

أ- تحديد الأهداف والغايات القومية واستراتيجية تنفيذها .

ب- حل المشاكل الكامنة داخل منطقة الخليج العربى فى إطار مجلس التعاون الخليجى ، وتعتبر الفترة الراهنة أنسب توقيت لحل هذه المشاكل بعد التهديد الحاد الذى جابهته دول المنطقة نتيجة لمشكلة الحدود بين العراق والكويت .

جـ- عقد مؤتمر قمة عربى لرأب الصدع العربى الذى حدث نتيجة لهذه المشكلة ، وخاصة أنه يجب على كل من مصر والسعودية ألا تسمحا ببقاء مثل هذا الانشقاق العربى مهما كان الخلاف بين الرؤساء العرب ، فبقاء العرب مرهون بقوتهم ووحدتهم .

د- إعادة تقييم جامعة الدول العربية ، وإعادة النظر فى ميثاقها بهدف تطويره ليتمكن من مجابهة المشاكل العربية / العربية ، وليشتمل على مادة ملزمة للدول الأعضاء للالتزام بما يتخذه المجلس من قرارات ، وكذلك إمكانية توقيع الجزاء الرادع على الدولة التى تخالف الميثاق .

هـ- أن تطبق الدول العربية الأسلوب الديمقراطى فى نظم الحكم .

و- إعادة النظر فى تكوين الجهاز العسكرى داخل جامعة الدول العربية ليتمكن من القيام بمهامه من تخطيط وتدريب وسيطرة على قوة حفظ سلام عربية فى حالة إنشائها.

٣- المكون العسكرى :

أ- إنشاء منطقة عازلة بين الكويت والعراق ، يتمركز بها قوات حفظ سلام تحت إشراف الأمم المتحدة ، وذلك لحين إنهاء المشاكل بين الدولتين واعتراف العراق اعترافا نهائيا بخط الحدود الحالى بين الدولتين .

ب- خروج القوات الأجنبية من المنطقة وعدم السماح بمنح قواعد عسكرية لها.

جـ- تدعيم المنطقة بقوات عربية (مصر وسوريا) وهذه تعتبر نواة لقوة حفظ سلام عربية تشكل فى إطار نظام عربى متكامل تشارك فيه الدول العربية الأخرى القادرة عسكريا بقوات مسلحة ، وتلك القادرة ماديا بالتمويل المطلوب للتسليح والتدريب والمعيشة وإعداد مسرح العمليات المنتظر .

٤- المكون الاجتماعى :

أ- العمل على إزالة روح العداء التى تولدت بين الشعوب العربية نتيجة لتلك الحرب ، ويعتبر ذلك مطلبا عاجلا واجب التنفيذ .

ب- رفع المستوى الثقافى والحضارى لدول المنطقة وذلك بالاستفادة بخبرات الدول العربية المتقدمة فى هذا المجال .

ثم- أمن شرق / أوسطى :

هناك ترتيبات يجب تنفيذها لتحقيق الأمن الشرق / أوسطى :

١- عقد المؤتمر الدولى للسلام لحل المشكلة الفلسطينية ، ويقع على عاتق مصر والمملكة العربية السعودية مسئولية ممارسة الضغط على الولايات المتحدة لعقد المؤتمر .

٢- إيقاف الهجرة اليهودية من الخارج إلى إسرائيل وهى وإن كانت ستصبح جزءا من حل القضية الفلسطينية إلا أننا يجب أن نبرزها لما تشكل من خطورة على أمن المنطقة .

٣- نزع الأسلحة فوق التقليدية من المنطقة ، وهذا ما ينادى به الرئيس محمد حسنى مبارك . ولا شك فى أن ذلك سوف يجابه بمعارضة من إسرائيل حيث أصبحت هى الوحيدة التى تملك أسلحة نووية وكيماوية متقدمة فى المنطقة .

قوة حفظ السلام العربية :

وقد يطلق عليها اسم قوة الدعم العاجلة ، وهنا يعنى الدعم بالمفهوم العسكرى : «دفع قوات مسلحة للعمل بالتعاون الوثيق مع قوات دولة صديقة ، بهدف زيادة قدراتها القتالية، وإمكانيات

المناورة وتعويض الخسائر وسد الثغرات . لذا يجب أن يتوفر فى تلك القوات عدة شروط أساسية :

– أن يبنى التنظيم على الدراسة الدقيقة للعدو المحتمل وطبيعة تنظيمه وتسليحه وتكتيكاته ومستوى التقدم التقنى لديه ، وقدراته فيما يتعلق بالأسلحة فوق التقليدية .

– أن يكون الدعم بالحجم المناسب ، وبما يمكنه من تنفيذ مهمته بكفاءة تامة .

– أن يتناسب تشكيل وتنظيم تلك القوات مع تشكيل وتنظيم القوات المدعومة بما يسهل من قيادة وإدارة المعركة بنجاح .

– أن تشكل قيادة لهذه القوات على مستوى عال من الكفاءة .

– أن يشتمل التنظيم على عناصر القيادة والسيطرة والقتال والمعاونة حتى يمكنه أن يؤدى مهامه معتمدا على قوته الذاتية .

– أن يتمشى التنظيم والتسليح لتلك القوات مع طبيعة مسرح العمليات المنتظر «صحراوى ، جبلى ، ساحلى ، بحرى ، جوى» .

– توفير خفة الحركة اللازمة ، بما يمكن من وصول الدعم فى الوقت المناسب ، حتى يمكن زيادة قدرات القوات المدعومة قبل انهيارها ، وحتى لا تجبر على خوض معركة غير متكافئة بمفردها .

– أن تشكل قيادة لهذه القوات على مستوى عال من الكفاءة ، مع تحديد شكل العلاقات بين مستويات القيادة داخل التنظيم .

– توفير وسائل الاتصال المناسبة بين قوة المعاونة وبين رئاسة تلك القوة ، وكذلك عناصر القوات المسلحة للدولة التى سوف يتم معاونتها .

– أن يوضع فى الاعتبار ما سوف تقدمه الدولة المدعومة من معاونات لتلك القوة وخاصة الإدارية منها .

ولا شك فى أن تشكيل مثل هذه القوة يواجهه الكثير من المصاعب التى نوضحها فيما يلى :

١– تبعية تلك القوات والسيطرة عليها .

٢– تشكيل قيادة للقوة يشترك فيها عدة دول .

٣– حجم القوات وأماكن انتظارها وتمركزها .

٤– مسئولية تغطية النفقات اللازمة للتسليح والتنظيم والتدريب .

٥– التدريب على مهام العمليات ومسارح العمليات المنتظرة . وسوف نتناول تلك المصاعب بشىء من التفصيل كما يلى :

١– تبعية القوة والسيطرة عليها :

يشكل ذلك صعوبة نتيجة الخلافات العربية / العربية ولوجود الشك بين القيادات والزعامات ،

ولكن يمكن التغلب على ذلك بالآتى :

- وضع تلك القوات تحت السيطرة المباشرة للأمين العام لجامعة الدول العربية .

- أن تصدر أوامر تشغيلها من القمة العربية ، ولا شك فى أن ذلك يستلزم أولا إزالة الخلافات العربية / العربية .

- أن يلتزم بوضوح بعدم تدخل تلك القوة فى أى عمل معارض للنظام داخل الدولة أو الدول التي سوف تتمركز على أرضها ، مثل عدم مساعدة متمردين ضد نظام حكم الدولة.

٢- تشكيل قيادة القوات :

لا شك فى أن هناك العديد من قادة القوات المسلحة العرب الأكفاء يمكنهم قيادة تلك القوات (تخطيط - تدريب - إدارة) . وهنا نقترح أن تشكل هيئة القيادة من القوات المسلحة للدول التى لديها هذه الإمكانيات ومن مختلف التخصصات .

وأن تشكل تلك القيادة الجناح العسكرى لجامعة الدول العربية ، وذلك يستلزم تقوية الجامعة والعمل على حل المعوقات التى تمنعها من أداء مهامها على الوجه الأكمل .

وتقوم هيئة القيادة بالإضافة إلى مهام التخطيط والتدريب والإدارة بالمهام الآتية :

- التقدير المستمر للموقف السياسى والعسكرى والخروج بالتصورات المحتملة لشكل التهديدات المنتظرة .

- التطوير المستمر لتنظيم وتسليح القوات بما يتمشى مع التطور التكنولوچى العالمى، وبما يمكنها من مجابهة التهديدات المنتظرة للدول العربية .

- إعداد أماكن إيواء أو تمركز تلك القوات طبقا للتخطيط الموضوع .

- المعاونة فى إعداد مسارح العمليات .

- تشكيل مركز للمعلومات من صلب تنظيم القيادة ، تكون مسئوليته تجميع المعلومات عن شكل التهديد المنتظر وحجمه وعن القوات الصديقة المنتظر دعمها ، وذلك بهدف تطوير المعلومات لدى المركز والخروج بتقدير سليم يمكن من اتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب .

- إنشاء مركز للسيطرة ، يكون مسئولا عن توفير وسائل السيطرة على قوات الدعم ، وإنشاء شبكة التعاون لتحقيق التعاون مع القوات التى سيتم دعمها . كذلك فإن المركز يكون مسئولا عن توفير الوسائل التى تحقق سرية التعليمات والأوامر .

٣- حجم القوات وأماكن انتظارها :

هناك عدة عوامل تحكم تحديد حجم القوات ونوعيتها كالآتى :

أ- حجم وشكل العدو المنتظر وأسلوبه فى القتال .

ب- حجم القوات الصديقة التى سيتم معاونتها .

جـ- طبيعة مسرح العمليات المنتظر .

د- حجم ونوع القوات الممكن أن تخصصها الدول العربية للاشتراك فى تلك القوات .

وهنا يجب أن يكون التنظيم مرنا بحيث يسمح بضم أو فصل عناصره دون التأثير على الهيكل العام للتنظيم أو الكفاءة القتالية لقوات الدعم .

وتعتبر أماكن تمركز القوات إحدى المشاكل الرئيسية التى سوف تواجه تلك القوات ويرجع ذلك إلى :

- تخوف بعض القيادات العربية من وجود تلك القوات على أراضيها خشية أن تشارك فى أعمال تهدد أمن الدولة .

- ضرورة تجهيز أماكن التمركز والإيواء للقوات .

- زيادة التكلفة اللازمة لإعاشة القوات فى حالة تمركزها خارج دولها الأصلية ، وصعوبة تدبير تلك التكاليف .

- أن تتناسب أوضاع أماكن التمركز مع سرعة التحرك المطلوبة لتحريك القوات للقطاعات المهددة .

٤- الإنفاق العسكرى :

وهو أيضا من المشاكل التى تجابهها القوات حيث يحتاج إلى تغطية :

- نفقات التسليح «أسلحة ، ذخائر ، معدات ، قطع غيار »

- نفقات تجهيز أماكن الإيواء .

- نفقات الإعاشة .

- نفقات التدريب .

- نفقات إعداد مسرح العمليات .

وهنا يبرز دور الدول العربية الغنية فى تغطية تلك النفقات .

٥- مسارح العمليات :

لما كانت مهمة تلك القوة هى تقديم الدعم العاجل لأى دولة عربية تهدد من خارج حدودها ، لذا فإن مسرح عمليات تلك القوات سوف يختلف من منطقة إلى أخرى ، وبذا سيكون هناك أكثر من مسرح عمليات لكل طبيعته الخاصة .

وتستلزم تلك المسارح إعدادها الإعداد المناسب الذى يمكن من نجاح تلك القوات فى تأدية مهامها . كذلك سيكون لذلك أثره على شكل القوات وحجمها وطبيعة عملها وأسلوب تدريبها

وتكتيكاتها .

كذلك فهناك بعض المسائل التي يجب دراستها والوصول فيها إلى قرار قبل اتخاذ قرار تشكيل القوة وهى :

- تحديد نوعية وحجم القوات المطلوبة ، و الدول التى يمكنها المساهمة فى تلك القوات . وهنا يبرز للسطح مصر ، سوريا ، الجزائر ، المغرب .
- نوع القيادة التى ستتولى قيادة تلك القوات ، والمستوى المسئول عن إصدار الأوامر والتعليمات لها .
- أماكن تمركز القوات ، وهل يتم سلخها من القوات المسلحة للوطن الأم ، أم تبقى جزءاً من قواتها وتنفصل عنها عند اللزوم .
- مسئولية تنظيم وتدريب تلك القوات وأماكن التدريب .
- مسئولية إعداد مسارح العمليات ومحاور التحرك .
- مصادر التمويل اللازمة ، ونصيب كل دولة لتغطية النفقات اللازمة .

وأخيرا يجب أن يصاحب ذلك حل الخلافات العربية / العربية ، ووضع الاتفاق على الحد الأدنى من استراتيجية أمنية عربية موحدة ، تحقق الأمن للدول العربية فى مجموعها دون التأثير على استقلال أى منها ، وبما يمكن من تحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب العربية .

الخاتمة

أصيب العالم العربى بخسائر فادحة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا نتيجة لاحتلال العراق للكويت ، ورفض صدام حسين للاستجابة إلى قرارات مجلس الأمن ، بل أنه قد حدثت كارثة بيئية لم يسبق لها مثيل بحرق ٥٠٠ بئر بترولية كويتية ، وسوف تستمر آثار تلك الكارثة لأجيال قادمة .

وفى خضم الأحداث استشعر العالم بأهمية الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط حفاظا على مصالح القوى العالمية والإقليمية ، ومن هنا فقد علت نبرة ضرورة حل المشكلة الفلسطينية فى إطار مؤتمر دولى وكذلك نزع الأسلحة النووية من المنطقة .

ولكن ما إن انتهت الحرب وبدأ التحرك الأمريكى للحل السلمى لمشاكل المنطقة والعمل على وضع ترتيبات ونظام لأمن المنطقة ، اختلفت النبرة وبدأ التسويف فى عقد المؤتمر وأن الوقت غير مناسب الآن لذلك ، كذلك بدأ الحديث عن صعوبة نزع الأسلحة النووية من المنطقة وهنا تظهر إسرائيل حيث هى الوحيدة التى تملك هذا النوع من السلاح حاليا فى منطقة الشرق الأوسط .

ولا شك فى أنه ما لم تعالج مشاكل المنطقة من أساسها فإن التوتر سوف يستمر فيها ، وقد يؤدى إلى قيام حرب أخرى بالمنطقة .

وحتى اليوم فإن الشكل العام للترتيبات الأمنية والنظام الأمنى المطلوب للمنطقة لم تتضح صورته بعد ، حيث يطلب منه أن يتمشى مع النظام العالمى الجديد المبنى أساسا على سياسة الوفاق بين القوتين العظميين وبين دول أوربا الشرقية والغربية وفى ظل إعلان أوربا الموحدة عام ١٩٩٢ ووحدة الألمانيتين والتسابق الاقتصادى بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والذى سوف تغزوه الولايات المتحدة بقوة .

وهنا يطرح العديد من التساؤلات حول أمن المنطقة ، تتمثل فى الآتى :

– من سيضع النظام الأمنى ويضمن تنفيذه ؟ هل الولايات المتحدة منفردة أم بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى ؟ وما موقف أوربا الغربية من ذلك ؟

– هل هذا النظام سوف يحل مشاكل المنطقة الأخرى ؟ أو بمعنى آخر هل سيشمل منطقة الشرق الأوسط ككل ؟ أم سيكتفى بمنطقة الخليج العربى حيث مصالحها البترولية؟

وهنا يظهر على السطح المشكلة الفلسطينية ، المشكلة اللبنانية واحتلال إسرائيل للجولان .

– هل سيمتد هذا النظام ليشمل أمن البحر الأحمر ككل ، نظرا لما له من آثار على أمن منطقة الخليج ، وهو الممر الحيوى للبترول إلى أوربا ؟

وهنا أيضا تظهر مشاكل القرن الأفريقى : الأوجادين ، أريتريا ، جنوب السودان .

– هل سيشتمل النظام على إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل؟

– من الدول الإقليمية التى سوف تشارك فى النظام الأمنى الشرق / أوسطى ، هل ستدخل إيران ، تركيا ، إسرائيل ؟

– هل النظام الأمنى الجديد لمنطقة الشرق الأوسط سوف يدعمه الوجود الأجنبى فى المنطقة ، وما صورة وشكل هذا الوجود ، هل سيكون فى شكل قوات متمركزة داخل المنطقة وأين تلك المناطق؟ أم سيكون فى مناطق تمركز خارج المنطقة ولكنها قريبة منها؟ هل سوف يستلزم ذلك وجود تسهيلات عسكرية ؟ وأين هى ؟

وأخيرا فإن الأمن القومى العربى هو المظلة التى يجب أن تظلل الدول العربية ، ولتحقيقه يجب أن تخلص النوايا ، وتتوحد الأهداف والغايات من خلال تفهم كل دولة عربية لمصالح الدول الأخرى ، وأين مشاكلها لتعاونها على حلها ، مع القيام بحل الخلافات العربية/العربية بالطرق الدبلوماسية على المستوى الثنائى أو على مستوى جامعة الدول العربية إذا فشلت جهود الحل على المستوى الثنائى .

(ملحق أ)

بيان رئاسة جمهورية مصر العربية
فى ٢٠ من يوليو ١٩٩٠

« فى هذه المرحلة الدقيقة التى يشهد فيها العالم تطورات جذرية عميقة وتحولات أساسية تعيد صياغة كثير من المفاهيم والنظم التى ظلت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تسعى كافة الأمم والشعوب إلى تعبئة عوامل القوة التى تتيح لها أقصى قدر من الحماية لحقوقها ومصالحها الاستراتيجية وتعينها على شق طريقها إلى المستقبل بثبات وثقة .

فى هذه المرحلة بالذات تجد الأمة العربية نفسها مواجهة بتحديات عاتيه واختبارات مصيرية سواء فيما يختص بالذود عن الأمن القومى العربى والتصدى للأخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى ربوع الشرق الأوسط أو فيما يتعلق بتهيئة الظروف المواتية لمواصلة مسيرة التنمية والبقاء ومواجهة المتطلبات المتزايدة للنهضة العلمية والتطوير التكنولوجى .

وقد قررت جمهورية مصر العربية فى مناسبات عديدة أن أهم عوامل القوة التى يجب أن تتسلح بها الأمة العربية فى هذه المعركة السلمية هو الحفاظ على وحدة الصف العربى وتعميق التضامن بين جميع الأقطار العربية ، انطلاقاً من الإيمان بوحدة الهدف والمصير والتسليم بأن الخلافات القائمة بين أطراف عربية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى التناقضات الرئيسيية التى تعوق المسيرة الواحدة أو تفسد مناخ العلاقات داخل الأسرة الواحدة .

وتهيب جمهورية مصر العربية بجميع الأشقاء العرب فى هذا المنعطف أن يعطوا أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى وتجنب أية مضاعفات يمكن أن تنال من تماسك الجبهة العربية وصلابتها أو تمس قدرتها على مواجهة التحديات التى تعترض طريقها وتهدد مصالحها .

وتأكد مصر أن الأسلوب الوحيد الذى يتفق مع المصالح العليا للأمة العربية هو تسوية أية خلافات قائمة بالحوار الأخوى الهادف البعيد عن جو الإثارة والتوتر الكفيل بتمكين كافة الأطراف من الحفاظ على وضوح رؤيتهم للأهداف والغايات العربية ورسم طريقهم فى الحاضر والمستقبل بما يحيى الأمل فى نفوس الجماهير العربية المنطلقة إلى غد أفضل » .

« ملحق ب »

القوات المسلحة لدول الخليج وبعض الدول الإقليمية

الدولة / البيان	العراق	الكويت	السعودية	الأردن	الإمارات	قطر	البحرين	عمان	سوريا	إيران	تركيا	إسرائيل
حجم القوات بالجندى	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٣٠٠	٦٥٧٠٠	٨٥٠٠٠	٤٣٠٠٠	٧٠٠٠	٢٣٥٠	٢٥٥٠٠	٤٠٤٠٠	٦٠٥٠٠	٦٥٠٠٠٠	١٤١٠٠٠
مقاتلات	٥٧٤	٣٦	١٧٩	١١١	٦١	١٣	١٢	٦٣	٥٠٠	١٢٠	٢٦٦	٦٠٠
دبابات	٥٦٠٠	٢٧٥	٥٥٠	١١٥٠	٢٠٧	٢٤	٥٤	٧٥	٤٠٥٠	٥٣٠	٣٨٤٠	٣٨٠٠

(الملحق جـ)

بيان موقف مصر من الغزو يوم ٣ من أغسطس ١٩٩٠

بعد أن أسفرت المساعى العربية المكثفة مؤخرا لاحتواء الخلاف بين العراق والكويت عن موافقة قادة البلدين الشقيقين على الدخول فى حوار ودى تمهيدا لتسوية الخلافات القائمة بينهما . وبعد أن عقدت جلسة الحوار الأولى فى جدة وسط توقعات متزايدة وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بانفراج الأزمة .

فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقى للكويت وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة لابد أن تكون لها انعكاساتها الخطيرة على الوضع فى المنطقة وعلى مستقبل الوضع العربى كله . وفضلا عما يمثله هذا التطور المؤسف من مخالفة لأحكام القانون ومبادىء الشرعية الدولية فإنه يشكل إخلالا واضحا بتعهد جميع الأقطار العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وهو تعهد منصوص عليه صراحة فى ميثاق جامعة الدول العربية وأكدته المؤتمرات العربية الأخيرة التى اضطلع فيها العراق بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى .

وترى مصر فى ضوء هذه الحقائق أن الوضع يتطلب اتخاذ الخطوات التالية فورا وبدون إبطاء :

أولاً : انسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية .

ثانياً : الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل .

ثالثاً : ارتباط البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية.

(ملحق د)

قرارات مجلس جامعة الدول العربية
الطارىء المنعقد فى ١٩٩٠/٨/٣

إن مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية المفتتحة بتاريخ الحادى عشر من المحرم ١٤١١ هـ الموافق الثالث من أغسطس ١٩٩٠ م فى القاهرة .

بناء على الطلب المقدم من دولة الكويت لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة للنظر فى العدوان العراقى على الكويت .

وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة .

وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربى الذى وافق عليه مؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء .

يقرر :

١- إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته .

٢- استنكار سفك الدماء وتدمير المنشئات .

٣- مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل العاشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق الأول من أغسطس ١٩٩٠ .

٤- رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر فى عقد اجتماع طارىء لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن ، ويسترشد بالنظام القانونى العربى القائم .

٥- تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادىء التى تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغييرها .

٦- رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية .

٧- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد .

٨- اعتبار المجلس دورته غير العادية فى حالة انعقاد مستمر .

ملحق (هـ)

قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة
المنعقد في القاهرة في ١٠ من أغسطس ١٩٩٠

إن القمة العربية غير العادية المنعقدة بالقاهرة في التاسع عشر من المحرم ١٤١١هـ الموافق العاشر من أغسطس (آب) ١٩٩٠ :

- بعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر بالقاهرة في الثاني من من أغسطس ١٩٩٠م .

- وانطلاقا من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

- وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ ، ٥١

- وإدراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العليا قـــرر مـا يلـــي :

١- تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٩٩٠/٨/٣ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ١٩٩٠/٨/٤م .

٢- تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية .

٣- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١ .

٤- تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضوا في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي.

٥- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى ، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة

٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت .

٦- الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

٧- تكلف القمة العربية الطارئة أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوما إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن .

(الملحق و)

معاهدة الحدود بين العراق وإيران
مع البروتوكول المرفق بها والموقع عليهما
في طهران في ٤ من تموز / ١٩٣٧

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

وصاحب الجلالة الإمبراطور شاهنشاه إيران

من جهة أخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :–

صاحب الجلالة ملك العراق .

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران .

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الإيرانية الإمبراطورية .

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعة وعلى أنهما ملزمان بمراعاتها .

أ– البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الإيرانية والموقع عليه في الآستانة بتاريخ ٤ من تشرين الثاني ١٩١٣ .

ب – محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

ونظرا إلى أحكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة الثانية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذى تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه .

المادة الثانية :

إن خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة فى جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧

والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بثالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام الاسلكة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٤ و٨ من العرض الشمالي والدرجة ٤ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) . ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤.

المادة الثالثة :

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت أماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه .

وتعين تشكيلات اللجنة ومنها أعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة :

تطبق الأحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر :-

أ- يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها أو على كليهما معا .

ب - يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

جـ - إن هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة الثالوك أو وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة :

لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة :

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

وإقرارا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران أعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

في ٤ من تموز ١٩٣٧ .

التوقيع

ناجي الأصيل

سميعي

بروتوكول

إن الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وإيران متفقان على ما يلي :

١- لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآنفة الذكر بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عددا متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار إليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدوين نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار إليها جزءا لا يتجزأ من المعاهدة .

٢- يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فإذا لم يكن في الإمكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الإيرانية الإمبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة - في حالة ما إذا جرى التمديد المذكور - تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسس الحالية المرعية أمر القيام بكافة الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة وتقوم الحكومة الملكية العراقية بإطلاع الحكومة الإيرانية الإمبراطورية مرة كل ستة أشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الأخرى المتخذة .

٣- إن الإجازة التي يمنحها أحد الفريقين الساميين المتعاقدين لإحدى السفن الحربية أو لإحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لأجل الدخول في إحدى المرافىء العائدة إلى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر إجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إجازة من هذا القبيل عليه أن يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فورا .

٤- مع الاحتفاظ بما لإيران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم أنه ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ من حزيران سنة ١٩٣٠ وفي الفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥- يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقا بها وجزءا لا يتجزء منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية.

ناجي الأصيل سميعي

(الملحق ز)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠/١٩٩٠
الصادر فى ٢/٨/١٩٩٠

إن مجلس الأمن إذ يشعر بالانزعاج الشديد لغزو الكويت فى ٢ من أغسطس عام ١٩٩٠ من قبل القوات المسلحة العراقية . وإذ يقرر أن هناك انتهاكا قائما للسلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقى للكويت .

وعملا بالمادتين ٣٩ ، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة فإن المجلس :

(١) يدين الغزو العراقى للكويت .

(٢) يطالب بأن يسحب العراق فورا وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التى كانت فيها فى أول آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٣) يدعو العراق والكويت إلى البدء فى الحال فى مفاوضات مكثفة حول تسوية خلافاتهما ، ويؤيد جميع الجهود فى هذا الصدد ، وخاصة تلك التى تبذلها الجامعة العربية .

(٤) يقرر الاجتماع مرة أخرى حسبما يقتضى الأمر لبحث مزيد من الخطوات للتأكيد من التقيد بهذا القرار .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١/١٩٩٠
الصادر في ٦/٨/١٩٩٠

إن مجلس الأمن :

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن العدوان الذى شنه العراق ضد الكويت لا يزال مستمرا مما يسبب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادى .

وتصميما منه على وضع حد لغزو العراق للكويت واحتلاله له ، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) .

وإذ يضع في اعتباره المسئوليات الموكلة إليه بموجب الميثاق للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ، ردا على الهجوم المسلح الذى قام به العراق ضد الكويت وفقا للمادة ٥١ من الميثاق . وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

١- يقرر أن العراق لم يتمثل حتى الآن ، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت .

٢- يقرر ، نتيجة لذلك اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت .

٣- يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي :

(أ) استيراد أى من السلع والمنتجات التى يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار ، إلى أقاليمها .

(ب) أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز ، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت ، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التى ترفع علمها أو تتم فى أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق او الكويت ، وتكون مصدرة منهما بعد هذا القرار . بما فى ذلك على وجه الخصوص أى تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات .

(جـ) أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم فى أقاليمها أو باستخدام السفن التى ترفع علمها لأية سلع أو منتجات ، بما فى ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى . سواء كان منشؤها فى أقاليمها أو لم يكن . ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة فى ظروف إنسانية ، إلى أى شخص أو هيئة فى العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يسمح بها فى العراق أو الكويت أو كل منهما ، وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم فى أقاليمها

يكون من شأنها تعزيز ، أو يقصد بها تعزيز عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات .

٤- يجب أن تمتنع جميع الدول عن أن توفر لحكومة العراق ، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو أية مشاريع للمرافق العامة فى العراق أو الكويت ، أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى أو تمنع رعاياها وأى أشخاص داخل أقاليمها من إفراج أى أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام بأية طريقة أخرى بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة أو لأى من مشاريعها ، ومن تحويل أية أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت ، فيما عدا المبالغ المدفوعة المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية فى الظروف الإنسانية الخاصة .

٥- يطلب إلى جميع الدول ، بما فى ذلك الدول غير الأعضاء فى الأمم المتحدة ، أن تعمل بدقة وفقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أى عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل هذا التاريخ .

٦- يقرر أن يشكل وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلى المؤقت لمجلس الأمن ، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضائه كى تضطلع بالمهام التالية وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها :

(أ) أن تنظم فى التقارير التى ستقدم إلى الأمين العام والتى تتعلق بالتقدم المحرز فى تنفيذ هذا القرار.

(ب) أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات التى اتخذتها فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلى للأحكام المبينة فى هذا القرار .

٧- يطلب إلى جميع الدول التعاون التام مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها ، بما فى ذلك توفير المعلومات التى قد تطلبها اللجنة تنفيذا لهذا القرار .

٨- يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة واتخاذ الترتيبات اللازمة فى الأمانة العامة لهذا الغرض .

٩- يقرر أنه بغض النظر عن الفقرات فى القرار ما يمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية فى الكويت ، ويطلب إلى جميع الدول ما يلى :

«أ» اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأموال التى تملكها الكويت الشرعية ووكالاتها .

«ب» عدم الاعتراف بنظام تقيمه سلطة الاحتلال .

(١٠) يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بالتقديم المحرز فى تنفيذ هذا القرار ، على أن يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوما .

(١١) يقرر أن يبقى هذا البند فى جدول أعماله وأن يواصل بذل الجهود كى يتم فى وقت مبكر ، إنهاء الغزو الذى قام به العراق .

قرار مجلس الأمن ٦٦٢/١٩٩٠
فى ١٩٩٠/٨/٨

تبنى مجلس الأمن أمس الخميس بالإجماع القرار ٦٦٢ الذى يعتبر أن ضم الكويت إلى العراق أيا كان الشكل والذريعة ليس له أى أساس قانونى وهو لاغ وكأنه لم يكن .

١- وينص القرار على أن ضم العراق الكويت ليس له تحت أى شكل وأى ذريعة أساس قانونى من الصحة ويعتبر لاغيا وباطلا .

وطالب القرار بسحب العراق لقواته من الكويت ، مؤكدا عزمه على إعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت.

٢- يطالب كافة الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الإتيان بأى عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر بهذا الضم .

٣- يطالب العراق بإلغاء كافة الإجراءات التى قام بها لضم الكويت .

٤- يقرر استمرار إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس ومواصلة جهوده لوضع نهاية قريبة للاحتلال .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٤ (١٩٩٠)
الصادر فى ١٨ من أغسطس ١٩٩٠

إن المجلس ، إذ يشير إلى غزو العراق للكويت وإعلانه ضم الكويت إليه ، وإلى القرارات ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٣ .

وإذ يشعر بالقلق البالغ بالنسبة لسلامة ورفاهية رعايا بلدان ثالثة فى العراق والكويت .

و إذ يشير إلى التزامات العراق فى هذا الشأن طبقا للقانون الدولى .

وإذ يرحب بالجهود التى يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد أن أعرب أعضاء المجلس فى ١٧ من أغسطس ١٩٩٠ عن انشغالهم وقلقهم .

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

١- يطلب أن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور ، وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا .

٢- يطلب أيضا ألا يتخذ العراق أى إجراء ، يكون من شأنه تعريض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر .

٣- يؤكد من جديد ما قرره فى القرار ٦٦٣ (١٩٩٠) من أن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغ ، ويطلب لذلك أن تلغى حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وبسحب الحصانه من أفراد تلك البعثات ، وأن تمتنع عن القيام بأى عمل من هذه الأعمال فى المستقبل .

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن ، فى أقرب وقت ممكن تقريرا عن هذه الأعمال .

٥- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن ، فى أقرب وقت ممكن ، تقريرا عن مدى الالتزام بهذا القرار .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ (١٩٩٠)
الصادر فى ٢٥ من أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن :

- مشيرا إلى قراراته رقم ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ لعام ١٩٩٠ ومطالبا بتطبيقها تطبيقا كاملا وبعد قراره بفرض عقوبات تتفق مع المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، ومصرا على وضع نهاية لاحتلال العراق للكويت وإعادة السلطة الشرعية والسيادة والاستقلال ووحدة الأرض للكويت مما يتطلب التنفيذ السريع للقرارات السابقة .

والمجلس إذ يأسف للخسائر التى وقعت فى صفوف الأبرياء من جراء الغزو العراقى للكويت ورغبة منه فى تجنب سقوط مزيد من الضحايا فإنه يشير إلى أن العراق لا يزال يرفض الامتثال للقرارات السابقة خاصة استمرار الحكومة العراقية فى تصدير بترولها على ناقلات تحمل العلم العراقى فإن المجلس :-

١- يدعو الدول الأعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت والتى لها قوات بحرية فى المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة فى إطار سلطة مجلس الأمن لإيقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ، ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتى ينص عليها القرار ٦٦٠ .

٢- يدعو المجلس الدول الأعضاء بناء على ذلك - إلى التعاون - حسبما تقتضى الضرورة - لضمان الامتثال لأحكام القرار ٦٦١ مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن وفقا للفقرة الأولى .

٣- يطلب من كافة الدول - وفقا للميثاق - أن يقدم مثل هذه المساعدة اللازمة للدول التى تتعاون مع حكومة الكويت - .

٤- يرجو الدول المعنية أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ مواد هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب أساليب لجنة الأركان العسكرية وأن تقدم بعد التشاور مع السكرتير العام التقارير إلى مجلس الأمن ولجنته المنبعثة عنه بمقتضى القرار ٦٦١ لتسهيل رصد ومتابعة تنفيذ هذا القرار .

٥- يقرر المجلس مواصلة أعماله لمتابعة هذه المسألة .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٦/١٩٩٠
الصادر في ١٤ من سبتمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراره ٦٦١ (١٩٩٠) الذى تنطبق الفقرتان ٣ج ، ٤ منه على المواد الغذائية إلا في الظروف الإنسانية ، وإذ يسلم بأنه قد تنشأ ظروف يتعين في ظلها تزويد السكان المدنيين في العراق أو الكويت بالمواد الغذائية من أجل تخفيف المعاناة البشرية .

وإذ يلاحظ في هذا الصدد أن اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ من ذلك القرار تلقت رسائل من أعضاء عديدين .

وإذ يؤكد أن مجلس الأمن هو الذى يحدد وحده أو من خلال اللجنة ما إذا كانت قد نشأت ظروف إنسانية .

وإذ يساوره بالغ القلق لعدم وفاء العراق بالتزاماته المحددة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦٤ (١٩٩٠) فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الثالثة ورفاهيتهم . وإذ يؤكد من جديد أن العراق يتحمل المسئولية الشاملة في هذا الشأن بموجب القانون الإنسانى الدولى بما فيه معاهدة جنيف الرابعة حيثما أنطبق ذلك وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة :

١- يقرر أن تبقى اللجنة الحالية فيما يتعلق بالمواد الغذائية في العراق والكويت قيد التحرك المستمر حتى يتسنى أن يحدد على النحو اللازم لأغراض الفقرة ٣ج والفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ما إذا كانت ظروف إنسانية قد نشأت .

٢- يتوقع أن يفى العراق بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦٤ (١٩٩٠) فيما يتعلق برعايا الدول الثالثة ويؤكد من جديد أن العراق يظل مسئولا مسئولية كاملة عن سلامتهم ورفاهيتهم وفقا للقانون الإنسانى الدولى بما فيه معاهدة جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك .

٣- يطلب إلى الأمين العام لأغراض الفقرتين ١ ، ٢ من هذا القرار أن يلتمس بصفة عاجلة ومستمرة معلومات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الوكالات الإنسانية المناسبة وسائر المصادر عن مدى توفر الأغذية في العراق والكويت . وأن ينقل هذه المعلومات بصفة منتظمة إلى اللجنة.

٤- يطلب كذلك أن يولى اهتماما خاصا عند التماس مثل هذه المعلومات وتقديمها للفئات التى يمكن أن تتعرض للمعاناة بوجه خاص مثل الأطفال دون سن الخامسة عشرة والحوامل والوالدات والمرضى والمسنين.

٥- يقرر أن تقوم اللجنة إذ رأت بعد تلقى التقارير من الأمين العام أنه قد نشأت ظروف توجد فيها حاجة إنسانية ماسة لإمداد العراق أو الكويت بالمواد الغذائية لتخفيف المعاناة البشرية بإبلاغ المجلس فورا بقرارها المتعلق بطريقة تلبية هذه الحاجة .

٦- يشير على اللجنة أن تضع في اعتبارها عند صوغ قراراتها أنه ينبغى أن يتم توفير المواد

الغذائية من خلال الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الوكالات الإنسانية وأن يتم توزيعها بمعرفتها أو تحت إشرافها لضمان وصول هذه المواد الغذائية إلى المستفيدين المستهدفين.

٧- يطلب إلى الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة من أجل تيسير إيصال المواد الغذائية إلى العراق والكويت وتوزيعها وفقا لأحكام هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة .

٨- يشير إلى أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لا ينطبق على الإمدادات المرسلة على وجه التدقيق للأغراض الطبية ولكن يوصى في هذا الصدد بتصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة أو بواسطة الوكالات الإنسانية المناسبة .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٠/ ١٩٩٠
الصادر في ١٢/٩/١٩٩٠

فيما يلي نص القرار :

إن مجلس الأمن

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و٦٦٧ (١٩٩٠) .

وإذ يدين استمرار الاحتلال العراقي للكويت ، وعدم قيام العراق بإلغاء إجراءاته وإنهاء ضمه المزعوم واحتجازه رعايا دول ثالثة ضد رغبتهم مما يمثل انتهاكا صارخا للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) والقانون الإنساني الدولي ..

وإذ يدين كذلك معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتين ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولي ..

وإذ يلاحظ بقلق بالغ المحاولات الدؤوب للتهرب من التدابير الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ..

وإذ يلاحظ كذلك أن بعض الدول حددت عدد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين العراقيين في بلدانها ، وأن دولا أخرى تعتزم القيام بذلك ..

وتصميما منه على أن يضمن بجميع الوسائل اللازمة التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ..

وتصميما منه على ضمان احترام مقرراته وأحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة ..

وإذ يؤكد أن أية إجراءات تتخذها حكومة العراق وتكون مناقضة للقرارات المذكورة أعلاه أو المادتين ٢٥ و ٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة ، من قبيل المرسوم رقم ٣٧٧ الصادر عن مجلس الثورة في العراق في ١٦ من أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ ، تعتبر ملغاة وباطلة ..

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن ..

وإذ يرحب باستخدام الأمين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصل إلى حل سلمي يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها تحقيقا لهذا الهدف ..

وإذ يؤكد لحكومة العراق أن استمرارها في عدم الامتثال لأحكام القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) ، يمكن أن يدفع المجلس إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما فيه الفصل السابع .. وإذ يشير إلى أحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ..

١- يطلب إلى جميع الدول أن تفي بالتزامتها بضمان الامتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ،

ولا سيما الفقرات ٣ و ٤ و ٥ منه ..

٢- يؤكد أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات ..

٣- يقرر أن على جميع الدول ، بصرف النظر عن وجود أية حقوق يمنحها أى اتفاق دولى أو أى عقد مبرم أو أى ترخيص أو تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا القرار ، أو أية التزامات يفرضها مثل هذا الاتفاق أو العقد أو الترخيص أو التصريح ، ألا تسمح لأية طائرة بأن تقلع من إقليمها إذا كانت تحمل أى شحنة إلى العراق أو الكويت أو منهما ، عدا الأغذية فى الظروف الإنسانية ، وهنا بصدور إذن من المجلس أو اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ووفقا للقرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، أو الإمدادات المقصود أن تستخدم تحديدا للأغراض الطبية ، أو التى تخص على وجه الحصر فريق مراقبى الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٤- يقرر كذلك ألا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر أن تهبط فى العراق أو الكويت ، أيا كانت الدولة المسجلة فيها ، بالمرور فوق إقليمها ما لم :

(أ) تهبط هذه الطائرة فى مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ، ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو هذا القرار ، ويجوز لهذا الغرض احتجاز الطائرة لأية فترة يقتضيها الأمر ..

(ب) أو توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار (١٩٩٠) ، على هذه الرحلة الجوية المعينة ..

(جـ) أو تأذن الأمم المتحدة بهذه الرحلة بوصفها مخصصة على وجه الحصر لأغراض فريق مراقبى الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ..

٥- يقرر أن تتخذ كل دولة جميع التدابير اللازمة لضمان أن تمتثل أية طائرة مسجلة فى إقليمها أو يشغلها متعهد يوجد مقر عمله الرئيسى أو محل إقامته الدائم فى إقليمها لأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وهذا القرار ..

٦- يقرر كذلك أن تخطر جميع الدول ، فى الوقت المناسب ، اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بأية رحلة جوية بين إقليمها والعراق أو الكويت لا ينطبق عليها شرط الهبوط المنصوص عليه فى الفقرة ٤ أعلاه ، وبالقصد من هذه الرحلة الجوية ..

٧- يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون فى اتخاذ ما قد يلزم من تدابير ، بما يتمشى مع القانون الدولى ، بما فى ذلك اتفاقية شيكاغو ، لضمان التنفيذ الفعال لأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو هذا القرار ..

٨- يطلب إلى جميع الدول أن تقوم باحتجاز أية سفن عراقية التسجيل تدخل موانئها وتستخدم أو تكون قد استخدمت فى انتهاك القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أو بمنع مثل هذه السفن من دخول موانئها إلا فى الأحوال التى يعترف ، فى إطار القانون الدولى ، بأنها ضرورية لحماية حياة البشر ..

٩- تذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، فيما يتعلق بتجميد الأصول العراقية

وحماية الأصول التى تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة فى إقليمها وتقديم تقارير بشأن هذه الأصول إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ..

١٠- يطلب إلى جميع الدول أن تزود اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات التى تتخذها لتنفيذ الأحكام الواردة فى هذا القرار ..

١١- يؤكد أن على منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية فى منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير لإنفاذ أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، وهذا القرار .

١٢- يقرر فى حالة التهرب من أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، أو هذا القرار من قبل إحدى الدول أو مواطنيها أو من خلال إقليمها ، أن ينظر فى اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهرب.

١٣- يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت ، وأن العراق بوصفه طرفا متعاقدا ساميا لجميع أحكامها ، وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التى يرتكبها ، كما يعتبر الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة أو يأمرون بارتكابها مسئولين عنها .

ملحق (ح)

القوات متعددة الجنسيات بمنطقة الخليج

١- *الولايات المتحدة الأمريكية :*

أ- القوات البرية :

٢٠٠ ألف مقاتل ، الفرقتين ١٨ ، ٨٢ المحمولتين جوا ، الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكى ، الفرقة ١٠١ إبرار جوى ، فرقة الفرسان المدرعة الأولى ، اللواء ١١ دفاع جوى ، الفرقة الثانية المدرعة ، اللواء ١٩٧ مشاة ميكانيكى ، فوج الفرسان المدرع الثالث ، وحدات من فيلق المساندة الأول .

ب - القوات البحرية :

فرقة مشاة البحرية الأولى ، فرقة مشاة البحرية الثانية ، فرقة مشاة البحرية المساندة ، لواء مشاة البحرية الرابع ، لواء مشاة البحرية السابع وجميع هذه الوحدات هى وحدات مدرعة .

٤ حاملات طائرات ، ٥٠ سفينة قتال ، مجموعة سفن إنزال ودعم .

جـ - القوات الجوية :

حوالى ٧٥٠ طائرة قتالية ، حوالى ٦٥٠ طائرة هليوكوبتر ، عدد من طائرات التموين الجوى بالوقود ، عدد من طائرات الرصد والاستطلاع والعمليات الالكترونية .

وتشكل هذه الطائرات فى تشكيلات جوية :

٢ سرب مقاتلات اعتراضية F-15E.

سرب مقاتلات هجومية متطورة F-15E.

٢ سرب مقاتلات متعددة المهام F-16

٢ سرب من طائرات الهجوم A-10 الأرضى المضاد للدبابات

سرب من المقاتلات القاذفة F-111 متمركزة فى تركيا

سرب من المقاتلات القاذفة F-117 (الطائرة الشبح ١٨ طائرة)

٢ سرب قاذفات ثقيلة B.52 متمركزة فى ديجو جارسيا

٢- فرنسا :-

١٣ ألف جندى منهم ٥ آلاف فى السعودية

٤٨ دبابة AMX

١٠ صواريخ MILAN

٤٨ هليوكوبتر قتال (طراز جازيل ، دوفين - ٢ ، بوما)

٣٠ طائرة (ميراج F1 ، جاجوار ، ميراج ٢٠٠٠)

٣٠٠٠رجل بحرى

١٤ مركب منهم : حاملة الطائرات كليمنصو ، الطراد كولبيد ، المدمرة دوبلكى ، المدمرة مولكالم ، الفرقاطة بروتيه ، الفرقاطة دوكينج وهى مسلحة بصواريخ سطح / سطح من طراز اكسوسيت وصواريخ مضادة للطائرات من طراز مازوركا ، كروتال .

٣- بريطانيا :

القوات البرية :

٩٠٠٠جندى

سرب الدفاع الجوى ٢٠

سرب إشارة

لواء مظلى

مجموعة من القوات الخاصة S.A.S

لواء مدرع (فئران الصحراء)

القوات البحرية :

ثلاث سفن قتال : المدمرة يورك ، الفرقاطة باتل إكس ، الفرقاطة جويتر

- مجموعة سفينة قتالية - غواصة - حاملة الطائرات «إنفنسيل» - غواصة

القوات الجوية :

سرب مقاتلات من طراز تورنادو

سرب مقاتلات هجومية من طراز تورنادو I.D.S.

سرب مقاتلات هجومية من طراز جاجوار

٤ طائرات رصد ، ١٠ طائرات نقل جوى

٤- *الاتحاد السوفيتى :*

٢ سفينة دورية (حراسة)

٥- *بلچيكا :*

٢ صائدة ألغام ، سفينة

٦- *إيطاليا :*

٨ مقاتلات تورنيدو ، ٤ سفن بحرية

٧- *ألمانيا :*

سفن تجارية وطائرات نقل ، لنقل الوحدات الأمريكية

٨- *الأرچنتين :*

كتيبة مظلات ، ٢ طائرة ، ٢ سفينة

٩- *اليابان :*

٣ سفن نقل

١٠- *هولندا :*

٢ فرقاطة

١١- *النرويج :*

سفينة تموين

١٢ - الدانمارك :

سفينة حربية ، سفينة مستشفى

١٣- استراليا :

٢ فرقاطة

١٤- أسبانيا :

٢ سفينة حربية ، مدمرة

١٥- كندا :

٤٥٠ جندى

١٨ طائرة مقاتلة CF-18

٣ سفن

١٦- اليونان :

سفينة حربية

١٧- باكستان :

٥٠٠٠ جندى

١٨- سوريا :

٤٠٠٠ جندى

١٩ - مصر :

فرقة ٣ مشاة ميكانيكى

وحدات خاصة

عناصر دفاع جوى

٢٠- سوريا :

٤٠٠٠ جندى ، جارى إعداد ٢٥٠٠٠ جندى

٢١- المغرب :

١٢٠٠ جندى فى المملكة العربية السعودية

٥٠٠٠ جندى فى الإمارات

٢٢- بنجلاديش :

٥٠٠٠ جندى

٢٣- السنغال :

٥٠٠ جندى

٢٤- المقاومة الأفغانية :

٢٠٠٠ جندى

المرجع :

١- السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ . أكتوبر ١٩٩٠

٢- مجلة الأسبوع العربى ، العدد ١٦١٢ . المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر ، لبنان .

٣- France - Soir . Mardi 25Septembre1990. PARIS

(ملحق ط)

إعـلان دمـشـق

إن الدول العربية الأعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة فى اجتماع دمشق يومى ١٩/ ٢٠ شعبان ١٤١١ هجرية الموافق ٥/ ٦ آذار (مارس) ١٩٩١ ميلادية انطلاقا من مشاعر الأخوة والتضامن التى تربط بينها والتى كلفها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والإحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير .

وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسئولياتها القومية فى إعلاء شأن الأمة العربية وخدمة قضاياها وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة .

وفى إطار من التمسك القوى بالأهداف والمبادىء التى كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة .

وإدراكا للتحويلات العميقة الجارية على المسرح الدولى والتى تطرح أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية .

وإذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدوانى والانحياز كالذى حصل خلال العدوان واحتلال قوات النظام العراقى لدولة الكويت الذى جاء خروجا سافرا على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربى المشترك فى وقت كانت الأمة العربية تحتاج فيه أكثر من أى وقت مضى إلى جمع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التى لاسابق لها .

كما تعلن ترحيبها بتحرير دولة الكويت وعودة الشرعية إليها وتعبر عن ألمها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتى الشقيق من جراء عدوان النظام العراقى عليه . كذلك تعبر عن أسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقى من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه ، وتؤكد فى هذا الصدد وقوفها إلى جانب الشعب العراقى فى محنته وحرصها الكامل على وحدة الأراضى العراقية وسلامتها الإقليمية .

تؤكد الأطراف المشاركة عزمها على السعى لإعطاء روح جديدة للعمل العربى المشترك وإرساء التعاون الأخوى بين أعضاء الأسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادىء التالية :

أولا : مبادىء التنسيق والتعاون .. يقوم التنسيق والتعاون على الأسس التالية :

١- العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الأراضى

والسلامة الإقليمية والمساواة وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٢- العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربى المشترك واعتبار الترتيبات التى يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذى يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك ، وترك المجال مفتوحا أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة فى هذا الإعلان فى ضوء اتفاق المصالح والأهداف .

٣- العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكاناتها لمواجهة التحديات التى يتعرض لها الاستقرار والأمن فى المنطقة . ولتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربى الإسرائيلى وقضية فلسطين على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

٤- تعزيز التعاون الاقتصادى بين الأطراف المشاركة وصولا إلى تجمع اقتصادى فيما بينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥- احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

ثانياً : أهداف التنسيق والتعاون .

١- فى المجالين السياسى والأمنى :

(أ) تعتبر الأطراف المشاركة أن المرحلة الحالية التى أعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقى توفر أفضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الأخرى التى تتعرض لها المنطقة وفى مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وتوطين اليهود فيها . وتعتقد الأطراف المشاركة بأن عقد مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة هو إطار مناسب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

(ب) تؤكد الأطراف المشاركة احترامها لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية . وإذ تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى فى منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها - يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج . ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل .

كما تؤكد الأطراف المشاركة على أن التنسيق والتعاون بينها لن يكون موجها ضد أى طرف بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية والدولية التى تحترم المصالح العليا للأمة العربية وتلتزم بمبادىء الشرعية الدولية المستقرة خاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

(جـ) تسعى الأطراف المشاركة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية المعنية .

٢- فى المجال الاقتصادى والثقافى :

انسجاما مع ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك تسعى الأطراف المشاركة إلى :

(أ) تعزيز قواعد التعاون الاقتصادى فيما بين الأطراف المؤسسة كخطوة أولى يمكن البناء عليها مع دول عربية أخرى بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه .

(ب) تبنى سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تمهيدا لإقامة تجمع اقتصادى عربى لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى فى العالم .

(جـ) تشجيع القطاع الخاص فى الدول العربية على المشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وإفساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك بصورة سهلة وملموسة .

(د) دعم مراكز البحث العلمى وتسهيل الاتصالات فيما بينها وصولا إلى تمكينها من إعداد الأبحاث المشتركة التى تحقق التكامل فى مجالاته المختلفة .

(هـ) الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية فى مجال التبادل الثقافى والإعلامى مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

٣- فى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك :

دعم الجامعة العربية والتصدى لكافة المحاولات التى تستهدف إضعافها أو تفتيتها وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق الجامعة مع إمكانية تطويره عن طريق إضافة ملاحق إليه بالاستفادة من نتائج أعمال لجنة تعديل الميثاق بما فى ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات .

ثالثا : الإطار التنظيمى للتنسيق والتعاون .

يتم التنسيق والتعاون بين الأطراف المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية والاستعانة بالخبراء والمتخصصين لدراسة أوجه التعاون من أجل التوصل إلى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربى فيما بينها تكون مفتوحة لجميع الدول العربية .

رابعا : أحكام عامة :

جرى التوقيع على هذا الإعلان بالأحرف الأولى فى دمشق على ثمانى نسخ أصلية باللغة العربية لكل منها نفس الحكمية بتاريخ ٢٠ من شعبان ١٤٠٠ هـ الموافق ٦ من آذار (مارس) ١٩٩١م ويصبح هذا

الإعلان نافذ المفعول بعد إقراره أصولا وتوضع وثائق الإقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية .

التوقيع

راشد عبد الله النعيمى – وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة .

الأمير سعود الفيصل – وزير خارجية المملكة العربية السعودية .

مبارك بن على الخاطر – وزير خارجية دولة قطر .

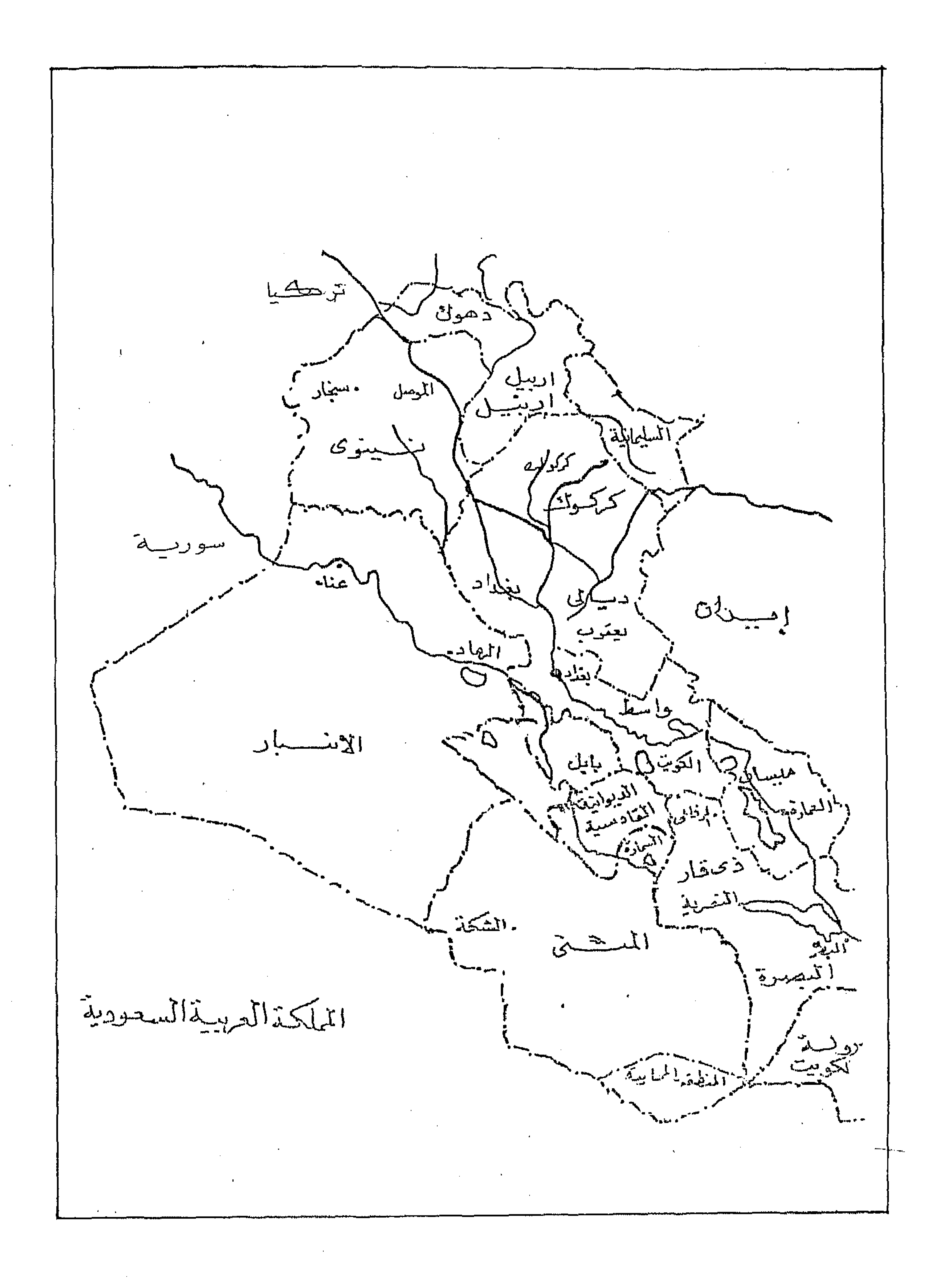
الدكتور عصمت عبد المجيد – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مصر العربية .

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة – وزير خارجية دولة البحرين .

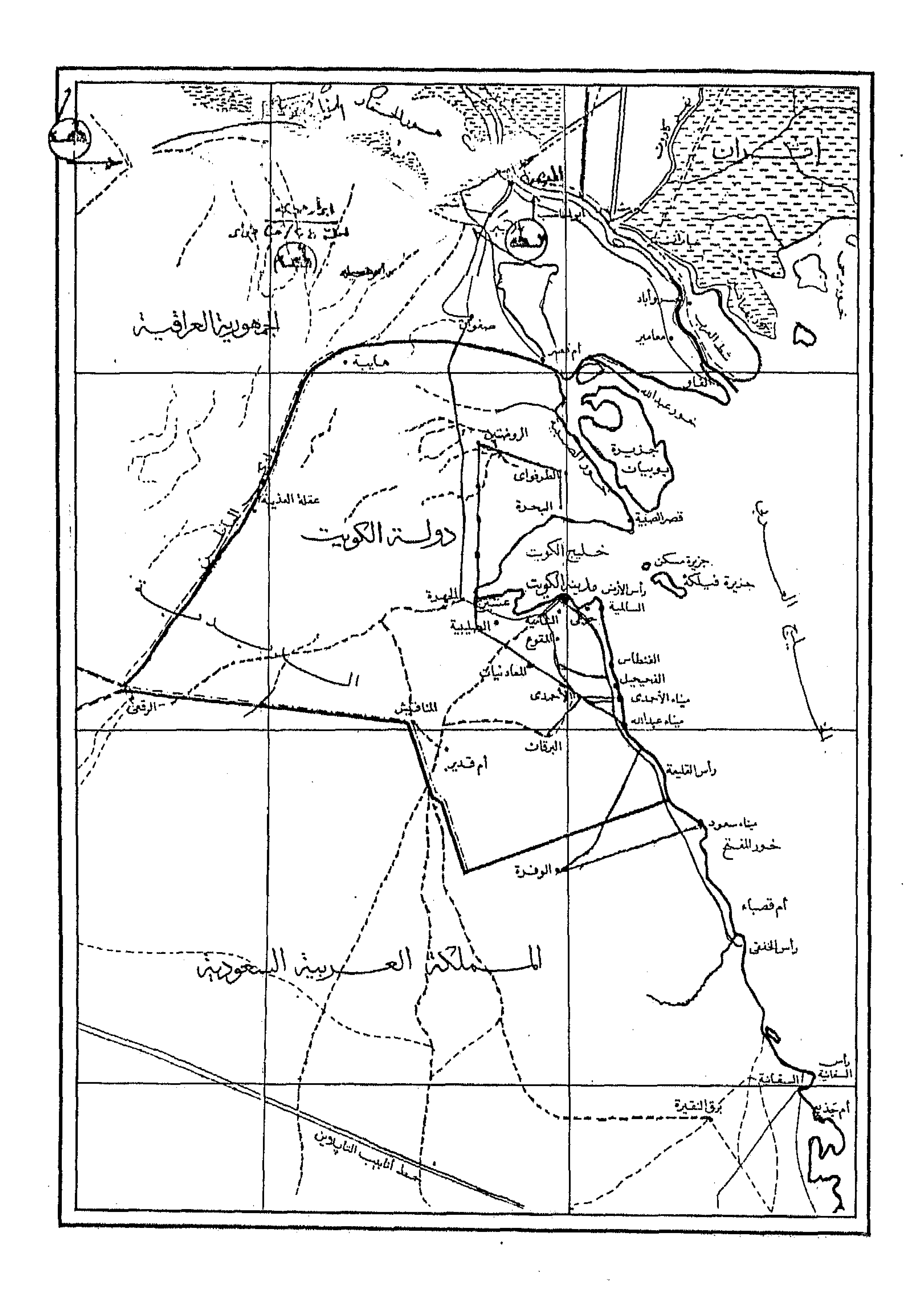
يوسف بن علوى بن عبد الله – وزير خارجية سلطنة عمان .

الشيخ صباح الأحمد الصباح – وزير خارجية الكويت .

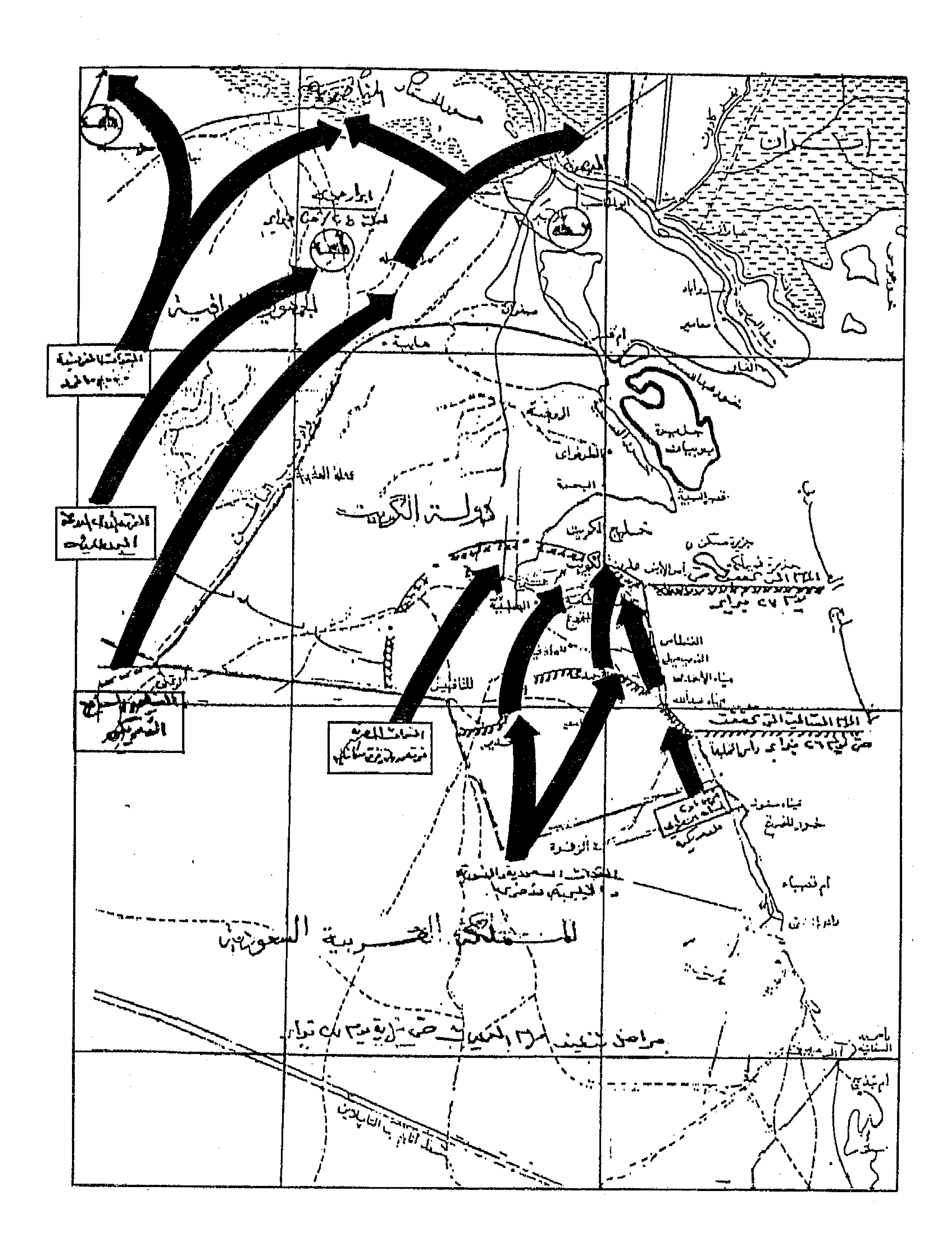
فاروق الشرع – وزير خارجية الجمهورية العربية السورية .



تركيا
دهوك
سنجار
الموصل
نينوى
اربيل
السليمانية
كركوك
سورية
بغداد
ديالى
ايران
واسط
الانبار
بابل
الكوت
ميسان
الديوانية
القادسية
العمارة
ذي قار
المثنى
البصرة
دولة الكويت
المنطقة المحايدة
المملكة العربية السعودية



إيران
الجمهورية العراقية
صفوان
أم قصر
هايبة
معامير
الفاو
جزيرة بوبيان
الروضتين
الطرفواى
البحرة
قصر الصبية
دولة الكويت
خليج الكويت
جزيرة مسكن
جزيرة فيلكة
رأس الأرض
مدينة الكويت
السالمية
الجهرة
الصليبية
المقوع
الفنطاس
الفحيحيل
ميناء الأحمدى
ميناء عبدالله
العادنيات
الأحمدى
المناقيش
البرقان
أم قدير
رأس القليعة
ميناء سعود
خور المفتح
الوفرة
أم قصباء
رأس الخفجى
رأس السفانية
السفانية
أم جذيع
برق النقيرة
المملكة العربية السعودية



دولة الكويت
المملكة العربية السعودية
خليج الكويت
جزيرة بوبيان
جزيرة مسكان
جزيرة فيلكا
أم قصر
صفوان
هابية
الفنطاس
ميناء الأحمدي
ميناء عبدالله
ميناء سعود

المراجع

(١) د . عبد المنعم سعيد : رؤية مستقبلية للعلاقات العربية الأمريكية ، السياسة الدولية ، العدد ٧٥، ١٩٨٤ .

(٢) يحيى الكعكى : عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق ، بيروت ، دار النهضة العربية ، عام١٩٨٣ .

(٣) د . محمد رضا فودة . أثر التكامل المصرى السودانى على الصراع فى القرن الأفريقى . رسالة دكتوراه . كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٥ .

(٤) د . محمد نجاتى إبراهيم : استراتيجية الولايات المتحدة وأثرها على الأمن القومى . الندوة العسكرية الأفريقية ، القاهرة ، أكاديمية ناصر . ١٩٨٤ .

(٥) وثائق ، تقرير اللجنة الأطلسية البريطانية British Atlantic Committee ، مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، ١٩٨٢ .

(٦) ألكسندرهيج : دور المساعدات الأجنبية فى السياسة الخارجية الأمريكية . وثائق . المرجع السابق .

(٧) سوسن حسين : تأملات حول التدخل السوفيتى فى العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٠ ، ١٩٨٢ .

(٨) هيئة الأركان المشتركة . تقرير السنة المالية ١٩٨١ ، وثائق ، مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، ١٩٨٢ .

(٩) Samual Mahinda : Shifting Alliances In The Horn of Africa . Survival , Jan1985 .

(١٠) د. عبد الرحمن الصالحى . التدخل الأجنبى فى أفريقيا . الندوة الدولية للقرن الأفريقى ، جامعة القاهرة . يناير ١٩٨٥

(١١) Dayan, M : Diary of Sinai Campain . London,1976

(١٢) د . محمد رضا فودة . أمن الخليج العربى وأثره على الأمن القومى المصرى . درجة زمالة كلية الدفاع الوطنى ، كلية الدفاع الوطنى ، ١٩٨٢ .

(١٣)د . عبد الله الأشعل . قضية الحدود فى الخليج العربى ، القاهرة . ١٩٧٨

(١٤) لواء سعيد فاضل . الثورة الإيرانية وتأثيرها على الخليج العربى . كلية الدفاع الوطنى . ١٩٨٠ .

(١٥) Le Point No934.Paris13/8/1990

(١٦) Lester R. Brown . Stute of the World, New York,1986.

(١٧) الأهرام الاقتصادى : زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، أكتوبر ١٩٩٠ .

(١٨) الحرس الوطنى السعودى . جريمة العصر ، المملكة العربية السعودية ، من أغسطس ١٩٩٠ .

(١٩) مؤسسة الأهرام . السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٠ .

(٢٠) د . كمال عبد الحميد . الوحدة الاستراتيجية للخليج العربى ، مجلة دراسات الخليج العربى والجزيرة ، ١٩٧٥ .

(٢١) د . أسامة الغزالى حرب . دراسة عن الخليج العربى . مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام ١٩٨١ .

(٢٢) د . سيد نوفل . الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة . معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧

(٢٣) Peter (M.) . Super Power International in the Middle east,1980

(٢٤) د. محمد السعيد . مبادرة برجنيف الخليجية والصراع الدولى ، السياسة الدولية . العدد ٦٤ أبريل ١٩٨١ .

(٢٥) أحمد محمد صادق . دراسة استراتيجية للحرب الإيرانية العراقية . القاهرة ١٩٨٢ .

(٢٦) د. محمود توفيق محمود . أمن البحر الأحمر فى الاستراتيجية الدولية . السياسة الدولية . العدد ٤٥ ، مؤسسة الأهرام ، من يوليو ١٩٧٩ .

(٢٧) Mally, (E.) . The Bulf . London.1980

(٢٨) I.I. S.S. Military Balance . London.1989/1990

(٢٩) خليل إلياس مراد . حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومى العربى . بغداد . دار الحرية للطباعة ١٩٨٧ .

(٣٠) د . حامد ربيع . الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربى . بغداد . معهد البحوث العربية ١٩٨٣ .

(٣١) د . على الدين هلال . الأمن القومى العربى ، دراسة فى الأصول . مجلة شئون عربية . العدد ٣٥ . ١٩٨١ .

(٣٢) د . حامد ربيع . نظرية الأمن القومى العربى . القاهرة . دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

(٣٣) د. إسماعيل صبرى مقلد . مسألة أمن الخليج ، الأبعاد الاستراتيجية والسياسية . السياسة الدولية ، العدد ٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٣ .

(٣٤) د. إسماعيل صبرى مقلد . أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى . دار الريعان للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨٤ .

(٣٥) الهيئة العامة للاستعلامات . ملف وثائقى عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية – الكويتية . القاهرة . ٢٠ من أغسطس ١٩٩٠ .

(٣٦) مجلة الأسبوع العربى ، العدد ١٦١٢ . المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٧) France - Soir . Mardi 25 Septembre1990, Paris

(٣٨) جيفرى ريكورد . قوة الانتشار السريع والتدخل العسكرى الأمريكى فى الخليج . مترجم ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، شارع بيروت ، ١٩٨٣ .

(٣٩) د . عبد المنعم المشاط – نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومى . دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ .

إصدارات دار الصلاح

١-الخمينيون

٢- محاكمة دكتاتور

٣- سفاح بغداد

٤- الأمن القومى للخليج العربى .

٥- رسالة إلى مواطن عربى .   بالعربية - بالفرنسية .

« تحت الطبع »

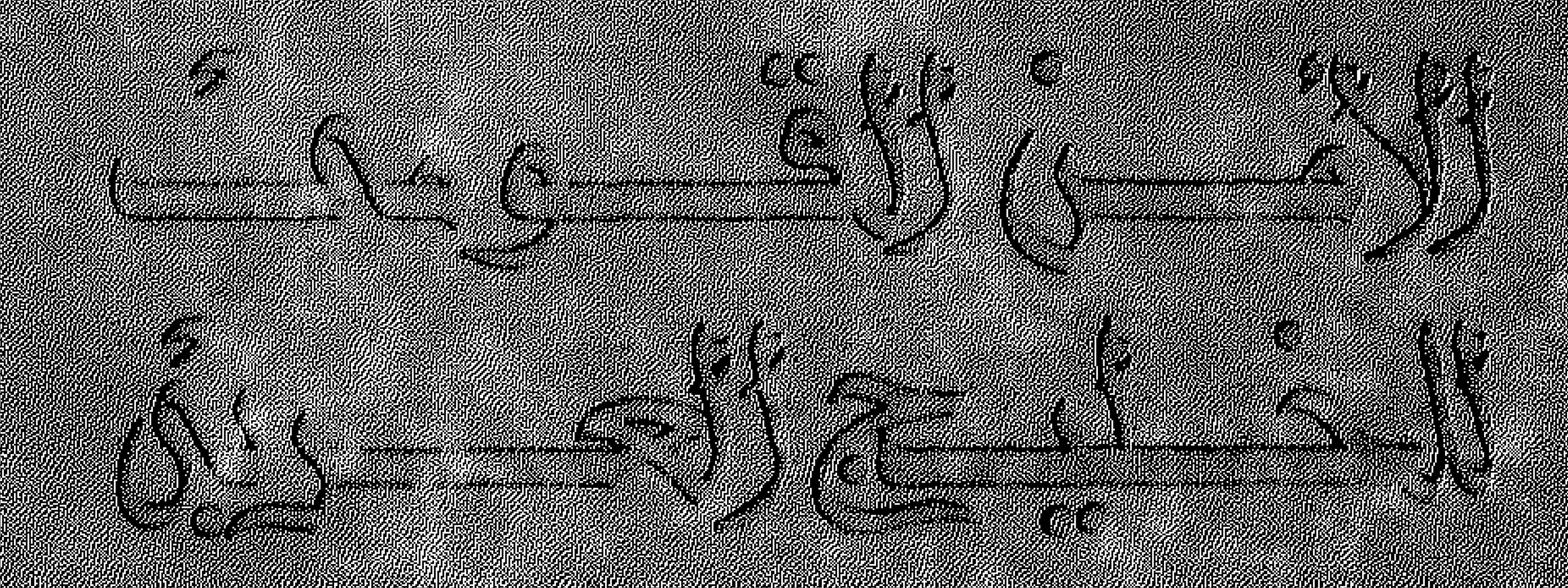
المحتوى



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A1
تليفون ٣٦٢٨٨١-٠١٥

رقم الإيداع

١٩٩١/٣٨٦٥



يعتبر هذا الكتاب هو أول كتاب يصدر عن الأمن القومى لمنطقة الخليج العربى ، يقوم على التحليل الاستراتيجى العسكرى والسياسى ، ويكشف عن العوامل التى أدت إلى ظهور المشكلة ، وما نجم عن قيامها ، كما يتضمن تصور المؤلف لأمن الخليج وقد اشتمل على الجوانب الآتية :

- التهديدات الموجهة لمنطقة الخليج العربى .
- الصراع فى منطقة الخليج (محلى - إقليمى - دولى) .
- عملية اجتياح الكويت .
- التحليل الاستراتيجى لمواقف الدول العربية والإقليمية والعالمية .
- التحليل الاستراتيجى العسكرى لعملية عاصفة الصحراء .
- أثر المشكلة على مكونات الأمن القومى العربى (اقتصادى ، سياسى ، عسكرى واجتماعى) .
- دور المملكة العربية السعودية فى تأمين منطقة الخليج .
- نحو مفهوم لأمن الخليج .
- قوة حفظ السلام العربية .

أما مؤلف الكتاب - اللواء أ . ح . الدكتور محمد رضا فودة - فهو زميل كلية الدفاع الوطنى المصرية ، وأستاذ الاستراتيجية والأمن القومى ، ونائب مدير كلية الدفاع الوطنى الأسبق - وهو حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة فى الاستراتيجية القومية من كلية الدفاع عام ١٩٨٥ . وباحث متخصص فى شئون الأمن القومى العربية والإفريقية ، وله الكثير من الإصدارات الهامة عن منطقة الخليج ، وهو كاتب ملتزم له رؤيته القومية والمحايدة .